

مكتبة الفكر الاشتراكي



في النقد الاجتماعي

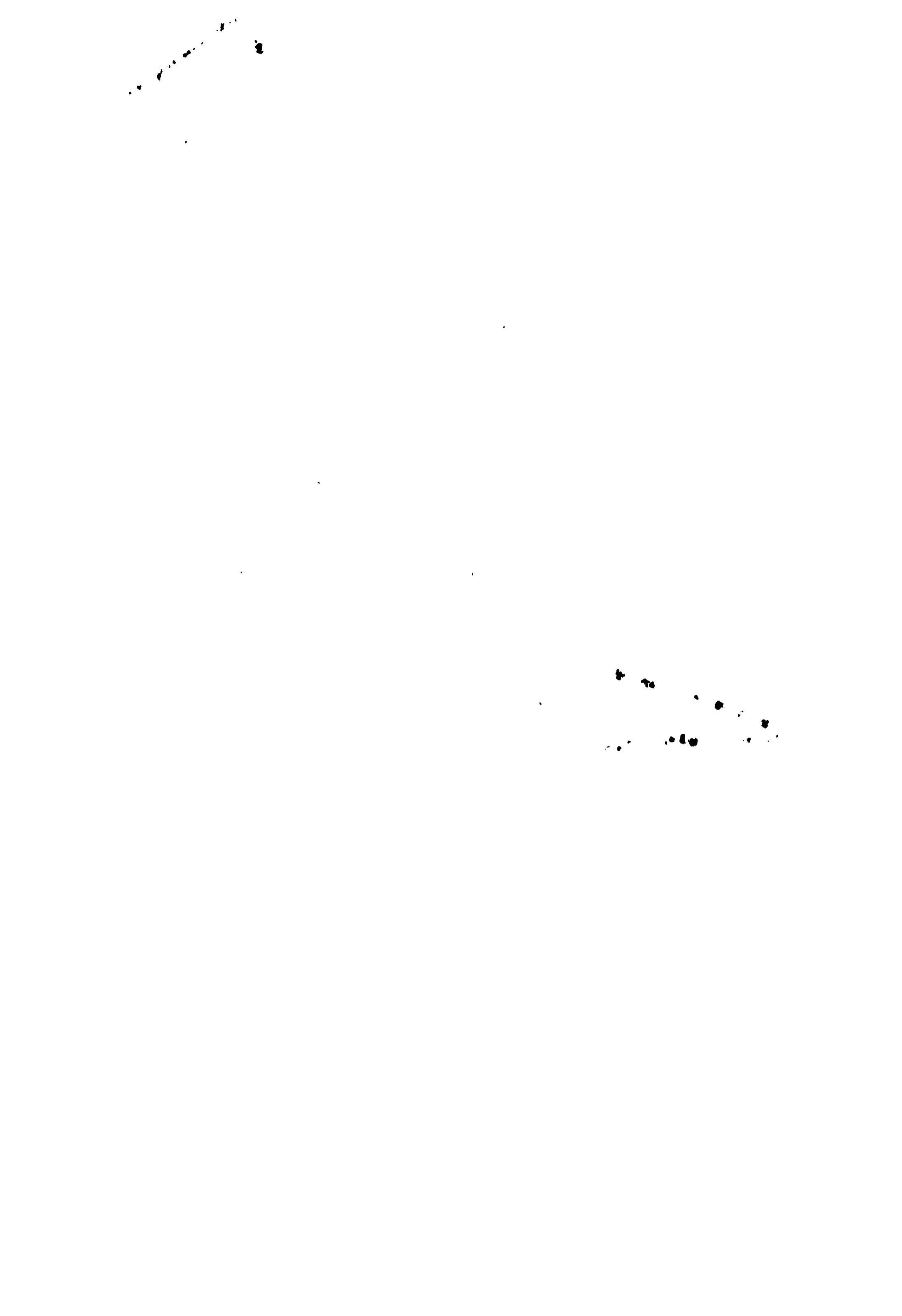
تأليف: إدوارد كارديلي

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع



دار المعارف بمصر

في النفتد الاجتماعي



مكتبة الفكر الاشتراكي

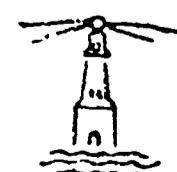
في النقد الاجتماعي

تأليف

إدوارد كارديللي

ترجمة

أحمد فؤاد بلبيع



دار المغارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . ع . م . ٠

تعريف بالمؤلف

إدوارد كارديلي

رئيس المجلس الاتحادي بجمهوريّة يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

ولد إدوارد كارديلي في ٢٧ يناير ١٩١٠ ، في مدينة لوبليانا ، بمقاطعة سلوڤينيا ، من أسرة عمالية . وقد تخرج من مدرسة المعلمين في عام ١٩٢٩ .

وقد اشتغل كارديلي منذ شبابه المبكر بالنشاط السياسي داخل حركة الطبقة العاملة في صراعها ضد الأنظمة الرجعية التي كانت قائمة في يوغوسلافيا فيما قبل الحرب . وعندما بلغ العام السادس عشر من عمره ، انضم إلى التنظيم السري « عصبة الشباب الشيوعي ليوغوسلافيا » ؛ وفي عام ١٩٢٨ انضم إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي ؛ وقد دخل السجن عدة مرات بسبب نشاطه السياسي ؛ وعاش معظم الفترة فيما بين عامي ١٩٣٢ / ١٩٤١ ، باسم مستعار بسبب ملاحقة الشرطة له . وقضى في الاتحاد السوفييتي عامي ١٩٣٥ / ١٩٣٦ . وفي موسكو تخرج من مدرسة لينين ، وأصبح بعد تخرجه محاضراً في تاريخ الكومintern وتطور الحزب ، وذلك في مدرسة لينين وفي الجامعة الشيوعية للأقلیات الغربية . وعند عودته إلى يوغوسلافيا في عام ١٩٣٧ ، أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية الجديدة للحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي أسسه جوزيف بروز تیتو ، وظل منذ ذلك الوقت واحداً من أقرب رفاق تیتو ومعاونيه .

وكان إدوارد كارديلي ، إلى جوار تیتو وغيره من زعماء الحزب الشيوعي اليوغسلافي أحد منظمي حركة التحرر الوطني ضد قوى الاحتلال الفاشية ، وشغل عدداً من المناصب القيادية في هذه الحركة ، وأشرف على تنظيم الانتفاضة الشعبية في سلوڤينيا وكرواتيا ، وكان عضواً في هيئة أركان الحرب العليا لجيش التحرير الوطني وفرق الأنصار

بيوغوسلافيا، ومجلس التحرير الوطني المعادى للفاشية ليوغوسلافيا . وفي الدورة الثانية لهذا المجلس ، التي عقدت في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ ، انتخب نائباً لرئيس اللجنة القومية لتحرير يوغوسلافيا (الحكومة المؤقتة) . وكان كارديلى أحد واضعى القرارات التاريخية التي اتخذت في هذه الدورة عندما كان يجرى إرساء أسس يوغوسلافيا الجديدة .

وبعد الحرب شغل إدوارد كارديلى عدة مناصب حكومية وسياسية : نائب رئيس الحكومة الاتحادية ، وزير لشئون الجمعية التأسيسية ، رئيس لجنة الرقابة الاتحادية ، وزير الخارجية ، نائب رئيس المجلس التنفيذي الاتحادي ، السكرتير العام للاتحاد الاشتراكى للشعب العامل بيوغوسلافيا ، رئيس لجنة وضع مشروع الدستور الذى أقر فى عام ١٩٦٣ . وانتخب كارديلى رئيساً للجمعية الاتحادية ليوغوسلافيا فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣ . وكان أيضاً عضواً في المكتب السياسى وسكرتيراً للجنة المركزية لعصبة الشيوعيين اليوغوسلاف ، ومنذ أكتوبر ١٩٦٦ أصبح عضواً في مكتب رئاسة اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين اليوغوسلاف .

وكان إدوارد كارديلى على رأس الوفود اليوغوسلافية لعدد من أهم المؤتمرات والاجتماعات الدولية : مؤتمر السلام فى باريس ١٩٤٦ ، دورة مجلس وزراء الخارجية فى موسكو فى عام ١٩٤٧ ، وعدة دورات للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد أنعم على كارديلى أيضاً بكثير من الأوسمة اليوغوسلافية والأجنبية من أعلى الطبقات .

وهو عضو منتب في الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون ، وعضو شرف في أكاديمية سلوفينيا للعلوم والفنون .

وإلى جانب نشاطه السياسي في فترة ما قبل الحرب ، كان إدوارد كارديلى يستغل أيضاً بالأبحاث النظرية في مجال التطور الاجتماعي والسياسي والأمني . وكان العمل العظيم الذى انتهى منه في هذه الفترة هو « تطور المسألة القومية لسلوفينيا » ، الذى نشر فى عام ١٩٣٩ . وقد أعيد نشر هذا الكتاب بعد الحرب فى عام ١٩٥٨ ، بعد أن أدخل عليه بعض الإضافات .

وفي هذا الكتاب استخدم إدوارد كارديلي ثروة من المعلومات التاريخية لتبني تطور القومية السلوفينية ، كما قدم أيضاً تحليلاً ماركسيّاً لظهور ودلالة القوميات ، وأشار إلى مضمون المسألة القومية في المجتمع المعاصر بشكل عام . وقد أوضح إدوارد كارديلي ، بعد تأسيس ملاحظاته على تحليل توازن القوى المعاصر في العالم وأفاق التطور الاجتماعي المُقبل ، أنه لا يمكن إيجاد حل لمسألة القومية السلوفينية ، ولمسألة القوميات الأخرى التي تقطن يوغوسلافيا ، إلا داخل إطار حركة عماليّة تقدمية معادية للفاشية . وأكد أن الحل العادل الوحيد لمسألة القومية هو الحل الذي يقدم للقوميات المعنية كل الحقوق الديمقراطيّة ، وفي نفس الوقت يخلق الظروف لتطور اشتراكي شامل في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية .

وكارديلي هو مؤلف عدد من الأعمال والمقالات الهامة منذ فترة حرب التحرر الوطني وسنوات ما بعد الحرب مباشرة .

وفي مجال تطور يوغوسلافيا الاقتصادي والسياسي فيما بعد الحرب ، قام كارديلي بكتابه عدد كبير من المؤلفات والمقالات الهامة التي تعالج بناء الحكومة الاشتراكية الديمقراطية الجديدة ، وبشكل عام النظام الاجتماعي الجديد في يوغوسلافيا ، كما تعالج مؤلفاته أيضاً حركة الديمقراطية الاشتراكية المباشرة ومشكلات التطور الاشتراكي بشكل عام .

وقدم كارديلي في أبحاثه تحليلاً للديمقراطية الشعبية بوصفها شكلاً نوعياً للدكتاتورية الპرولیتاریا . وهو يوضح أن انتشار الديمقراطية ، في الاتجاهين الرئيسي والأفقي ، على نطاق كل مجالات حياة المجتمع ، هو قانون التطور الاشتراكي في المرحلة الانتقالية ، وإلى أن انهاك ذلك القانون يؤدي حتماً إلى نتائج خطيرة بالنسبة لتطور العلاقات الاجتماعية وإلى ظهور الركود الإيديولوجي بشكل خاص .

وبينما يعالج كارديلي في أعماله الكثير من مشكلات التطور الاشتراكي ، فإنه يصف مضمون البيروقراطية ويشير إلى الحاجة إلى تطور الديمقراطية الاشتراكية وتدعيمها . ويعتبر كارديلي أن البيروقراطية ليست خاصية فردية – وإن كانت

توجد أيضاً في هذه الصورة – وإنما بالأحرى خاصية لمرحلة تطور المجتمع الاشتراكي، ومن ثم فهو يضع في مؤلفاته الخطوط العريضة للظروف الموضوعية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تولد البيروقراطية وتولد الأخطار التي تمثلها البيروقراطية بالنسبة لتقدم العلاقات الاشتراكية . وفي الوقت نفسه يشرح صور النضال ضد البيروقراطية .

ومن الموضوعات التي أولاها كارديلي اهتماماً خاصاً : الإدارة العمالية ، والكوميون بوصفه الخلية القاعدية الاجتماعية – الاقتصادية في النظام الاجتماعي اليوغوسلافي ، والعلاقات التي تنمو في الإنتاج ، وإقامة جهاز الحكم الذاتي على أساس الكوميون . ونظراً لاقتناع كارديلي بأن تطوير الحكم الذاتي على أساس الكوميون وتدعمه أسسه المادية من الأمور التي لا غنى عنها ، فإنه ينبه إلى أن الكوميون ينبغي ألا يعتبر تنظيمًا اجتماعياً عاماً ، بل بالأحرى خلية لبناء اجتماعي معقد وإن كان متكاملاً ، ويركز الحاجة الملحة إلى وحدة المجتمع . وبالتالي فإن يوغوسلافيا ليست اتحاداً فيدراليًا للكوميونات ، وإنما هي بناء اجتماعي مركب متكامل ، أساسه ومضمونه العمل الحر .

والوحدة في المجتمع لا يمكن إنجازها من خلال قيام كل فرد على حدة ببذل أقصى جهد ممكن من زاوية المبادرة والنشاط . بيد أنه لبلوغ هذا الهدف ينبغي على كل إنسان فيما يتعلق بتوزيع الدخل الاجتماعي أن يكون مديرًا وصانع قرارات في آن واحد .

وقد قدم كارديلي إسهاماً بالغ الأهمية للنظرية والممارسة في أعماله حول التحول الاشتراكي للمناطق الزراعية ، بتعريفه آفاق ومسالك التطور الاشتراكي في مثل هذه المناطق وإبرازه للتعاونيات الزراعية وحرية الفلاح في تحديد اتجاهه عن طريق الحافز المادي بوصفهما الطريق الأساسي الذي ينبغي لهذا التطور أن يسلكه . وفي عام ١٩٥٩ ، نشر كارديلي كتابه ، «**هشكلاط السياسة الاشتراكية في المناطق الزراعية**» . وفيه قدم تحليلاً للطريق الذي تم اجتيازه والخبرة المكتسبة في السياسة الزراعية ، كما حدد في الكتاب نفسه السياسة المقبولة للتحول الاشتراكي

للمناطق الزراعية . وأكد أن هدف سياستنا الاشتراكية في المناطق الزراعية هو إعادة بناء الزراعة من حيث إقامة وحدات إنتاجية اشتراكية كبيرة تسير وفق مبدأ الإدارة العمالية . وهذه الوحدات الإنتاجية ينبغي أن تستخدم الأساليب التكنيكية الحديثة والمنجزات العلمية في تنظيم عملية الإنتاج الاشتراكي ، وأن تخضع الأرض بالتدريج للرقابة الاجتماعية عن طريق ربط القطاع الاشتراكي للفلاح ، من أجل الصالح المادى لكليهما ، وبعرض زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية العمل . وداخل هذا الإطار ، وإلى جوار التدعيم والتوسع المستمرين للقطاع الاشتراكي في الزراعة ، يعهد بدور هام إلى التعاون في الإنتاج بين التنظيمات الزراعية الاشتراكية والممتلكات الفلاحية الخاصة ، وهي عملية تعرف في يوغوسلافيا بالتعاون الاشتراكي .

و قبل إقرار الدستور الجديد ، قام كارديلى بمجهود كبير في شرح وتوضيح النظام الدستوري الجديد . وفي بحث بعنوان «*الدستور الجديد ليوغوسلافيا الاشتراكية*» (عام ١٩٦٢) ، قدم كارديلى تحليلًا للعلاقات التي ينظمها الدستور ، وكذلك للتغيرات في الهيكل الاجتماعي والسياسي ليوغوسلافيا . وقد ركز كارديلى عند معالجته للمبادئ التي يقوم عليها الدستور الجديد ، على الموضوعات التالية إلى جانب غيرها من الموضوعات : دور الدولة ، القوى المحركة الأساسية الاجتماعية – الاقتصادية للتقدم الاشتراكي ، العوامل الذاتية في المجتمع الاشتراكي ، الديمقراطية الاشتراكية وأهداف واتجاه تطور المجتمع الاشتراكي في يوغوسلافيا ، النظام الاجتماعي – الاقتصادي السياسي ودور الاتحاد الفيدرالي .

وقد نشرت أبحاث ودراسات ومقالات مختارة . من أعمال كارديلى حتى عام ١٩٦٤ ، في ستة مجلدات تحت عنوان ، «*مشكلات تطورها الاشتراكية*» .

وفي المؤتمر الثامن لعصبة الشيوعيين اليوغوسلاف ، الذي عقد في عام ١٩٦٤ ، قدم كارديلى تقريرًا عن «*المهام الاجتماعية – الاقتصادية في الفترة القادمة*» ، ركز فيه الاهتمام على المهام التي تواجه القوى الذاتية في المجتمع اليوغوسلافي ، من زاوية قيام الشعب العامل بتحقيق إنجاز أكثر اتساقاً لنظام الحكم الذاتي ، وفي التقرير نفسه تتبع الخطوط الموجهة الجديدة للتقدم الاقتصادي في ظل ظروف اتجاه محدد

نحو التغلب على الصعاب الهيكلية ومظاهر التفاوت في الاقتصاد ، يستهدف خلق الإمكانيات لإدخال يوغوسلافيا بصورة أكثر شمولاً في الإطار التجاري الدولي .

وفي بحث نشر أخيراً تحت عنوان «**ملاحظات حول النقد الاجتماعي في يوغوسلافيا***» ، اعتبر كارديلي على المفاهيم التي يعتنقها جانب من المثقفين اليوغوسلاف حول مكان ودور النقد . والقضية الرئيسية لكارديلي هي أن النقد لا يمكن أن يكون أداة للتقدم إلا إذا كان موجهاً توجيهًا اشتراكيًا ، أي كان جزءاً لا يتجزأ من عملية الحكم الذاتي التي يصبح الإنسان عن طريقها ، بصورة متزايدة ، سيداً لظروف وثمار عمله . ولا يمكن أن يكون للإنتلچنسيا أي دور تاريخي خاص خارج الصراع الذي يستهدف تأكيد الدور التاريخي للطبقة العاملة والإنسان العامل كفرد يسعى من أجل مصالحه . ويؤكد كارديلي أن النقد أمر لا غنى عنه للمجتمع الاشتراكي ، وإن كان ينبغي أن يزخر بالإحساس بالمسؤولية ؛ وعلاوة على ذلك فلا يمكن لأى شخص أن يزعم لنفسه احتكار النقد .

ويؤيد كارديلي ، في مؤلفاته الخاصة بمجال السياسة الخارجية ، إقامة تعاون أوسع وأكثر ديمقراطية فيما بين الأمم على قدم المساواة ، كما يؤيد تقدم كل الأمم والبلاد بصرف النظر عن أنظمتها الاجتماعية والحكومية ، والقضاء على كل عناصر الحرب الباردة من الحياة الدولية ، والتسوية السلمية للمشكلات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وللمشكلات التي نشأت نتيجة للمنازعات التي أدت إلى تلك الحرب .

ولدراسة كارديلي تحت عنوان «**الاشتراكية وال الحرب**» ، التي نشرت في أغسطس ١٩٦٠ ، دالة خاصة ، فانطلاقاً من التقدير الواقعي لواقع الأمور في العالم ، ولتوازن القوى بين الرجعيين والتقديرين المحبين للسلام ، يقول كارديلي إنه في ظل الظروف المعاصرة ليست الحرب أمراً حتمياً نظراً لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ولمستوى التطور الذي بلغه التكنولوجيا الحربية . وعلى الرغم من أن القوى الرجعية التي ترغب في شن الحرب ما زالت موجودة ، إلا أن قوى السلام والاشتراكية من الصخامة

* وهو البحث الذي نقله إلى العربية – المترجم .

بحيث توفر أساساً واقعياً تماماً لسياسة القوى الاشتراكية التي تعمل على وقف الحرب إلى الأبد . وعلاوة على ذلك يوضح كارديلي أن مسألة مستقبل الاشتراكية لم تعد مجرد مسألة حل المنازعات بين عالمي الرأسمالية والاشراكية ، وإنما بالأحرى ، وبصورة متزايدة ، مسألة التطور الداخلي للاشراكية نفسها . وفي إطار هذا السياق يقول إن التسلط والضغط وفرض الاتجاهات والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى ، ليست معادية للعلاقات الاشتراكية فحسب ، وإنما هي ضارة ضرراً مباشراً بقضية الاشتراكية والحركة العمالية . ومن بين العناصر الأساسية التي يتوقف عليهم استمرار تطور الاشتراكية ، الاعتراف بالظروف النوعية للتطور داخل كل بلد على حدة .

وعالج كارديلي أيضاً مشكلات تقدم البلاد المتخلفة . ومن أبرز الأمثلة على هذه الخطوط خطاب له في المجلس الاتحادي في فبراير ١٩٦٤ فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وأكد كارديلي أن المشكلات المصاحبة للتخلق الاقتصادي للبلاد المتخلفة أو لجموعة من البلاد ، كانت فيها مضى ، في الجانب الأكبر منها ، ذات دلالة كمشكلات داخلية ، في حين أنها اليوم ، مع تطور الإنتاج الكبير ، تؤثر بشكل مباشر في مصالح التنمية الاقتصادية لكل الأمم ، وتعرض للخطر استمرار تنمية القوى الإنتاجية في العالم بشكل عام . والمقدمة السياسية الأساسية للحل الناجح للمشكلات التي تواجه البلاد المتخلفة هي ، من وجهة نظر كارديلي ، النضال ضد الاستعمار ضد كل أشكال القهر الإمبريالي . ويؤكد كارديلي أن شعوب البلاد المتخلفة نفسها ينبغي أن تكون الركائز لسياسة التعجيل بالتقدم الاقتصادي ، من خلالبذل الجهود لتنشيط جميع قواها ، ومن خلال النضال من أجل المساواة الاقتصادية . ويمضي كارديلي ليقرر أنه على الرغم من ضرورة اعتمادها على قواها الخاصة ، فإن المعونة الدولية عامل لا غنى عنه أيضاً في التعجيل بالنمو الاقتصادي للأمم المعنية . ومثل هذه المعونة ينبغي أن ترتبط بخطط التنمية الاقتصادية القومية للبلاد المتخلفة ، وأن تمر في المحل الأول من خلال قنوات جهاز التمويل للمنظمات الدولية ، بشروط اقتصادية ملائمة توضع بحيث تستطيع البلاد المتخلفة في ظلها إنجاز الخطط الموضوعة لتحقيق التقدم فيها . وعلاوة على ذلك

ينبغي إقامة مؤسسات دولية مناسبة تكنولوجية وعلمية بغرض توفير المعونة العلمية والفنية لهذه البلاد . ويعتقد كاديل أياضًا أنه بسبب التغيرات الضخمة في تطور القوى الإنتاجية ، وبسبب التغيرات الطبقية والاجتماعية والسياسية كذلك ، فإن البلاد التي لم تتطور بدرجة كافية لا يمكنها إنجاز نمو اقتصادي عال على أساس الملكية الخاصة والرأسمالية ؛ ويزدّر أنه في كل البلاد المتخلفة تقريرًا اضطاعت الدولة ، خلال المرحلة الأولى للنمو الاقتصادي المتزايد ، بوظيفة تنظيم التقدم الاقتصادي والعلاقات بين أفراد الشعب . ويوفر هذا في آن واحد تيارات إيدروچولية تقدمية مختلفة واتجاهات اشتراكية تنشأ في البلاد المتخلفة مصحوبة بإطار يمكن أن تعمل داخله . بيد أنه ينبغي ألا يسمح للدولة بأن تتطور إلى قوة مستقلة فوق المجتمع ؛ وإنما ينبغي أن تتكيف مع عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وللقوى الإنتاجية وأن تسير وفقاً لهذه العملية ، وأن تلتزم بالتدريج مع النشاط الاجتماعي الحر لجماهير الشعب.

تمهيد

لكى أوضح هذه الملاحظات أود أن أقول أولاً: إننى لا أنوى مناقشة ما ينبغي أن يكون عليه النقد الاجتماعى في يوغوسلافيا ، وإنما بالأحرى أن أناقش دوره الاجتماعى ؛ ثانياً : إننى لا أنوى أن أعالج النقد التجريبى العادى بصورة عابرة ، وإنما أنوى معالجة النقد العلمى ، أو بتعبير أكبر دقة ، النقد الذى يتطلع إلى منهج علمى ؛ وأخيراً ، ليست لدى النية للدخول فى مجادلات حول قضایا معينة تتعلق بالنقד الاجتماعى الراهن عندنا ، إلا إذا كان ذلك من قبيل الإيضاح . وما أحاو أن أفعله هو أن أسمم فى شرح أسباب ومحفوی ودلالة النزاع الذى نشأ بين جانب من النقد الاجتماعى وبين أكثر أشكال الممارسة الاشتراكية تقدمية عندنا .

الفصل الأول

نقد النقد

يبدو لي أنه من الأمور ذات الأهمية الاستثنائية اليوم على وجه الدقة أن نحدد المعنى الاجتماعي التاريخي ومحتوى النزاع بين جانب من النقد الاجتماعي المعاصر وبين الممارسة الاشتراكية الأكثر تقدماً عندنا ، أى ممارسة تشجيع العلاقات الاجتماعية للحكم الذاتي التي تشكل نتائجها حتى الآن ، على الرغم من مظاهر ضعف معينة ، أساساً سليماً لمزيد من التطور اللاحق لمجتمعنا . والسبب في ذلك أنه في جزء من هذا النقد تبرز اتجاهات تنكر كل المعايير الموضوعية التي كان يمكن استخدامها في الإجابة على مسألة ما هو التقدمي وما ليس كذلك ، وما هو الديمقراطي وما ليس كذلك ، وما هي البيروقراطية وما هي العوامل التي تعمل على إزالتها من المسرح التاريخي ، وما هو الليبرالي (بالمعنى الإيجابي للكلمة) وما هو الهدام ، وما هي الأخلاقيات وما هو مجرد وعظ ، وأى طريق يؤدي إلى التقدم وأى طريق لا يؤدي إليه ، إلخ . إن نقداً اجتماعياً تسود فيه الاتجاهات التي سبق ذكرها يمكن أن يكون أى شيء إلا أن يكون عاملاً يرتفع بالتوجيه الديمقراطي الإيجابي وبالنجاح في الممارسة الاجتماعية عندنا . وبالتالي فكما أن النقد الاجتماعي المتمرس يشكل شرط التقدم للمجتمع الاشتراكي اليوغوسلافي ، كذلك يشكل التقويم النقدي المتصل للدور الاجتماعي وللأثر الملموس لهذا النوع من النقد أو ذاك شرط قيام نقد اجتماعي متوفقاً كيفياً وعلمياً حقاً .

وكتيجة للإمكانيات المتزايدة للعلوم الاجتماعية والمقرطة المتزايدة لحياة المجتمع ، يكتسب النقد الاجتماعي عندنا أبعاداً جديدة . وهذه المرحلة الجديدة من النقد الاجتماعي عندنا تتسم من ناحية بظهور تنوع ملحوظ لهذا النقد من حيث وسائله واتجاهاته ، وتتسم من ناحية أخرى برد فعل النظرية الاجتماعية والممارسة الاجتماعية لهذه الظاهرة . وباختصار لقد ظهر على المسرح نوع من نقد النقد .

ونحن غالباً ما نلتقي في الممارسة بنقد هدام ، نقد لا يعي في الحقيقة ما يفعله ؛

نقد أعمى يعرقل النشاط الوعي للإنسان ويعرقل مسعاه من أجل الاشتراكية بسبب سوء توجيهه . وبعبارة أخرى ليس مثل هذا النقد بقوة حافزة ، وإنما عقبة أمام التطور الاجتماعي . وبالتالي أصبح محتماً حدوث نزاع بينه وبين أكثر الجوانب تقدماً في الممارسة الاجتماعية ، وما دام مثل هذا النقد عملاً غير نقدي ، كما هي الحال بالفعل ، فإنه يفتح الباب على مصراعيه أمام نوع من النقد يعمل عن عدم على إعادة عناصر معينة من المجتمع السابق أو الإبقاء على أشكال انتقالية عتيبة معينة من العلاقات الاجتماعية .

ويصر بعض مؤسسى النقد الاجتماعي على ترديد أن مضمون هذا النزاع إنما يكمن في المحاولات التي بذلتها « السياسة الرسمية » للتتدخل في مجالات العلم والنقد والفلسفة . وليس هناك أمر يمكن أن يكون أكثر ابتعاداً عن الحقيقة ؛ فليست السياسة الرسمية هي التي « تدخلت » بالفعل في مجالات العلم والنقد الاجتماعي والفلسفة في محاولة لتحويلها إلى أداة خاصة بها ، وإنما سياسة من نوع مختلف تماماً . وهنا يكمن مصدر النزاع .

وإنه لصحيح بطبيعة الحال أن نقد النقد هذا يمكن أن يكون في بعض الأحوال شكلآً من أشكال مقاومة النقد بشكل عام ، أعني دفاعاً غير نقدي أو حتى دفاعاً محافظاً عن واقع الأمور ، أو حتى محاولة مباشرة لقهر النقد . وهذه الاتجاهات في مجتمعنا يجب مقاومتها بنفس الخزم الذي ينبغي أن يقتصر به النقد المدام . ولكن ليست هذه هي القضية الوحيدة التي نعنيها ، ولا هي قضية ذات أهمية فائقة .

ونقد النقد ، كظاهرة اجتماعية ، هو في محل الأول رد فعل طبيعي وتلقائي لظواهر معينة في مجال النقد الاجتماعي تشوّه في الواقع ، في ظل ظروفنا ، الدور الاجتماعي للنقد وتحرمه من طابعه كعامل اجتماعي خلاق . وذلك لأن ما هو سليم بالنسبة للعلم الحق كله سليم أيضاً بالنسبة للنقد الاجتماعي ؛ وتوضّح النتائج العملية سلامته . وهكذا فإن سلامة النقد العلمي الاجتماعي لا تُقْرَأ إلا من حيث تأثيره على الإنسان في ممارسته الاجتماعية ، بمعنى تأثيره على قدرة الإنسان على تغيير المجتمع وتغيير مستوياته الإنسانية والثقافية من خلال قراراته ومساعيه الخلاقة ، وهكذا

يكفل التقدم المستمر للمجتمع تهيئة الظروف التي يمكن للشخصية الإنسانية أن تنمو في ظلها .

وبالتالي فإن نقد النقد ليس بآية حال مجرد شكل من أشكال المقاومة – بصفة عامة من جانب ما يستحق النقد فعلاً – بالرغم من أن عناصر مثل هذه المقاومة قائمة دون شك – وإنما هو في محل الأول انعكاس ل الحاجة إلى اختبار سلامية النقد في الممارسة . فليس هناك نقد يمكن أن يتفادى الاختبار القاسي للممارسة ، تماماً كما لا توجد ممارسة يمكن أن تتفادى الاختبار القاسي للنقد .

والسبب الرئيسي لظهور نقد النقد يكمن في مشكلة ما يعنيه نقد معين موضوعياً في مرحلتنا الراهنة من التطور الاجتماعي ، والمكان الذي يشغله والدور الذي يلعبه في نزاع القوى الاجتماعية عندنا وفي العالم بشكل عام ، وإلى أين يقود مجتمعنا وأى نوع من الفعل يريد أن يولده . وليس النقد مجرد وسيلة للتربية ، بل إنه أيضاً فعل وهم وخلق ، إنه باختصار اضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية .

ونحن غالباً ما نفرط في الحديث عما ينبغي أن يكون عليه النقد بدلاً من مناقشة طبيعته وماذا يريد وإلى أين يتوجه بنا .

ويسمح هذا لبعض الناس بأن ينسبوا لنقد النقد معنى مختلف تماماً عن معناه الحقيقي – وتبدل المحاولات لتقديم نقد النقد على أنه سعي إلى تقرير دقيق لما ينبغي أن يكون عليه النقد ، وإلى تقويم وتعريف وتحديد أشكال ولغة النقد، إلخ . ومن الواضح أن أسلوب وأشكال ولغة النقد الاجتماعي في ظل ظروف الاشتراكية والإدارة العمالية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تقدير الدور الاجتماعي للنقد، بيد أن ذلك ليس هو القضية الأولية أو المحورية المعنية . ومن المؤكد أن النزاع الحالى لم يكن لينشأ مطلقاً حول هذه المسائل وحدها .

وكما قررنا من قبل ، فإن مصدر هذا النزاع يكمن في محل الأول في طبيعة جانب من النقد الاجتماعي عندنا ، ولكن حيث إن كل نقد اجتماعي هو أيضاً فعل سياسى بدرجة أو أخرى – فإنه يتبرأ بالضرورة رد فعل مناسباً . فالأسلوب واللغة والشكل ليست سوى مظاهر وأعراض للمضمون الكامل في نقد معين وفي

المهدى يسعى إليه ، وليست سوى علاقة ذاتية بين النقاد ودعاة الممارسة ، وليست سوى موقف للنظرية أو النقد الذى يوجه إليه النقد المعنى . فالنقد الصادر عن حقد يتسم بنغمة ولغة من نوع معين ؛ أما النقد الصادر عن حرص على نجاح شيء ما فيتسم بأسلوب مختلف ولغة مختلفة .

وتحت ستار المناقشة حول ما ينبغي أن يكون عليه النقد الاجتماعى ينشأ صدام بين الأفكار ، بل وحتى صراع سياسى وإيديولوجى ، حول المسالك التى تفضى إلى مزيد من التطور الاشتراكى عندنا . وبالتالي ليس الأمر مسألة العلاقة بين النقد بشكل عام والممارسة بشكل عام – بل مسألة الاتجاهات المتنازعة داخل النقد الاجتماعى نفسه ، هذه الاتجاهات التى هى انعكاس لمفاهيم النقد الإيديولوجية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية المختلفة ، أى تعبير عن مصالح اجتماعية متباينة فى الممارسة الاجتماعية نفسها .

وتكون أهمية هذا النزاع فى محل الأول فى أن بإمكانه أن يساهم فى إزالة البلبلة التى أثارها الجمود العقائدى والتلتفيقية الليبرالية العقيمة الزائفة فى المجال النظري وفي البحث العلمي فى تطبيقهما على مشكلات المجتمع . فهنا بالتحديد تنشأ معضلات ومشكلات النقد الاجتماعى المعاصر ، وذلك لأن النقد نفسه يتولد فى ظل الضغط من نفس العوامل والمصالح الاجتماعية التى تمارس تأثيرها على أولئك المنغمسين فى الممارسة أو المستغرقين فى المكاتب الحكومية . فالنقد معرض أيضاً لنفس التشويهات .

وهكذا يحدث أننا نواجه اليوم نوعين من النقد يبدوان للوهلة الأولى على طرق تقييض ، ولكنهما متداخلان فى الممارسة ، وليس هذا من قبيل المصادفة بائبة حال .

فمن ناحية ، يمكن أن نميز فى النقد الاجتماعى البقايا الإيديولوجية للجمود العقائدى الستالينى الذى تتضح بطريقة غير واعية أكثر منها بطريقة متعمدة . ويشير هذا فى الحقيقة إلى الاتجاهات الحكومية التكنوقراطية التى تستخدم بطبيعة الحال فى إخفاء مدى واسع من المصالح الملحوظة ، ابتداء من مفهوم الدولة الرأسمالى عن العلاقات الاجتماعية إلى التعصب القومى وما ينتجه عنه من مطامح السيادة .

ومن الناحية الأخرى ، نقابل النقد الذى يوجه من مراكز الليبرالية الشكلية .

وهذا النوع من النقد يعارض بدرجة أو بأخرى من العلانية والاتساق نظام الإدارة العمالية والحكم الذاتي بوجه عام بوصفه أساس كل النظام الديمقراطي السياسي للمجتمع الاشتراكي . وقد اعتاد مثل هؤلاء النقاد أن يؤكدوا أن الإنتلچنسيا هي « الضمير النcdi للمجتمع » ، أو بعبارة أخرى صانعة « الأهداف الاجتماعية العليا » ، في حين يسعون في الوقت نفسه إلى أن يضعوا سلطة الدولة بأسرع ما يمكن في أيدي الدعاة الجدد « للأهداف العليا » (وهكذا يحلون محل الطبقة العاملة) .

ومن الواضح تماماً أن ذلك ليس سوى الجانب الخارجي للمسألة – حيث إن دور الإنتلچنسيا ليس هو المعنى فعلاً ، وإنما هو بالأحرى الدفاع عن البيروقراطية والصراع ضد الحكم الذاتي الاجتماعي . وليس من الصعب أن نميز خلف كل هذا صورة أخرى من الاتجاهات التكنوقراطية البيروقراطية ، وكل الفارق أن الهدف هنا هو تدعيم الآلية الحكومية البيروقراطية عن طريق احتكار من الشلل السياسية الصغيرة التي تتصارع من أجل السلطة ، أى من أجل نفس المناصب البيروقراطية التي تدينها بكل هذه الحدة .

ويتتمى إلى هذه الطائفة أيضاً نقد البيروقراطية الذي يحاول بادئ ذي بدء أن « يتعرض » للبيروقراطيين « كأشخاص » ، متدهوراً إلى مجرد حملة سياسية ضد أفراد ، وهكذا يفرض على المجتمع مبارزة بين « شلل » متنافسة من السياسيين باعتبارها نوعاً ما من النظام الديمقراطي السياسي المزوجي . ومثل هذا النقد يكون في بعض الأحيان معادياً للاشراكية عداء مباشراً ويسعى إلى نزع الثقة من نظامنا السياسي بـأكمله ، وبخاصة من دور عصبة الشيوعيين ، بالرغم من أن هذا الدور هو نفس مصدر البيروقراطية . وما يقدمه هذا النقد عوضاً عن ذلك هو في الحقيقة النظام البورجوازي الكلاسيكي للديمقراطية النيابية الذي كان ينبغي أن يكون النقيض للبيروقراطية وإن كان في الواقع ليس إلا تأكيداً لها في ثوب جديد .

وبعبارة أخرى ، فإن هؤلاء الذين يوجهون مثل هذا النقد يسعون في الظاهر إلى التغلب على اغتراب الإنسان ، في حين أنهم في الحقيقة ، سواء عن عمد أو عن غير عمد ، يوجهون ضرباتهم ضد أولئك القادرین دون سواهم على محاربة اغتراب

الإنسان ، وبذلك يمهدون الطريق لتطور نظامنا السياسي وفق خطوط لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الإبقاء على اغتراب الإنسان وتعيق جذوره .

ومن الواضح أن نقداً من هذا النوع إنما يحرف اتجاه العمل الاشتراكي التقديمي . ولذلك فإن نقد مثل هذا النقد إنما هو ظاهرة إيجابية في حياتنا الاجتماعية ، إذ أنه يزيد التوضيح الإيديولوجي لمجرى العمل الاشتراكي الديمقراطي والإنساني ، ويجعل في حيز الإمكانيات اكتشاف الوسائل المناسبة للعمل وفق هذه الخطوط . فإذا كانت القوى الاشتراكية عاجزة عن تطوير نقد اجتماعي يلائم المشكلات المعاصرة ، ويستطيع أن ينفذ بعمق داخل القوانين الموضوعية لامراحل المبكرة من التطور الاشتراكي (الذى نسميه عادة الفترة الانتقالية) ، وأن يفتح آفاقاً جديدة – فسيبتلى المجتمع الاشتراكي بنقد عقيم ، وستعالج المشكلات الجارية بطريقة تجريبية فوضوية براجماتية .

نقد البير وقراطية

يحتل نقد البير وقراطية عن حق المكان المحوري في نقدنا الاجتماعي . ولكن بعضاً من نقادنا الذاتيين المثاليين عند معالجتهم لهذه المشكلة يتصرفون كما لو كانوا يكتشفون أمريكا من جديد . بيد أنه لا يوجد ما هو جوهري في هذا النقد «الجديد» . وعلى العكس؛ فمثل هذا النقد غالباً ما يعني خطوة إلى الخلف ، إلى الذاتية والتبسيط السوقى المبالغ فيه . وفي هذا الصدد فإن كل شخص يرى البير وقراطية في أى شيء يشير ضيقه شخصياً . وأكثر أشكال هذا النقد وضوحاً هو ذلك الذى يقول في بساطة: إن البير وقراطية وعصبة الشيوعيين شيء واحد ، حيث إن القابعين خلف ذلك النقد يقررون بوضوح أنهم لا يهتمون بالنقد الاجتماعي ، بل بأن يفرضوا على المجتمع طريقاً للتطور السياسى على طرق نقىض ليس مع الإدارة العمالية وحدها : وإنما مع الاشتراكية بصفة عامة .

ولكن عصبة الشيوعيين اليوغسلاف نفسها – لا كأفراد فقط وإنما كحركة أيضاً – كانت هي التي أخضعت البير وقراطية بعد الثورة مباشرة مثل هذا النقد

الشامل الذي لا يرحم ، حتى إن المجادلات التي تلت هذه لم تضف إليه في الواقع سوى القليل . بيد أن الشيوعيين اليوغوسلاف حينئذ « لم يكتشفوا أمريكا » ، وذلك لأن العناصر الجوهرية في نقد البيروقراطية كانت قد صيغت في نظرية وممارسة حركة العمال الثورية منذ أمد طويل . وإذا كان الشيوعيون اليوغوسلاف يستحقون أي ثناء لهم قضية الاشتراكية الدقيقة هذه ، وإذا كانوا قد قدّموا أي إسهام أصيل في هذا المجال – فلم يكن ذلك في محل الأول من خلال نقدتهم للبيروقراطية ، بل من خلال كشفهم لطرق ووسائل القضاء عليها .

وهنا تكمن عقدة مشكلة البيروقراطية كما هي مطروحة في الوقت الحاضر . في ظل الظروف الراهنة ، عندما يكون في متناول يدنا بالفعل تحاليل نقدية سليمة للظاهرة التي تعرف بالبيروقراطية ، فإن النقد الخلاق لا يمكن أن يتمسك إلى الأبد بمسلمة أن البيروقراطية شرًّا اجتماعيًّا ، بل ينبغي أن يركز على العمل الاجتماعي المتطلب للقضاء على البيروقراطية ، أي على الطرق والوسائل المفضية إلى هذا الهدف .

ونوع النقد الاجتماعي الذي يعتبر أن البيروقراطية هي بشكل أو آخر سمة كامنة لأناس معينين أو وظائف معينة يلحق ضررًا بليغاً بالنقد الأصيل وبعملية القضاء على البيروقراطية . مثل هذه النظريات الذاتية تؤدي بالبعض إلى الانغماس في عملية اصطياد لأشخاص يحملون « قسمات » بيروقراطية ، في حين يحاول آخرون « الهبوط » بالبيروقراطية إلى المستوى الشخصي ، وباختصار يدينون بالبيروقراطية كل من يشغل منصبًا اجتماعيًّا أو سياسيًّا .

وكل من نوعي النقد الأول والثاني يدفع بالعمل الاشتراكي في طريق مسدود لا يستطيع أن يشعر فيه أية نتائج .

وتاماًً كما لم تتولد الرأسمالية عن سمات في الطبيعة البشرية ، كذلك ليست البيروقراطية نتيجة لمثل هذه السمات . ولم ينقد ماركس الرأسمالية في محل الأول من زاوية الصفات الشخصية للرأسماليين بوصفهم أناساً قساًًا فاسداً ، كما لم يكن يرى في الرأسمالية في حد ذاتها خطيئة تاريخية . وبالتالي كان ماركس يمعن التفكير في الضرورة التاريخية للقضاء على الرأسمالية ، على أساس القوانين الموضوعية التي تحكم

حياة المجتمع . ومن المستحيل بالمثل إرجاع البير وقراطية إلى صفات شخصية ، على الرغم من أن البير وقراطية توجد كصفة شخصية ، وأن التعبير سليم في الحياة اليومية . بيد أن ذلك ليس نقطة جوهرية في النقد الاجتماعي للبير وقراطية .

وعلى أية حال فإن النوع الآخر من النقد ميؤوس منه بشكل خاص . ولا يمكن لإنسان في كامل قواه العقلية أن يتصور جوقة للترنيم أو نادياً لكرة القدم ، ناهيك عن تنظيم عامل أو حتى جماعة ، دون الوظائف الكثيرة التي ترتبط بالضرورة بالعمل المنظم وبالنشاط العام . وكل إنسان يعرف أن هذه الوظائف لا يمكن إلغاؤها .
وعلاوة على ذلك فإن المجرى الكامل للتطور الاجتماعي يؤكد أن نصيب العمل الحسماً والعمل غير الماهر من الإنتاج المادي يتضاعل باستمرار ، في حين يتزايد بسرعة نصيب العمل العالى المهارة والكثير من الوظائف الإدارية . ومن هنا لا يسير تطور المجتمع وفق خطوط تؤدى إلى اختزال « الجهاز » المتضمن في عملية العمل ، بل على العكس إلى ازدياده نسبياً . وفي الحقيقة أنه في الإنتاج الذى يطبق الأوتومية على مستوى عال فإن كل الذى سيتبقى هو « الجهاز » الذى لن يعود مع ذلك يحكم أنساً بل يدير أشياء ويوجه عمليات إنتاج * . وهذا هو الفرق الكيفي الجوهرى في الدور الاجتماعي التاريخي « للوظائف » . وتبعاً لذلك فإن كل ضجة تفتعل حول البير وقراطية تصبح أمراً لا معنى له في اللحظة التي تحول فيها إلى مجرد إدانة للوظائف ولشاغليها .

وفي الفترة الأخيرة كانت الأصوات التي تعكس هذا النوع من المنطق العادى تسمع في أوساط النقاد الذاتيين . ومع ذلك فإن بعض النتائج التي تستخلاص على هذا الأساس تكون في بعض الأحيان مذهلة تماماً ويمكن ردتها إلى ما يلى: إن «صراع ضد البير وقراطية إما عمل لا معنى له وإنما مجرد خداع سياسى ؛ وفي الحقيقة أن ما يحتاج إليه المجتمع هو صراع من أجل بير وقراطية أفضل ، بير وقراطية أكثر كفاية وفعالية .

ومثل هذه النتيجة يمكن أن تعنى أمرين : إما الاستسلام للظاهرة الاجتماعية

* من الصحيح أيضاً بطبيعة الحال أنه يوجد في بلادنا في كثير من الأحيان عدد زائد على الحاجة من الموظفين في « الجهاز » . ومع ذلك فليست هذه مشكلة بير وقراطية بقدر ما هي مشكلة تنظيم أكثر كفاءة .

التي ندعوها بيروقراطية ، وإما جدال لصالح القضية الخاصة بصراع « الشلل » السياسية الحتمى من أجل السلطة ، وهو الصراع الذى يمكن أن يشمر بيروقراطية أكثر قدرة . وأعتقد أن كلا الاتجاهين موجودان عندنا . ومثل هذه النتائج تكون حتمية في اللحظة التي يوجه فيها النقد للبيروقراطية من الواقع الذاتية غير الواقعية . وبما أن مثل هذا النقد عاجز عن كشف الطرق والوسائل والعوامل التي تستطيع أن تزيل هذه الظاهرة الاجتماعية من المسرح التاريخي ، فإنه يعرقل في الواقع تطور تلك العوامل الاجتماعية التي تتوقف عليها في التحليل الأخير عملية القضاء على البيروقراطية . وفي الوقت نفسه فإنه يمكن أن يصبح أداة في أيدي كل شخص يخدم فقدان الاتجاه مصالحة السياسية . فالبيروقراطية ليست على الإطلاق خطأ إيديولوجياً عرضياً ، أو تعبيراً عن تطلع ذاتي إلى السلطة ، أو عيباً خلقياً ، أو خاصية من خواص الوظيفة الحكومية ، وإنما جانب محدد من جوانب العلاقات البشرية الاجتماعية الاقتصادية . وبالتالي فمن الواضح أن هذا الجانب ينبغي أن يكون هدفاً للنقد الاجتماعي العلمي الأصيل ، في حين أن كل آثار وأعراض هذه الظاهرة ، مع البيروقراطية كسمة شخصية ، يستحق اعتباراً ثانويّاً فقط .

والوظائف (المناصب العامة) في ظل ظروف اجتماعية محددة تصبح أداة للبيروقراطية وليس مصدرها الفعلى . ولا شك أن المجهود الاجتماعي ضروري لضمان أداء هذه الوظائف بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والنجاح ، ولكن ذلك لا يغير شيئاً في البيروقراطية بوصفها جانباً من جوانب العلاقات الاجتماعية . وهنا على وجه التحديد تكمن عقدة الموضوع ، فالوظيفة لا تتجه إلى أن تصبح مصدراً للبيروقراطية إلا في ظل علاقات اجتماعية اقتصادية نوعية معينة ترسم بها المراحل الأولى للتطور الاشتراكى من حيث إنها مثقلة بالنزعة الحكومية . وسعياً وراء الوضوح سوف أطبق بين الرأسمالية والبيروقراطية . صحيح أن المطابقة ليست سليمة تماماً لأن الرأسمالية والبيروقراطية لا تنتجان إلى نفس الفصيلة ، فالحقيقة أن البيروقراطية هي أثر من آثار الماضي في علاقات اشتراكية جديدة ، وليس شكلًا جديداً للتطاحن الاجتماعي . ومن ثم فإن البيروقراطية لا يمكن أن تصبح طبقة ، على الرغم من أنها تتجه في ظل ظروف نوعية معينة إلى أن تشكل نوعاً من الطائفة . ولكن على الرغم

من الفروق المادية فإن المقارنة يمكن مع ذلك أن تستخدم كوسيلة لإيضاح . فالنقود في حد ذاتها ليست مصدراً للعلاقات الرأسمالية ، ولكنها في محل الأول أداة اجتماعية في مثل هذه العلاقات . و كنتيجة لمثل هذه العلاقات فإن النقود تحول إلى رأسمال ، وبهذه الصفة تحول إلى أداة لتحقيق علاقات رأسمالية .

والوظيفة في حد ذاتها ليست مصدراً للبروقراطية ، ولكنها أداة لا غنى عنها للحياة الاجتماعية ، وهي بهذه الصفة الوسط الذي تمارس من خلاله العلاقات الاجتماعية القائمة . والوظيفة الإدارية – في كل من الاقتصاد ونظام الدولة السياسي بما فيه البرلمان البورجوازي – هي المنفذ للعلاقات الرأسمالية ، وهي خاضعة في الأساس للدور الاجتماعي السائد الذي تلعبه المصالح الرأسمالية . فوظائف المديرين وغيرها من المناصب المماثلة عندنا ، سواء في الاقتصاد أو في النظام السياسي ، هي الوسط الذي من خلاله تتضح العلاقات الاجتماعية ؛ وهي خاضعة من حيث المبدأ لمصالح الإنسان في العمل المنظم اجتماعياً .

بيد أنه هنا تظهر التناقضات الناتجة عن البنيان الاجتماعي الراهن وعن طابع العلاقات في الإنتاج والتوزيع المنظمين اجتماعياً ، وهو دورهما يتوقفان إلى حد كبير على مستوى التطور الذي بلغته القوى الإنتاجية . وهذا العاملان في محل الأول ، وكذلك العوامل " الذاتية بطبيعة الحال هى التي تؤثر على التطور الملموس للعلاقات الاجتماعية الاشتراكية – سواء من حيث الشكل أو السرعة – ومن ثم تحدد أيضاً الدور الاجتماعي للوظائف (المناصب العامة) في ظل الظروف المعطاة .

والوظائف (المناصب العامة) يمكن من ناحية أن تكون أداة المنتجين المتعاونين والمساوين في الحقوق ، بوصفها تنظيمهم المشترك ، أداة للإدارة الرشيدة للأشياء ، إدارة عمليات الإنتاج والمساعي الإبداعية – بيد أنها يمكن من الناحية الأخرى أن تكون أداة لقوة « خارجية » ، خارج العملية المباشرة للعمل المنظم اجتماعياً ، أي قوة تنظم العلاقات بين الناس وتعمل كأداة لحكم الناس ، كما هي الحال بالنسبة للدولة على سبيل المثال .

وهدف الاشتراكية هو أن تكون الوظائف على النحو الأول ، أي أن تصبح

جميع وظائف الإدارة الاجتماعية بالتدريج خدمات تؤدي لجماعات «المتجمين» المتعاونين ، لخدمة التسيير الذاتي الاجتماعي ، خادمة للشعب ، في حين يصبح شاغلوها مجرد منفذين ومسئولي عن الإنسان المترنم داخل الحكم الذاتي وهيئة الديمقراطية . ومع ذلك فما زال النوع الآخر من الوظائف ضروريًا اليوم ، أى أن هناك وظائف معينة لحكم الناس ما زالت لا غنى عنها .

إن مستوى التطور الذى بلغته القوى الإنتاجية يحتم أيضًا وجود أشكال معينة من عدم المساواة الاقتصادية . كما أن توزيع ناتج العمل الاجتماعى طبقاً لكمية ونوع العمل المبذول وحدهما يتواافق مع الدرجة التى وصل إليها التطور المادى للمجتمع . وعلاوة على ذلك فإن التناقض العدائى بين العمل اليدوى والعمل الذهنى لم يتم التغلب عليه فى جميع مظاهره . وعدم المساواة الاقتصادية هو بالتالى انعكاس لعدم المساواة فى العمل ، ومن ثم فهو حافز لنوعية أرقى وإنتاجية أكبر للعمل وحافز لتطوير العلم والتكنولوجيا . ومن الواضح أن الإنسان لا يستطيع القضاء على هذه الضرورات والعلاقات الموضوعية بالنوايا وحدها ، وإنما أيضًا بالتطوير الأسرع للقوى الإنتاجية والإنتاجية العمل . والنزاع بين المصالح البشرية الذى ينبثق داخل مثل هذه العلاقات لا يمكن حله إلا عن طريق تنظيم حكومى ملائم ينبغي فى الحقيقة أن يكون تنظيمًا ديمقراطياً ، بيد أنه مهما كان حظه من الديمقراطية إلا أنه يظل أداة للقهر .

وإنه لوهם كبير أن نعتقد أن المصالح المتنازعة الناشئة عن عدم المساواة الاقتصادية يمكن حلها بوساطة «تسوية عامة» ، على الطريقة الصينية مثلاً ، أو بوساطة «عملية مساواة» أكثر سرعة كما يوصى بعض نقاد المجتمع الذاتيين فى بلادنا . فعدم المساواة الاقتصادية حقيقة موضوعية مستقلة عن الإنسان وكامنة فى طبيعة العمل البشري . والمساواة الإجبارية فى التوزيع لا يمكن أن تتحقق المساواة بين العمل فى الإنتاج . ولذلك فإن أية مبالغات حول المساواة الإجبارية تولد اتجاهًا نحو انخفاض العمل المتفوق كيفًا وكثافةً إلى مستوى أشد أنواع العمل انحطاطاً ، فى حين يخلق فى الوقت نفسه توترة سياسياً أكثر خطورة مما يخلقه التوزيع طبقاً للعمل المبذول ، وبذلك تولد أيضاً ظروفاً تفضى إلى الاستبداد السياسى . وبالتالي فإن

« المساواة » لا تقلل الحاجة إلى استبداد الدولة ، بل على العكس تزيد من هذه الحاجة .

وعلاوة على ذلك فإن عملية العمل نفسها تتطلب تنظيمها محدداً للعمل يستتبع قدرأً معيناً من الانضباط ودرجة مناسبة من السلطة من جانب أولئك الذين يديرون العملية الإنتاجية . وتقويض هذا الانضباط وتقويض سلطة الأجهزة الإدارية في عملية الإنتاج يؤديان إلى استحالة العمل ويجعلان الإنسان غير قادر على الإنتاج والمجتمع عاجزاً عن الوجود والتطور . ومع ذلك في ظل الظروف التي تتميز بالمصالح المتنازعة التي تحصلت عنها ، ينبغي أن يظل هذا التنظيم مستندأً – ولو جزئياً – إلى آلية سلطة الدولة .

وأخيراً فإنه من العبث أن ندلل على أنه ما زالت توجد في مجتمعنا نزاعات سياسية من آثار البنيان الطبيعي القديم . وهذه النزاعات السياسية – لكونها متلاحمة مع النزاعات التي تبرز في إطار البنيان الاجتماعي الجديد – تمارس تأثيرها ، بطريقة أو بأخرى ، على دور وطابع الدولة في واقعنا .

إن تقدم العلاقات الاشتراكية يتطلب الحد بالتدريج من مجال نشاط الدولة ، بيد أنه من الواضح أن الدولة تمارس بدورها تأثيراً مثابلاً على طابع العلاقات الاجتماعية ما دامت الدولة تمثل بأى شكل من الأشكال عنصراً ضرورياً لوجود المجتمع .

وعلى سبيل المثال ، سأتناول فقط مشكلة الملكية الاجتماعية . فلقد كان هناك رأى قوي بيننا ، وهذا الرأى ما زال يؤمن به عدد كبير من الناس ، مؤداه أن هذه المسألة قد حلّت بتتأمين وسائل الإنتاج ، الذي يولد جنباً إلى جنب مع الدولة الاشتراكية ، بوصفها المنفذة له والمتوالية أمره ، الظروف التي تؤدي أوتوماتيكياً إلى الاشتراكية .

ومع ذلك فقد أوضحت الممارسة أن التأمين كان مجرد البداية لتطوير تلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي نسميها « الملكية الاجتماعية » . فالشكل الحكومي للملكية العامة – بصرف النظر عن مدى ضرورته في المرحلة الأولى – يزخر بعناصر قوية من العلاقات الاجتماعية القديمة ، ومن ثم فهو معرض بدرجة كبيرة لتشويهات تكنوقراطية – بيروقراطية ، أى تشويهات ذات نمط حكومي

رأسمالي . ومثل هذا الشكل الحكومي للملكية الاجتماعية ليس قادراً بعد على أن يحل مشكلة اغتراب الإنسان العامل عن وسائل وظروف وثار عمله . بل الحقيقة أنه يمكن ، إذا ما رسمت جذوره كعقيدة سياسية جامدة ، أن يزيد من عمق هذه المشكلة . فالبيروقراطية والتشویهات السياسية المعادية للديمقراطية هي بالتحديد نتاج لهذا الاغتراب .

وتحت ضغط البراجماتية الضيقة الأفق ، لم يكسر الفكر الاشتراكي المعاصر سوى النزول اليأسير من الاهتمام بمشكلات الملكية الاجتماعية التي كانت تشغله بالماركس عندما كتب يقول :

« . . . إن الأسلوب الرأسمالي في الملك ، الذي هو نتيجة للأسلوب الرأسمالي في الإنتاج ، يؤدي إلى الملكية الرأسمالية الخاصة . وهذا هو أول ذنب للملكية الفردية الخاصة التي تستند إلى ما يبذله المالك من عمل . ولكن أمام عباد قوانين الطبيعة ، يسفر الإنتاج الرأسمالي عن نفيه . إنه ذنب النفي . ولا يعني هذا الإقرار من جديد بالملكية الخاصة للمنتج ، ولكنه يقدم له ملكية فردية قائمة على ممتلكات العصر الرأسمالي : أى على التعاون والمملكة المشتركة للأرض ووسائل الإنتاج » . (التشديد من عندي – إدوارد كارديلى) (كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، ص ٧٦٣ ؛ دار النشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٦١) .

ثم يضيف :

« إن القسمة المميزة للشيوعية ليست إلغاء الملكية بشكل عام ، وإنما إلغاء الملكية البورجوازية .

« . . . إن رأس المال منتج جماعي ، وهو لا يمكن أن يدفع إلى النشاط إلا عن طريق العمل المتعدد لأعضاء كثيرين ، بل لكل أعضاء المجتمع في نهاية الأمر . « ولذلك فإن رأس المال ليس قوة شخصية ، بل قوة اجتماعية .

« ومن ثم فعندما يتحول رأس المال إلى ملكية مشتركة ، إلى ملكية لكل أعضاء المجتمع ، لا تتحول الملكية الشخصية وبالتالي إلى ملكية اجتماعية . فما يتغير فقط هو

الطابع الاجتماعي للملكية . إنها تفقد طابعها الظبيقي » . (التشديد من عندي – إدوارد كارديلي) (ك . ماركس ، ف . إنجلز : بيان الحزب الشيوعي ، الأعمال المختارة ، المجلد ١ ، ص ٤٧ ؛ دار النشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٦٢).

ويقول أخيراً :

« . . . كان الكوميون يهدف إلى إلغاء تلك الملكية الطبقية التي تجعل من العمل الذي تبذله الكثرة ثروة للقلة . وكان يهدف إلى نزع ملكية من نزعوا ملكية الآخرين . وكان يرغب في أن يجعل من الملكية الفردية حقيقة ، بتحويله وسائل الإنتاج ، الأرض ورأس المال ، التي هي أساساً الآن وسائل لاسترقة العمل واستغلاله ، إلى مجرد أدوات للعمل الحر والتعاون . . . فإذا أريد للإنتاج التعاوني إلا يظل فخاً وخدعه ؛ وإذا أريد له أن يحل محل النظام الرأسمالي ؛ وإذا أريد للجمعيات التعاونية المتحدة أن تنظم الإنتاج القومي وفق خطة عامة ، وأن تضعه تحت رقابتها ، وأن تضع حدًّا للفوضى المستمرة والاختناقات الدورية التي هي محبنة الإنتاج الرأسمالي – فماذا يمكن أنها السادة أن يكون هذا غير شيوعية ، شيوعية ممكنة ؟ » (التشديد من عندي – إدوارد كارديلي) (ك . ماركس ، ف . إنجلز : الحرب الأهلية في فرنسا ، الأعمال المختارة ، المجلد ١ ، ص ٣ ، ٢٥ ؛ دار النشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٦٢).

والحقيقة أن الفرق ، من حيث المبدأ ، بين الملكية الخاصة ، أي الملكية الرأسمالية ، وبين الملكية الاجتماعية ، لا يكمن في نهاية الأمر ، في أن المنتج الفائض ، أي رأس المال الاجتماعي ، يستحوذ عليه الأفراد في الحالة الأولى ؛ والدولة في الحالة الثانية . وإنما يكمن الفرق الحقيق في أن المنتج الفائض يستحوذ عليه الأفراد في الحالة الأولى على أساس مقدار ما يمتلكونه من رأس المال ، وفي الحالة الثانية على أساس العمل الشخصي الذي يبذلونه ، أي طبقاً لنسبة هذا العمل في المنتج الإجمالي للعمل الاجتماعي .

وبالتالي فإن الدولة ، في ظل علاقات اشتراكية متطرفة ، تكف عن أن تكون « المالك » الاحتقاري والمنظم الاحتقاري « للتراسيم » . فهي لا تعود تمتلك المنتج

الفائز ، الذى يكون فى الحقيقة ، بسبب تعلقه بكل الشعب العامل ، مملوكاً ملكية مباشرة للإنسان العامل – من حيث المبدأ طبقاً لنسبة ما يبذله من عمل إلى العمل الاجتماعى الإجمالى – ويكون التصرف فيه جماعياً عن طريق المنتجين المتعاونين الحكوميين ذاتياً ، بعد اقتطاع المساهمات الازمة للإنفاق على التنمية المادية والاجتماعية للمجتمع . والدولة ، أو بالأحرى أجهزتها ، مسئولة الآن في محل الأول عن « التنظيم الرشيد للأشياء » (ماركس) ، الذى يستهدف إقرار الظروف المثلى للعمل الحر والمساعى الخلاقة للشعب في ظل أشكال الحكم الذاتى للعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية .

ومن الواضح أن مثل هذه العملية لا يمكن إقرارها بفقرة ثورية من التشريع ، حيث إنها تتوقف على عدد كبير من العوامل الموضوعية ، وبخاصة تلك العوامل المرتبطة ببنية المجتمع وتطور القوى الإنتاجية . ففي هذه العملية يكون الشكل الحكومي للملكية حلقة لا يمكن الاستغناء عنها من الناحية الفعلية ، ومن ثم عاماً من عوامل التقدم . وبعبارة أخرى تكون سرعة الحركة محسومةً تاريخياً . بيد أنه من وجهة النظر الاجتماعية التاريخية تكون مسألة سرعة الحركة أقل أهمية من مسألة الاتجاه الذى تسير فيه ، أي مسألة ما إذا كان فعل دعاة الوعى الاجتماعى والفكر الاجتماعى والممارسة الاجتماعية يستهدف عند لحظة معطاة تدعيم وصيانة عناصر احتكار الدولة كمبدأ فى عالم الملكية الاجتماعية ، أو يستهدف التغلب على هذه العناصر تدريجياً . فالحالة الأولى تسفر عن صبغ الوظائف الاجتماعية بالبيروقراطية ، أي نشوء البيروقراطية ، بصرف النظر عن مدى « ديمقراطية » المؤسسات المركزية للدولة ، والحالة الثانية تسهم في القضاء عليها .

وبالنظر إلى البيان الراهن لمجتمعنا ، فإن الدولة الاشتراكية الجديدة ما زالت ضرورة وبالغة الأهمية . وهذه الضرورة هي في الوقت نفسه مصدر لاتجاهات إيديولوجية نوعية ، بعضها ذات طابع تكنوقراطي مركزي ، وبعضها الآخر ذات اتجاهات ديمقراطية نيابية ، وهي تمنع الاتجاه نحو الحكم الذاتى الاجتماعى ، أي نحو التغلب على اغتراب « الدولة السياسية » بالنسبة للعمل المنظم اجتماعياً ولاسعى

الإبداعى . إن التقدم الأصيل لنظام الديموقراطية الاشتراكية يتوقف بالتالى في المخل الأول على مقدرة القوى الأكثر تقدمية في المجتمع الاشتراكى في التغلب على هاتين المجموعتين من الاتجاهات ، وعلى السعى في الوقت نفسه من أجل مناخ ديمقراطى يزداد تحررًا في ظل ظروف الحكم الذاتي والمسئولية الديموقراطية لكل شخص تجاه وجوده وتقديره وتتجاه النهوض بنظام الديموقراطية الاشتراكية بأسره .

وتمثل الدولة الاشتراكية الطبقة العاملة ، وتحمى « المصالح العليا المشتركة » للمتعاونين وللعمال المبدعين في عملية العمل المنظم اجتماعياً . بيد أن ممثل الطبقة العاملة (الدولة) ليس صورة طبق الأصل من الطبقة العاملة ، وهو مزود – داخل إطار معين – بمنطقها المستقل الخاص عن التطور الذى يحدده طابع « إدارة الناس ». وكلما زاد دور الوظائف الاجتماعية كأدلة لهذا « الاستقلال النسبي »، لذلك الجهاز التمثيلي فيما يتعلق بالناس المتعاونين في العمل والنشاط الخلاق ، قل دورها كخادمة للمتعاونين الأحرار الذين يعملون وفق أسلوب التسيير الذاتي ، وزاد ميلها إلى أن تصبح أدلة للسيطرة عليهم تحت اسم « المصالح الاجتماعية العليا ». ومن الواضح تماماً أن هيئات الدولة الإدارية المركزية ليست هي وحدها التي تتولى أمر هذه « المصلحة العليا » ، وإنما جميع وظائف الإدارة الاجتماعية – ابتداء من الكوميونات وبلغان التسيير حتى المديرين في المشروعات – المتضمنة في هذه « المصلحة العليا » .

ويمكن أن تكون « المصلحة الاجتماعية العليا » شيئاً حقيقياً ، حتى إن وجود وتقدير المجتمع الاشتراكى أو الجماعة القومية أو تنظيم العمل يمكن أن يعتمد عليها حقاً ، وهذا هو السبب في أن العامل الذى يعمل وفق أسلوب التسيير الذاتي لا يحس بها كفهر واقع عليه . بيد أن « المصلحة الاجتماعية العليا » يمكن أن تكون أيضاً شيئاً غير حقيقى ، وأن تكون التعبير عن عقائد حكمية جامدة وعن اتجاه ذاتى عقيم وأبنية تكنوقراطية وسيطرة لمصالح ذاتية ومطامع لسيادة قومية وأنانية متعصبة ، وعن تطلعات لامتيازات وأوضاع طفifieة ، أى لحياة على حساب عمل الآخرين ، إلخ .

وهنا بالتحديد مفترق الطرق الذى عنده تحول قرارات الحكومة، أو أية هيئة أخرى لها سلطة اتخاذ القرارات أو القهر المستخدم لتنظيم العلاقات بين الناس ولتنظيم عملهم لصالح الإدارة المشتركة الأكثر ترشيداً للأشياء – إلى إدارة قهرية للناس لصالح أهداف تتحدد ذاتياً – خارج نطاق العمل المنظم اجتماعياً وخارج نطاق جماعات المتبعين . وهذه الظاهرة هي بالدقة مصدر البيروقراطية ، أو لنكن أكثر تحديداً الظاهرة التي تحمل اسم البيروقراطية .

وهذا التناقض ، الذى يعمل المجتمع الاشتراكى المعاصر كل يوم على إطالة أمده ، يمكن أن يؤدى بطبيعة الحال إلى نشأة نزاعات اجتماعية متعددة . وذلك لأن السرعة التى تحل بها مثل هذه التناقضات ، أى بقدر أو آخر من الآلام ، لا يقررها فقط الأساس المادى والبنيان المادى للمجتمع ، وإنما تقررها أيضاً المعرفة الذاتية والتصورات والخواص الذاتية لأشعب . فمع انتشار الاشتراكية لم يصبح الناس مخصوصين ضد ردود الأفعال « السلبية » من جانب الطبيعة البشرية لظروف وأحوال معطاة كانت على الدوام من بين قسمات الإنسان المميزة .

وبهذا المعنى ، وإلى هذا المدى ، يمكن بالتأكيد للنقد الأخلاقى – السياسى العام للبيروقراطية ولأشكالها ونتائجها الظاهرية أن يلعب دوراً اجتماعياً شديد التقدمية . بيد أن هذا النقد في حد ذاته يكون في أغلب الأحوال أعمى وخداعاً عندما يتعرض لطرق ووسائل التغلب على البيروقراطية ، حتى إنه عندما ينقدم مظاهرها كثيراً ما يدعمها . وهذا النقد يكون معرضاً إلى حد كبير لأن يخلط معاً خواص وعناصر نوعية معينة للعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية الاشتراكية المختلفة ، وصفات الأفراد والوظائف الاجتماعية (الوظائف العامة) . ومن هنا ليس جهداً « لتحسين الشعب » في ظل ظروف اجتماعية غير متغيرة ، بقدر ما هو في محل الأول جهد واع طويل الأمد من جانب أجيال كثيرة يحرر بالتدریج هذه العلاقات الاشتراكية الجديدة ، والتي ما زالت مختلفة . من عناصر المجتمع القديم ، والطابع الحكومي للملكية الاجتماعية . واغتراب الشعب العامل عن التسيير الذاتي الاجتماعي ، إلخ ، وهكذا يسهم في تكوين الوعى الاجتماعي والأخلاقي .

وباختصار تنحصر آفاق النضال من أجل المزيد من تطور العلاقات الاجتماعية الاشتراكية في الفعل الاجتماعي الوعي الذي يستهدف المزيد من تنمية الطابع الاشتراكي للعلاقات الاجتماعية . ويعني هذا في محل الأول أن الملكية الاجتماعية والوظائف الاجتماعية لابد أن تصبح بصورة متزايدة وسائل وظروفاً للعمل وللمساعي الخلاقة ، تحت التصرف المباشر للإنسان ، وبصورة طبيعية داخل إطار الظروف الاجتماعية العامة المنظمة تنظيمها رشيداً والتنظيم المخطط للإنتاج المادي ، وأن تضم حل بصورة متزايدة كوسيلة للسلطة فوق الإنسان ، ومن ثم أيضاً كمصدر لاغتراب الدولة ، بوصفها الممثل العام للشعوب العاملة ، عن هذه الشعوب العاملة نفسها ، أى تضم حل بصورة متزايدة كمصدر للبيروقراطية .

وقضية تنظيم العملية المباشرة للعمل المنظم اجتماعياً قضية مماثلة . ويتعلّم المجتمع الاشتراكي إلى أن « تخدم » وظائف تنظيم عملية العمل حقاً المتوجين المتعاونين أو مجموع العاملين في إدارة أمورهم بطريقة رشيدة وكفؤة . ولكن المصالح المتنازعة ، والمستوى غير الملائم لتطور الآلية التنظيمية للتسيير الذاتي عندنا ، وحقيقة أن الطبقة العاملة اليوغوسلافية ما زالت طبقة فتية نسبياً ومثقلة إلى حد كبير بعقلية صغار المالك في الريف ، قد تخضُّت عن وظائف إدارية في التنظيمات الاقتصادية غالباً ما تكتسب درجة كبيرة للغاية من الاستقلال – إما باسم المصالح الحقيقة أو الصورية لتنظيم العمل – وهكذا تتحل بدرجة أو بأخرى وظيفة « ممثل » مجموع العاملين . وغالباً ما يحدث أن « الممثل » ، في مثل هذه الظروف ، بما له من قوة واستقلال ، يبدأ في توليد اتجاهات ذاتية تكنوقراطية ، وفي تشجيع مصالح مجموعة معينة ، وفي السعي من أجل امتيازات « مهنية » ، وفي كبت النقد ، وفي تقليل دور الإدارة العمالية ، إلخ . وتخلق هذه الظواهر الاجتماعية بدورها علاقات نوعية بين الناس نسميهها بيروقراطية :

وحيث إن سلطة الدولة وتنظيم الإنتاج ، الذي يتطلب كفاءة وانضباطاً داخلين ، ينجزان داخل إطار بنيان اجتماعي معطى ، وداخل إطار علاقات اجتماعية اقتصادية نوعية وتناقضات ومصالح متنازعة – فمن المستحيل فصل الوظائف الحكومية

والوظائف التنظيمية عن التأثير الذى تحدثه هذه العوامل الاجتماعية .

وبالتالى فإنّ البيروقراطية هى النتيجة المنطقية للعلاقات الاجتماعية ما دام المجتمع الاشتراكى غير قادر على خلق الظروف التى لا تكون الوظائف العامة وشاغلوها فى ظلها «الممثلين» للمجتمع وللشعب العامل ، بل بالأحرى خدمًا لها .

وفي هذا الصدد ، على سبيل المثال ، فإنّ هؤلاء الذين يروّجون لنظرية أن التسيير الذاتي الاجتماعى لا مستقبل له ، لأنّ الأوتومية ستجعل العمل غير ضروريين ، ومن ثم الإدارة العمالية أيضًا ، يبدون قصار النظر بدرجة لا تصدق . والحقيقة أنه فى هذا الوقت بالذات ستصبح الإدارة العمالية كاملة وتمامة ، لأنّه سينشأ موقف تكون فيه عمليات الإنتاج المادى بأسرها فى خدمة الإنسان ، وتصبح وظيفة «لإدارة الأشياء». ولأنّ الإنتاج المادى بالتحديد لم يصل بعد إلى هذا المستوى ، تنشأ التناقضات والتزاعات بين وظائف الحكم الذاتي المتقدمة فعلاً في إدارة الأشياء وبين الوظائف الحكومية التى ما زالت حتمية في إدارة الناس .

ومن هنا فإنّ هؤلاء الذين يصارعون ضد البيروقراطية إنما يسعون من أجل أهداف واقعية ، فقط عندما يتضمن هذا السعي مجهوداً واعياً من جانب القوى الاشتراكية لخلق الظروف المادية والمعنوية والسياسية التى يتطلبها تحقيق الذبول التدريجي للوظائف المستقلة التى «تمثل» المجتمع أو الإنسان العامل في النظام السياسى خارج عملية الإنتاج المادى والتسيير الذاتي الديمقراطى والإنسانى .

وعلى أية حال ، فحيث إن المجتمع الاشتراكى ما زال مجتمعاً جديداً ، فإنّ الكثير يتوقف على مقدرته الذاتية على إيجاد الطرق والوسائل الصحيحة . وعلى سبيل المثال فإنّ الأخطاء والتواقص فى هذا المجال تكون أشد فتكاً بكثير منها فى مجال التطوير المادى أو فى النشاط اليومى أو فى صراع الأفكار . إلخ .

وخلق نقط انطلاق لتشويه عمليات التطور الاجتماعى الطويلة الأجل ، أي العلاقات الاشتراكية فيما بين الناس ، إنما هو خطأ فادح من زاوية انتقاء وتطور المقدمات الاجتماعية الالازمة للتطور الاشتراكى . ومعالجة الدور الاجتماعى للخطوة الاقتصادية على سبيل المثال بطريقة ما تعنى تبني منطق المركزية الحكومية التكنوقراطية ،

ومعاجلته بطريقة مختلفة تعنى تعبيد الطريق من أجل تطور العلاقات الديمocrاطية بين الناس بوجه عام وفي مجال العلاقات الاقتصادية بوجه خاص . والنظام الحكومى لتكرار الإنتاج الموسع يعرف منطقاً واحداً للتطور السياسى والاجتماعى الاقتصادى ، أما نظام التسيير الذاتى بواسطة الشعب العامل فى مجال تكرار الإنتاج الموسع فيعرف منطقاً مختلفاً تماماً ، إلخ . وبالتأمل من زاوية العلاقات البشرية ، نجد أن صراع الأفكار فى مجال النشاط البشرى الخلاق هو بالتالى أكثر أهمية وعمقاً إلى حد كبير من صراع الآراء فى مجال الإدارة المباشرة للأشیاء .

وهذه هي أيضاً النقطة المحورية للدور الاجتماعى لعصبة الشيوعيين . ومن الطبيعي أن عصبة الشيوعيين لا تحتكر الحقيقة حتى في هذا المجال ، ولا هي حكم اجتماعى متزه عن الخطأ ، وذلك لأن توضيح مثل هذه القضايا لابد أن يعكس المجموع الإجمالي للمجهود الاجتماعى الخلاق . وحيث إن الشيوعيين ليسوا مذهبين أو جامدين عقائدياً أو انعزاليين ، ولكنهم حركة تسعى إلى أن تعكس مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل بشكل مباشر للغاية ، فإن هذه الحركة في ظل الظروف المعطاة – أى ظروف الانتقال من الحكم الثورى عن طريق الطبقة العاملة إلى نظام موحد للحكم الذاتى الاشتراكى – تكون عاملاً ضرورياً لابد أن ينسق بين منجزات الفكر الإنسانى الأكثر تقدمية وبين مصالح الطبقة العاملة ودورها التاريخى ، وبين المصالح التى تشجع اجتماعياً وتاريخياً القضاء على المجتمع资料 . وهذا أيضاً يكمن مصدر دورها الطبيعى السياسى والإيديولوجى في المعركة من أجل التقدم السياسى . وما دامت عصبة الشيوعيين هي العنصر الأكثر حيوية في تحقيق المصالح الاجتماعية الاقتصادية للطبقة العاملة – فإنها ستكون قادرة موضوعياً على النهوض بمثل هذا الدور الطبيعى .

ويترتب على ذلك أن الدور الثورى النوعى لعصبة الشيوعيين في مجتمعنا اليوم ، ليس مصدراً ولا ركيزة للبير وقراطية . وبعض الشيوعيين الأفراد ، كغيرهم من الناس ، معرضون بطبيعة الحال لضغط مماثل من اتجاهات اجتماعية معينة ، ولذلك يمكن أن يخضعوا ، كما يخضع غيرهم من الناس ، للإيديولوجية البير وقراطية .

وبالتالي فإن عصبة الشيوعيين ليست ممحونة ضد آفة البير وقراطية . ولكن عصبة الشيوعيين ، كحركة ، هى اليوم القوة التى تسعى بأكبر قدر من الوعى والاتساق لتأكيد الحكم الذاتى باعتباره الخط الرئيسى تاريخياً الذى ينبغى على المجتمع أن يسير فيه ، والأداة الخامسة فى التغلب على البير وقراطية .

كما أن شاغلى الوظائف الكثرين الذين يسعون فى متابرة من أجل النهوض بالمبادئ الديمقراطية للحكم الذاتى الاشتراكى ، ومن أجل تدعيم نظام للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية توجد فيه آفاق أصلية نحو الإلغاء التدريجى للعلاقات المفضية إلى البير وقراطية ليسوا كلهم نموذجاً للبير وقراطية .

وعلى العكس فإن جميع العوامل المحافظة فى وعينا الاجتماعى التى تعرقل بشكل أو بآخر إلغاء هذه العلاقات والتى تميل إلى حرف اتجاه العمل الاشتراكى الاجتماعى من زاوية الطرق والوسائل التى ينبغى استخدامها ، إنما هى مصدر للبير وقراطية وركيزة لها .

وينطبق هذا أيضاً على بعض نقادنا الاجتماعيين الذين أشرت إليهم فيما سبق . ولذلك فإن كثيراً من دعاة « تصفيية الحساب مع البير وقراطية » بطريقه أخلاقية وليبرالية زائفة وقائمة على اللغو ، الذين تعمى أبصارهم عن جميع القوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية ، ليسوا دعاة وركائز للبير وقراطية بطريقه أقل ، إن لم تكن أكثر فاعلية في بعض الأحيان ، من الموظفين « البير وقراطين » في الدولة أو الحزب أو الاقتصاد :

ومن ثم فإن نقداً أصيلاً ومتمسساً للبير وقراطية اليوم لا يمكن أن يقصر نفسه فقط على إدانة لغوية لمظاهر البير وقراطية ، وإنما ينبغى أن يكون في محل الأول نقداً للعلاقات والظروف والوسائل التى تبقى على العلاقات البير وقراطية وتعيد توليدها ، أو التى لا تتناسب مع القضاء على هذه الظاهرة ؛ وباختصار ينبغى أن يكون نقداً يساعد على إيجاد طرق ووسائل ملائمة لتأمين مزيد من التقدم للعلاقات الاشتراكية والديمقراطية والإنسانية بين الناس .

ومع ذلك فإن النقطة المحورية محل البحث فى التحليل الأخير هى المسألة التى

طرحت، منذ البداية : هل ستكون الوظائف الاجتماعية « خادمة » للمنتجين المتعاونين في عملية الإنتاج المنظمة التي ترتكز على التسيير الذاتي من جانب المنتجين المتعاونين ، أو هل سيقوم بهذه الوظائف « مديرون » بالمرتب تابعون للسلطة الاحتكارية للدولة ، وفي هذه الحالة لا يهم الأساس الذي تنظم عليه الدولة سواء أكان نظاماً سياسياً استبدادياً ، أم كان نظاماً يقوم على الديمقراطية النيابية المتعددة الأحزاب . والواقع أن النظام النيابي المتعدد الأحزاب – فضلاً عن أنه يمكن أن يمثل في الظروف والمراحل التاريخية والبيئات المحددة ، الشكل الديمقراطي الأكثر ملائمة للحياة الاجتماعية – إذا ما فرض كشكل سائد للدولة السياسية – لا يتيح إلا توزيعاً محدوداً للوظائف النيابية الاجتماعية ، وهو من ثم – من حيث محتواه ومغزاه التاريخيين – نفي للحكم الذاتي .

معنيان لنظرية نقد كل ما هو قائم

إن الحاجة إلى النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم ، كما أكدتها ماركس ، غالباً ما يرد ذكرها فيها يدور عندنا من مناقشات حول النقد الاجتماعي .

وسنعود فيما سيأتي إلى ما عنده ماركس بهذا التأكيد . أما الآن فستتناول التفسير الذي قدمه بعض الكتاب عندنا لهذه الحاجة .

قضية الحاجة إلى نقد كل ما هو قائم لا يمكن فهمها في ظل ظروفنا الراهنة إلا كموقف نقدي دائم من كل ما يعرض التقدم ، من كل ما هو محافظ في المجتمع ؛ وكاتجاه لفتح آفاق جديدة بشكل مستمر . وما يعنيه في كل هذه الحالات هو العمل الوعي الاشتراكي والديمقراطي والإنساني محل البحث . وبهذا المعنى تكون تلك القضية سليمة كما كانت أيام ماركس ، وكما أكد برنامج عصبة الشيوعيين اليوغوسلاف .

بيد أن هذه القضية تفسر أحياناً أيضاً بطريقة مختلفة تماماً ، يظهر فيها النقد بوصفه نقىض القضية الديالكتيكى للممارسة ، لكل ما هو قائم . أما المسألة المتعلقة بطابع وأصل وهدف النقد فتنكر أو تهمل . وواضعو مثل هذا التفسير لهذه القضية

يرفضون أيضاً كل تمييز بين النقد الحقيقى وغير الحقيقى ، المدام والبناء ، الاشتراكى وغير الاشتراكى ، بين مختلف مناهج النقد ، إلخ . وما يتبقى بعد ذلك لا يعدو أن يكون نقداً لكل ما هو قائم بشكل عام ، وحرية النقد بشكل عام . وعلاوة على ذلك فإن هذه القضية قد ولدت أيضاً النظرية التى يكون النزاع الاجتماعى الأساسى طبقاً لها هو النزاع بين النقاد (الفلسفه) والسياسيين (الممارسين السياسيين) . وهكذا يفقد النقد آخر ما يتبقى له كموقف خلاق بالنسبة للممارسة . وهو بهذه الصورة ينقد « الواقع الأمور القائم » فقط من زاوية المبادئ العامة للأخلاقيات الإنسانية والحرية ، إلخ . وباختصار فإن النقد في الظاهر يصبح عاماً أخلاقياً ومعنوياً مستقلاً يسمو فوق عالم الممارسة ، أى هدفاً في حد ذاته ، في حين يصبح النقاد نوعاً خاصاً للغاية من الصفة الاجتماعية ، خارج « الواقع القائم » ، محسنين ضد اتجاهاته ، ومن ثم أيضاً معفون من النقد بوصفه جزءاً من الواقع القائم .

ويقدم بعض النقاد اليوم هذه التصورات باعتبارها اكتشافاً جديداً . وفي هذا الصدد ينبغي أن نذكر أن برونو باور ، في مجلته ألجمينى ليتراتور زايتونج ، التي كانت تصدر في برلين منذ ١٢٠ عاماً ، قد كتب ما يلى : « دع الناقد لا يشارك في أفراح المجتمع أو أحزانه ؛ دعه لا يعرف الصداقه أو الحب ، الكراهية أو الحسد ؛ دعه يحلق في وحدته ، حيث الصمت لا يمزقه أحياناً إلا ضحكته الربانية من فساد العالم ». (ألجمينى ليتراتور زايتونج ، العددان ٥ و ٦ ، ١٨٤٤ ؛ في ماركس – إنجلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٧ ، الحاشية ٣٥٣) .

وقد عبر ماركس بوضوح تام عن رأيه في مثل هذه الأفكار ، وفي نقد من هذا النوع ، في خطابه إلى فيورباخ في ١١ أغسطس ١٨٤٤ ، وقد جاء فيه :

« إن نغمة باور في ألجمينى ليتراتور زايتونج نغمة ازدراء متزه عن الغرض ، نغمة يطلقها في يسر شديد ، وهو يلقى للآخرين دون هواة باكتشافات حققتها أنت أو حققتها الزمن . وهو لا يشير إلا إلى تناقضات معينة ، ثم ينسحب – راضياً عن عمله – وهو يطلق « صيحة » شك واحتقار . وهو يقول إن النقد ليس لديه ما يقدمه . فما معنه في الخيال بحيث يعجز عن أن يفعل ذلك . بل إنه يعبر عن هذا الأمل : لن يمضى بنا الوقت طويلاً حتى تجمع البشرية – التي تتمزق أسلاء –

صفوفها في مواجهة النقد . وعندما يصبح هو ورفاقه التجسيد الحى للنقد ، فسوف يشرعون عندئذ في تصنيف هذه الكتلة الهمامية إلى فئات مختلفة وينعمون عليها في سخاء بشهادة فقر » .

ثم يضيف : « إن طابع الجمسي لبيراتور زايتونج يمكن أيضاً تعريفه في إيجاز على النحو التالي : إن النقد يتحول إلى مضمون سام . وأهل برلين لا يعتبرون أنفسهم أساساً يمارسون النقد ، بل نقاداً جانبيهم الحظ فأصبحوا مجرد بشر . وهذا هو السبب في أنهم لا يسلمون سوياً بحاجة حقيقة واحدة ، الحاجة إلى نقد نظري . ولذلك فإن أشخاصاً مثل برودون يلامون لاتخاذهم « حاجات عملية » من نوع معين كنقطة اطلاق لهم . ولذلك فإن هذا النقد يدور في روحانية تدعوه إلى اليأس ويزعم الأهمية لنفسه . والوعي أو الوعي الذاتي يعد السجية الإنسانية الوحيدة . فالحب ، على سبيل المثال ، ينفي لأنه يزعم أن ما يحب إنما هو مجرد شيء ، وبالتالي فلتسقط الأشياء . ومثل هذا النقد يعد العنصر الفعال الوحيد في التاريخ ، وفي تمييز عنه وفي مقابله تقف الإنسانية ككتلة كسولة تكمن كل قيمتها في أنها المقابل للروح . ومن هنا يعتبرون أن أبغض جرائم الناقد أن تكون لديه مشاعر أو أحاسيس ؟ إنه يجب أن يكون حكيمًا متحجرًا جامد الإحساس ». (ماركس - إنجلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٢٧ ، عن الطبعة الصربيكرواتية) .

وهذه هي أيضاً صورة بعض النقاد المعاصرين عندنا الذين يروجون لمقدمات ومناهج ذاتية في النقد . والحقيقة أن الأمر يبدو كما لو كان النقاد من هذا النوع هم الأحفاد الإيديولوجيين لأهل برلين ولا جهيمي ليتراتور زايتونج .

والشعار الذى يؤكد الحاجة إلى « نقد كل ما هو قائم » ، عندما يفسر على هذا النحو ، يفقد كل معنى وكل بعد حقيقى . وذلك لأنه إذا كان يوجد بداخله الإدراك للفكر الإنساني والتأكيد الوعي للإنسان ، فإن النتيجة ستكون نهاية كل نشاط خلاق للإنسان في المجتمع . وبعبارة أخرى فإن النقد لا يمكن أن يكون سوى النقيف من لقضية معطاة . ويتوجه الإنسان على الدوام إلى المركب منها^{*} (من القضية

* * * المركب منهما أو التركيب - المترجم .

ونقيضها – المترجم) ، إلى الحركة ، وهي عملية فيها ينبع الغد في الحاضر فيها هو قائم . وبالتالي فإن النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم يمكن أن يدمى في الحاضر بذور الأشياء المقبلة . ومثل هذا النقد في التحليل الأخير يصبح نفياً للغد ودافعاً عن الأمس .

وهذا يعني أيضاً أن النقد الاجتماعي الأكثر إخلاصاً يمكن أن يصبح نقداً عقائياً ومجرداً من كل قيمة للمجتمع ، إذا ما كان نقداً أعمى ، وإذا ما حصر نفسه في التأمل الاستاتيكي لحقائق خارج الزمن والمكان ، حقائق منفصلة عن حركة المجتمع وعن تداخل مثل هذه الحركة وترابطها المحدد . وعلاوة على ذلك فإن مثل هذا النقد يمكن أيضاً أن يصبح عملاً هداماً بصورة ملحوظة ، وينبغي لذلك أن يتغلب المجتمع عليه لصالح وجوده وتطوره .

وإذا تحدثنا عن الحاجة إلى نقد لا يرحم لكل ما هو قائم ، فإننا ينبغي أن نطرح في نفس الوقت مسألة ماهية هذا النقد وماذا يريد وما الواقع التي ينطلق منها ، وما المكان الذي يشغله في العمليات والظروف الاجتماعية الموضوعية التي تحدد تيارات التقدم الاجتماعي . وإذا كان الناس الذين يرغبون في الإسهام في تطوير وتقدم العلاقات الاشتراكية والاجتماعية لا يطرحون المسائل على هذا النحو ، فإنهم لا بد أن يكفوا عن أن يكونوا عملاً إخلاقاً في التطور الاجتماعي ، ولا بد أن يكونوا في ذيل الأحداث ، أى أن يصبحوا لعبة تحت رحمة قوى عمياء . وإذا كان النقد الاجتماعي غير قادر على تقويم الحقائق الراهنة بما تمثله تلك الحقائق في العملية المتداخلة للتطور والحركة ، فلا بد أن يتصرف بأنه نقد أعمى وغير علمي بل نقد هدام .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يكون عملاً غير جاد إلى حد كبير ، كما هو بالغ الخطير ، أن ننسى أن النقد هو أيضاً جزء لا يتجزأ من « الواقع القائم »^٧ . وأكثر من ذلك فإن النقد ليس سوى ازعكاً لاتجاهات مختلفة في « الواقع القائم » . وإذا كان النقد الاجتماعي الاشتراكي عاجزاً عن الدخول في صدام مع تلك الاتجاهات من النقد الاجتماعي التي تعكس مصالح عتيبة أو متأنقة بالنسبة للواقع الراهن ، فإن هذا لا بد أن يعني أن الدعاة الذاتيين للتقدم الاشتراكي لم يكونوا على قدر كاف من النضج لإنجاز حقبة جديدة في هذا التقدم .

وفيما يتعلق بالنشاط العلمي الخلاق ، فإن نقد كل ما هو قائم لا يعني الشك في كل ما هو قائم ، وإنما معالجة نقدية لكل العمليات التطورية للحظة معينة ، بشرط ألا تكون العناصر المختلفة ل الواقع القائم مقومة تقوياً استاتيكياً ، وإنما من زاوية دورها الملموس في عملية التطور . وبهذه الطريقة وحدتها يمكن للنقد الاجتماعي أن يحدد ما ينبغي أن ينقد في الواقع الأمور القائم بحيث يمكن عندئذ أن يشرع في نقد العيوب والتأخر والنقائص بطريقة فعالة ، وليس في نقد إمكانيات المستقبل . بيد أن عدداً كبيراً من النقاد الذين أشير إليهم هنا يشهدون بغيروعي أو عن عمد بكل ما هو على وجه الدقة أكثر تقدمية في مجتمعنا .

وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعني على الإطلاق أننا يجب أن نتوقع ، أو حتى نطلب ، من النقد أن يكون معصوماً عن الخطأ وعن رد الفعل التلقائي ، أو أن يدين فقط ما يستحق اللوم طبقاً لمقياس عامة .

فكل الناس ، بما فيهم أولئك المنهملون في النقد الاجتماعي ، معرضون للخطأ . والنقد الاجتماعي لا يمكن أن يكون أمراً طيباً ما لم نعرف بحقه في الخطأ . وإذا كان هناك مجال يحتاج إلى قدر كبير من البحث والتوضيح فهو مجال النقد الاجتماعي . وبالتالي فمن المستحيل أن نتصور القيام بعهدة على هذا القدر من الصخامة بغير نقائص وأخطاء . بيد أنه إذا توافر لدينا اتجاه اشتراكى سليم ، فسيكون من المستطاع التغلب على هذه النقائص والأخطاء من خلال صراع ديمقراطي اشتراكى مستمر للأفكار .

وليست هذه أيضاً مسألة من التقى يجب أن يقرر أن هذا النقد « سليم » وأن ذلك « خطأ » ، فلا يمكن أن يكون في هذا المجال حكم متزه عن الخطأ . ولذلك فإن أي احتكار سياسى . مثل احتكار الصدق الاجتماعي – واحتكار في ثوب « حكومة الفلسفة » عند أفلاطون ، التي يدعوا لها بعض النقاد في بلادنا من جديد – يمكن أن يؤدي بسهولة شديدة إلى فرض قيود رجعية على المجتمع . بيد أن ذلك لا يعني أنه ليس هناك صدق . فالصدق يكمن في الواقع الأشياء وفي الضرورة الموضوعية النابعة من طبيعة الأشياء والعلاقات . وبالتالي يكمن الصدق في نوع

الأحكام البشرية التي تعكس بالفعل الواقع الحقيقى للأمور بقدر ما يعكس الصدق هذا الواقع . وذلك العمل الاجتماعى الذى يتضمن هذا الصدق « فى الواقع » – سواء عن عمد أو بلا وعى – صحيح من الناحية الموضوعية . بيد أن اختبار الزمن والممارسة الاجتماعية هو وحده الذى يوصل إلى الحكم السليم فى هذا الموضوع .

والمشكلة التي نناقشها هنا يمكن فقط أن تحل ، وأن تحل من جديد بوساطة الحياة نفسها ، بوساطة الممارسة ، أى بوساطة التكيف المتبادل المستمر للناس مصحوباً بالنحو المدعم للوعى الديمقراطي والإنسانى ، وكذلك بوساطة المقدرة الذاتية لمجموع الطاقات الخلاقة في مجتمع اشتراكى . بيد أنه في هذه العلاقة لا يمكن للقوى الاجتماعية الاشتراكية أن تكون بمثابة مراقب محايىد ، أو مجرد مدافعان شكلى عن « قواعد اللعبة ». فهذه القوى طرف في الصراع ، في العمل الاجتماعى الذى يتوقف عليه وجود وتقدم الاشتراكية . ويتحدد موقع القوى الاشتراكية هذا في المجتمع أيضاً بموقفها من نقد اجتماعى معين ، وفقاً للاتجاهات الاجتماعية التى يمثلها النقد في مثل هذا العمل .

ومن الواضح أنه عند تحديد ما هو بنقد اشتراكى ، وما هو ليس كذلك ، يمكن أن يصاب الناس بالبلبلة ، وأن يرتكبوا أخطاء في ردود أفعالهم . وعلاوة على ذلك فإن التشويهات الخطيرة ممكنة في التحليل الذاتي للنقد الاجتماعى ؛ إذ يوجد خطر أنه تحت حجة الدفاع عن الاشتراكية يمكن أن يمارس الضغط ضد النقد الاجتماعى بشكل عام ، من أجل الدفاع عن المصالح المحافظة العتيبة ذات النظرة الأذانية الضيقية وعن الامتيازات المادية ، إلخ . ومثل هذه الأخطاء والتشويهات ممكنة وبالتالي بقدر ما يكون النقد ، الصادر عن دعاة يستطيعون ذاتياً بما لا يدع مجالاً للشك أن يكونوا اشتراكى التفكير ، خداعاً وغير واقعى بشكل ملحوظ .

ومع ذلك فكما هو صحيح أن العوامل الذاتية للعمل الاشتراكى الاجتماعى يمكن أن تختلط وتؤدى إلى أخطاء في تقويم النقد ، فمما لا شك فيه أن من أفدح أخطاء القوى الاشتراكية وأشدّها فتكاً أن تتخلى ، بسبب خوفها من مثل هذه الأخطاء ، عن مسؤوليتها التاريخية تجاه وجود العلاقات الاشتراكية وتقديمها ، وأن

تسلم نفسها هي والمجتمع لدوامة النزاعات والقوى العمياء . ويعيل بعض الكتاب اليوغوسلاف إلى الاعتقاد بأن مثل عملية النزاعات التلقائية هذه يمكن أن تسفر عن ديمقراطية أصلية . بيد أن هذا وهم خطير يمكن فقط للغافلين تماماً عن القوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي أن يقعوا ضحية له . وفي الظروف السائدة في بلادنا لا يمكن لنتيجة مثل هذا النزاع المتولد تلقائياً إلا أن تكون نتيجة رجعية . ولذلك ينبغي على كل شخص خلاق حقاً في مجال التطور الاجتماعي أن يقاوم كل ممارسة متخلفة وكل نقد يميل إلى إبطاء أو تشويه تطور الممارسة .

وليس هذا كل ما في الأمر . فهن الواضح أن العلم وكذلك النقد العلمي سيكون عليهما أن يلعبا دوراً متزايد الأهمية في تنظيم الأحوال الاجتماعية . ولكن ليس العلم كسلاح للتكنوقراطيين أو الفلاسفة في أبراجهم العاجية ، أو العلم في أيدي الساسة المحترفين الذين يتحكمون في المؤسسات الرئيسية للسلطة ، والذين يصلون إلى السلطة من خلال صراع « الشلل » السياسية المتنافسة ، وإنما العلم في أيدي الإنسان المشغل بالعمل الجماعي وفي نظام للتسخير الذاتي الاجتماعي مزود بجميع الموارد والوسائل والخدمات والمنظمات والصلات الرأسية والوظائف المركزية التي يحتاج إليها الإنسان ككائن اجتماعي في عمله ونشاطه الاجتماعي وفي إدارته للأشياء . وهذا العلم الذي سيعتمد عليه وهذه الخدمات التي سيعول عليها ستكون خادماً للإنسان لا سيداً له . ولذلك فإن الفكرة العتيبة عن القوى الحركة للتطور الاجتماعي التي تقسم المجتمع إلى صفة وجمahir إنما هي فكرة رجعية تماماً وغير علمية بالمرة ، ومع ذلك فقد اكتسبت مرة أخرى على الرغم من قدمها شهرة معينة في بعض الدوائر الفلسفية المعاصرة عندنا .

صحيح أن « الصفة التي في السلطة » تنتقد ، ولكن يقدم في مقابلها « الصفة المثقفة » ، على الرغم من أنها في واقع الأمر شيء واحد .

وهذه المقوله الإيديولوجية تغطي دون شك جزءاً كبيراً من التفسيرات التي سبق ذكرها عن قضية « نقد كل ما هو قائم » .

الفصل الثاني

ماركس والنقد

على ضوء ما قاله ماركس في خطابه إلى فيورباخ ، الذي أشرنا إليه فيما سبق ، من الصعب أن نتصور أن نقاداً من هذا النوع يمكن أن يستشهدوا بماركوس في نظرتهم عن النقد الاجتماعي ؛ إلا أنهم يفعلون ذلك ، بل وعلاوة على ذلك في المناقشات التي تدور حول النقد كثيراً ما يستشهد بماركوس ويقتبس عنه حتى أولئك الذين لا يتلقون مع الماركسية في كثير أو قليل . وبطبيعة الحال ، فكما يحدث بالنسبة للاقتباسات فإنهم ينسبون آراءهم الخاصة إلى ماركس . ويكون ذلك أمراً بالغ السهولة ، إذا ما انتزعت الكلمات من سياقها الصحيح .

وينبغي ألا نغفل في محل الأول أن ماركس لم يكن مجرد ناقد ، أو أن الأهمية التاريخية الأساسية لماركوس وللماركسية تكمن في نقد المجتمع الرأسمالي ونقد إيديولوجيته ، على الرغم من أن إسهام ماركس في هذا المجال هائل بلا شك . هذا بالإضافة إلى أن ماركس قد اعتمد في هذا الصدد على ما سبقه من نقد في ميدان الاقتصاد السياسي والفلسفة . وتكمّن أهمية ماركس الرئيسية في اكتشافه لسلسلة من القوانين الاجتماعية جعلت من الممكن بالنسبة للإنسان ، أى بالنسبة لقوى المجتمع الأكثر تقدمية ، أن يمارس تأثيراً أكثر وعيّاً على مجال من التطورات الاجتماعية يزداد اتساعاً باستمرار . حتى أن المجتمع يمكن أيضاً أن يصبح نسبياً أكثر حرية في توجيه فعل القوانين الاجتماعية .

وفي هذه العملية الخلاقة ، كان النقد الاجتماعي يمثل بالنسبة لماركوس ، ما يمثله التحليل الناقد للمنجزات بالنسبة لكل عالم حقيقى ، وهدفه هو أن يفتح آفاقاً جديدة للبحث والتطبيق العملي للعلم .

وليس هذا كل ما في الأمر ، ويكون أن ذكر أن قضية ماركس عن نقد كل ما هو قائم تظاهرها كتابات ماركس العلمية بأسرها – مؤلفة «رأس المال» وسلسلة

اكتشافاته العلمية التي شكلت سمة العصر – التي لم تكن مجرد عمل نقدى وإنما كانت مرشدا للعمل ومارسة اجتماعية ، وكانت تشكل لأكثر من قرن من الزمان أساس كل العمل الاجتماعى للطبقة العاملة والقوى الاشتراكية .

وبالتالى لم يكن النقد الاجتماعى عند ماركس غاية في ذاته ، أو نوعاً من العمل فوق « الواقع القائم » وخارج نطاقه ، وإنما هو نقطة البدء لجهد خلاق جديد . وهو في نضاله من أجل حق نقد كل ما هو قائم ، لم يكن يفعل ذلك انطلاقاً من موقع الإيمان بالنقد من أجل النقد ، وإنما انطلاقاً من الآفاق والغايات التي اكتشفها وصاغها في تحليلاته وأبحاثه العلمية . وبعبارة أخرى ، فإنه كان ينقد انطلاقاً من عمله ومنجزاته . وكان صراعه من أجل حرية النقد شكلاً من أشكال الصراع من أجل إنجاز ما كان يبدعه .

وبالتالى فما العلاقة بين قضية ماركس عن نقد كل ما هو قائم وبين تفسيرات هذه القضية التي يقدمها من ينكرون على نقدهم بالفعل أية مسئولية تجاه آفاق التطور الاشتراكي ؟ من الواضح أنه لا توجد ثمة علاقة .

ويصبح هذا الفرق واضحاً بشكل خاص من تفسير مسلمة ماركس الشهيرة القائلة بأن « الفلسفه لم يفعلوا حتى الآن سوى تفسير العالم بطريق مختلف : بيد أن الأمر الهام هو تغييره ». في بلادنا يفسر بعض الكتاب ذلك على النحو التالي . ليس يكفي أن نفسر العالم ، وإنما ينبغي أيضاً نقد كل ما هو قائم . إلا أنه يفهم بوضوح من مجموع أعمال ماركس أن هذه المسلمة ينبغي تفسيرها تفسيراً مختلفاً ، أى لا يمكن أن ننقد العالم ، ولكنه من الضروري أن نكتشف وأن نخلق طرق ووسائل تغييره .

وقد فعل ماركس هذا أيضاً . وهذا فإنه لم ينقد الواقع الأوراقائم عشوائياً وفي تعليم خاطف من أجل النقد كغاية في ذاته ، ولكن بصيرة عالم الغد الواقعية ، ومستهدفاً اكتشاف القوانين الموضوعية التي يجب على الإنسان أن يضعها في اعتباره في نشاطه الاجتماعى العملى – كى يستطيع توجيه التقدم والتعجيل به عن وعي . وفي هذا المجال بالتحديد اختلف ماركس عن جميع الفلسفه الآخرين في أيامه

الذين لم يفعلوا شيئاً سوى تفسير العالم بمعنى نقدهم له ، والذين كانوا إما عاجزين أو غير راغبين في أن يقولوا كيف وبأية وسيلة ينبغي تغييره . وهو عندما كان يناضل من أجل حق النقد في نقد كل ما هو قائم إنما كان يناضل في الحقيقة من أجل عمل اجتماعي نوعي يستهدف خلق المستقبل تأسياً على عناصر الحاضر . وهذا هو ما صاغه ماركس بوضوح في الفقرة التالية :

« إن الشيوعية بالنسبة لنا ليست وضعاً ينبغي إقامته ، أو مثلاً أعلى يتطلع إليه الواقع . وإنما نحن نعني بالشيوعية الحركة الأصلية التي تضع حدًّا للوضع الراهن للأمور . وتتبع شروط هذه الحركة من المقدمات القائمة » . (ماركس - إنجلز ، *الأعمال الأولى* ، « الإيديولوجية الألمانية » ، عن الطبعة الصربيكرواتية ، كالتورا ، زغرب ، ١٩٥٣ ، ص ٣٠٢) .

ولذلك فإنه مما يدعوه إلى السخرية أن نعزّو إلى ماركس القضية القائلة بأن أهم شيء هو نقد كل ما هو قائم ، بصرف النظر عن الموقع الذي ينطلق منه النقد ، عن الشيء الذي ننقده ، وعن الهدف من هذا النقد . ومع ذلك فهذا بالتحديد هو ما يفعله بعض النقاد عندنا .

بيد أن مثل هذا التفسير لقضية ماركس ليس بالطبع بمثيل هذه السذاجة كما قد يبدو لأول وهلة ، فالامر لا يتعلق في الواقع بقضية النقد من أجل النقد . وليس هذا سوى شكله الخارجي . والواقع أنه تكمن خلف هذه النظرية تصورات محددة معينة لا علاقة لها بماركس والماركسية . وذلك لأنّه ليس ثمة نقد اجتماعي يمكن أن يكون مجرد نفي لشيء ما . فبشكل أو باخر ، وبوعي أو بغير وعي ، يكون هذا النقد دائماً تأكيداً لشيء آخر في نفس الوقت . وأن ما ينفيه نقد اجتماعي معطى وما يؤكده يحددان بالدقة طابعه الحقيقى ودوره التاريخي الاجتماعى الملمس . . .

الدور الاجتماعي للنقد

إن الجاذب الأكبر من النقد الاجتماعي المعاصر عندما يتحقق تكامله الخلاق في العمليات التقدمية للتطور الاجتماعي . صحيح أن هذا النقد ، من زوايا متعددة ، لم ينفذ بدرجة كافية من العمق والحرارة إلى التناقضات في مجتمعنا الاشتراكي ، ولكنه تطور باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العمل الاشتراكي واحتفظ بقسماته العلمية ، وهذا هو الأمر الجوهري بالنسبة للدور التقدمي للنقد الاجتماعي .

إن مواجهتنا في الوقت الحالي بألوان من النقد تنطلق من نقاط مختلفة ، تشير مناقشات حول الفارق بين النقد البناء والنقد المدمر ، وحول دور النقد الاجتماعي في ظل ظروف الحكم الذاتي الاشتراكي وحول الفرق بين النقد الحقيقى والنقد الزائف ، وحول مسألة مم يتكون النقد أو ما حدود النقد الاجتماعي ، إلخ . والشكل الذى يطرح به النقاد المختلفون الموضوع للمناقشة إنما هو مسألة اختيار ذاتى . وذلك لأن كل هذه المسائل في التحليل الأخير ، سواء أثارها الممارس أم الباحث النظري ، يمكن اختزانتها إلى قضية أساسية واحدة ، قضية ما ينبغي أن يكون عليه هدف النقد ودوره الاجتماعي في ظل الظروف الراهنة لتطور مجتمعنا وفي أية أشكال ينبغي تأكيده ؟

إن رد الفعل الفوري لأحد أقسام النقد الاجتماعي هو أن المسألة تقسمها قد وضعت بطريقة خاطئة تماماً ، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تمایز فيما يتعلق بنوع النقد ، وأنه ليس للنقد حدود ، كما لا يستطيع أحد أن يعطى « وصفة » طبية للأشكال التي ينبغي أن يظهر فيها . وهذه إجابة بسيطة بقدر ما هي حالية من المعنى . فما يميز نقداً عن آخر هو دون شك وعلى وجه الدقة المحتوى الموضوعى الذى يميز الاكتشاف العلمى الأصيل عن التلفيقات الانتقامية الواهية أو الدجل ذى الصبغة العلمية الزائفة ، ويعزى الفن الأصيل عن التقليد الرخيص ، والنبل الإنساني الحقيقى عن الوعظ المنافق .

وإذا كان كل نقد طيباً وضرورياً وخلاقاً ، فإن كل لوحة يمكن أن تكون فناً ، وكل تلفيق حقيقة علمية ، وكل نهاية أمراً مفيداً للمجتمع . وبالتالي فإن

أولئك الذين يقولون إن كل نقد طيب ومفيد في واقعنا الاجتماعي إنما يقللون كثيراً من الدور الاجتماعي للخلق للنقد الحقيقي . فالنقد الاجتماعي العلمي الأصيل مختلف دائماً عن كتب التسييس الديموجوجي ذات الصبغة النقدية الزائفه ، بقدر ما يختلف الأدب الجيد عن الأدب الرخيص . ومن ثم فإن مثل هذا «النقد الاجتماعي» سوف يواجهه دائماً وحتماً بمقاومة المجتمع الديمقراطي الاشتراكي، حتى يمكن للنقد الاجتماعي الأصيل أن يقوم بدوره الاجتماعي الهام الذي لا بدileل له .

وما ينبغي أن يقر دائماً في ذهن الناقد الاجتماعي العلمي هو أن المجتمع ليس مجرد مجموع إجمالي للإيرادات الذاتية لأعضائه المختلفين ، وإنما هو علاقة مادية، علاقة بين قوى اجتماعية ، يعتمد فيها الناس إلى أبعد حد ممكن على مستوى التطور الذي بلغته القوى الإنتاجية ، أى على النتائج التي أنجزت في مجال إخضاع قوى الطبيعة لرغباتهم . وفي مثل هذه العلاقة لا يستطيع الناس فقط أن يفعلوا ما يريدونه، وإنما في محل الأول ما ينبغي عليهم أن يفعلوه .

وفي معالجة ماركس لهذه المشكلات كتب يقول :

«إن مملكة الحرية لا تبدأ في الواقع إلا حيث ينتهي العمل الذي تحده الضرورة واعتبارات الحياة ، فهي بحكم طبيعة الأمور تقع فيما وراء مجال الإنتاج المادي الفعلى . فكما أن الإنسان البدائي لا بد أن يصارع الطبيعة ليشبع حاجاته ، وليحافظ على حياته وعلى نسله ، فكذلك يجب على الإنسان المتقدم أن يفعل نفس الشيء وهو لا بد أن يفعل ذلك في جميع الأشكال الاجتماعية ، وفي ظل جميع أساليب الإنتاج الممكنة .

«وقد اتسعت مملكة الضرورة المادية مع تطور الإنسان وذلك لأن حاجته تتزايد ، ولكن القوى الإنتاجية التي تشبع هذه الحاجات تتزايد أيضاً في الوقت نفسه . والحرية في هذا المجال لا يمكن أن توجد إلا في الإنسان الاشتراكي ، المنتجين المتعاونين ، الذين ينظمون صلتهم المادية بالطبيعة بصورة رشيدة ؛ مخصوصيتها لسيطرتهم المشتركة ، بدلاً من أن يخضعوا هم لها كما لو كانوا يخضعون لقوتها

عمياء ؟ وهم يحققون ذلك بالحد الأدنى من الجهد المبذول ؛ وفي ظل أكثر الظروف ملاعنة لطبيعتهم البشرية وأكثرها جدارة . بيد أنها مع ذلك مملكة للضرورة . وبما وراء هذه المملكة يبدأ ذلك التطور للطاقة البشرية الذي هو هدف في حد ذاته ، إنه المملكة الحقيقية للحرية التي لا يمكن أن تزدهر إلا على أساس مملكة الضرورة»*

ومن أجل هذا فإن المجتمع ليس ناديا للجدل يستطيع الناس فيه أن يفرغوا كل ما في جعبتهم من حديث ليnamوا بعد ذلك قريبا العين تاركين الأمور تحسّم نفسها . فالمجتمع هو الحياة نفسها . إنه الصراع والنشاط الخلاق والعمل الوعي والعلاقات المادية بين الناس ، وهو في الوقت نفسه اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات في ظل ظروف وإمكانيات موضوعية ذاتية معطاة ، «فجيش الرغبات الدينوية المائل»** انعكاس للحاجات البشرية المتزايدة ولآفاق واتجاهات نشاط تتجدد على الدوام ، في حين تتوقف مقدرة قوى المجتمع الذاتية على اكتشاف وتحريك تلك العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي هي الوسائل الوحيدة للتقدم . ولا حاجة إلى القول إن التقدم يتوقف على هذه الظروف الموضوعية ، وفي محل الأول على العلاقة الفعلية لقوى الاجتماعية التي غالباً ما تحدد ، ليس إطاراً ومعدل وإنما إمكانيات القوى التقدمية الاشتراكية فحسب ، وإنما تفرض أيضاً طرق ووسائل نشاطها :

ولذلك فليست الكلمات أو الإرادة الذاتية أو النوايا الطيبة أو صرامة وجذرية النقد ، هي التي تحدد أثره الاجتماعي ، وإنما بالأحرى أصله الاجتماعي التاريخي وأثره على توازن القوى الاجتماعية وتأثيره على توزيع وقوة تلك العوامل الاجتماعية التي يتوقف عليها في الواقع تقدم العلاقات الاجتماعية الاشتراكية ، ابتداء من تطور القوى الإنتاجية وتأكيد المصالح الاجتماعية الاقتصادية للطبقة العاملة إلى العمل الذاتي الخلاق للإنسان . فالواقع أن كل نقد اجتماعي – مهما كان نظرياً أو مقصوراً

* ك. ماركس ، رأس المال ، المجلد الثالث ، دار النشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٥٩ ،

ص ٧٩٩ و ٨٠٠ .

** شكسبير ، Love's Labour Lost

على حلقات الأستاذة – إنما هو في الوقت نفسه نشاط سياسي ، وعمل اجتماعي . وهكذا يصبح كل نقد جزءاً لا يتجزأ من عمل اجتماعي معطى ، ومثل هذا العمل الاجتماعي يمكن أن يكون وسيلة التقدم الاجتماعي ، أو المدافع عن بعض الجوانب النوعية للعلاقات الاجتماعية العتيدة ، أو انعكاساً للاتجاهات المعادية للاشراكية . وكما لا توجد ممارسة اجتماعية موحدة النط ، فكذلك لا يوجد نقد اجتماعي موحد النط . وعلى العكس من ذلك فإن النقد عمل ناقد لنفسه ، ذلك أن النتائج التي تتوصل إليها في الممارسة هي أكثر أشكال نقد النقد فعالية .

فن الواضح إذن أننا لا نستطيع ، بوصفنا عوامل اشتراكية مسئولة وملزمة في التطور الاجتماعي ، أن ننظر إلى النقد باعتباره نشاطاً لفظياً مجرداً مستقلاً ، أو باعتباره نشاطاً جدالياً خارج نطاق الظروف الموضوعية للنضال من أجل الاشتراكية ، خارج نطاق العلاقة الفعلية للقوى الاجتماعية .

وعندما أتكلم عن توازن القوى الاجتماعية فإني أعني أيضاً العوامل الاجتماعية الاقتصادية المادية ، والظروف الدولية التي يتتطور مجتمعنا في ظلها ، وكذلك القوى الإيديولوجية والسياسية التي تبرز إلى المقدمة في ظل مثل هذه الظروف . ولذلك فهن المستحيل أن نناضل من أجل تقدم العلاقات الاشتراكية والديمقراطية ، دون نضال يصاحبه من جانب القوى الاجتماعية التقدمية الأكثر تقدماً ، ضد النقد الاجتماعي الذي يعيق هذا العمل أو يحدث فيه الخاط والبلبلة ، ومن المستحيل أن نقحم عناصر الهدم العشوائي ، أو أن نهاجمها انطلاقاً من مراكز البير وقراطية والسياسية المحافظة وحتى من مراكز الإيديولوجية المعادية بوضوح للاشراكية . وعلاوة على ذلك فلكي تتدعم الممارسة الاجتماعية التقدمية لا بد لها من التغلب على النقد الذي يعيقها ، تماماً كما ينبغي على العالم الذي يعد لرحلة في الفضاء أن يتخلص من الفروض التي من شأنها أن تجعله يضل الطريق .

النقد والمسؤولية البشرية

ويترتب على ذلك ألا يكون غريباً أن أسأله عن الدور الاجتماعي الحقيقي للنقد في المراحل الانتقالية الثورية لتطور مجتمع اشتراكي يفتح نظام الحكم الذاتي فيه الباب على مصراعيه أمام مزيد من تقدم الاشتراكية والمديمقراطية .

وعلى الرغم من ذلك فإني أدرك تمام الإدراك ، عند إثارة هذا التساؤل ، أننا نقف على أرض زلقة ، ذلك أنه لا يوجد حكم قادر على أن يقرر مقدماً ما إذا كان نقد معطى يصيب الهدف أم لا يصيبه ، وما إذا كان يتناصف مع الحالة أو لا يتناصف معها . كما أن المسألة لا يمكن حلها بطريقة شكلية لأن القوى الاجتماعية الحية ، التي تتحدى التقنيين أو التعريف عن طريق الصيغ ، تخضع مثل هذه الصيغ لمصالحها الخاصة عند كل نقط التحول التاريخية .

بيد أنه وإن يكن صحيحاً أنه لا يوجد شخص أو تنظيم اجتماعي يمكن أن يكون حكماً موضوعياً لما هو حقيقي على أساس التقدير الذاتي دون نظر إلى الممارسة الاجتماعية التي تختبر صحة التقدير البشري وتوكيده ، فإنه من الصحيح كذلك أن كل امرئ يحمل نصيبه من المسؤولية عن الآخرين ، وعن الظروف الملهمة لحياتهم ، وعن مصيرهم وعن نوع المجتمع الذي يتمحقق فيه هذا المصير . فليس هناك من يستطيع الهروب من المسؤولية أو الاختفاء منها خلف واجهة من الشكلية أو الهروبية أو خلف نظرية «الأيدي النظيفة» (التي لا يظل الإنسان طبقاً لها «نظيفاً» إلا إذا رفض تحمل أية مسؤولية) ، كما يستطيع المرء أن يختبئ خلف النقد باعتباره نقيراً للممارسة دون أن يتحمل أية مسؤولية عن الممارسة .

وأولئك الذين يظلون سالبين خوفاً من ارتكاب خطأ ما هم أكثر خطأً من يعملون ويرتكبون أخطاء . فالممارسة الاجتماعية تظهر الأخطاء والأغلاط ، وتعلم كل إنسان كيف يصححها سواءً رغب في ذلك أم لم يرغب . ومع ذلك فإن أفالح ما يمكن أن يرتكبه هذا الجيل من أخطاء تستعصى على العلاج هو أن يحرم نفسه من إنجازات الثورة الجوهرية ومن التقدم الاجتماعي الذي تتحقق ، من أجل أوهام

سوقية تحت دعوى «النقد الاجتماعي» .

وفي حياة المجتمع لا يمكن أن توجد ممارسة بعيدة عن الناس . ولا يمكن للوعي الاجتماعي اختبار صدق النقد إلا في حياة الناس الواقعية ، من خلال معرفتهم بالطبيعة الموضوعية للأشياء ، من خلال خبرتهم في النجاح والفشل ، من خلال إحساسهم بالضرورة بوصفها انعكاساً لهذه المعرفة وهذه الخبرة . وكما يجب على الإنسان في الممارسة أن يتخد قرارات طوال الوقت ، فإن عليه أيضاً أن يتخذ قراراً فيما يتعلق بموقفه من النقد الاجتماعي لهذه الممارسة .

ولو أن ستيفنسون أصغى إلى نقد أكاديمية العلوم في بافاريا التي ادعت أن سرعة تبلغ عدة عشرات من الأميال في الساعة تمثل خطراً على حياة الإنسان لما استطاع أبداً أن يصنع أول قاطرة ، وبالتالي فإن عمل ستيفنسون الخلاق لم يكن مجرد خطوة إلى الأمام في تطور الهندسة ، وإنما كان أيضاً دحضاً للنقد الذي وجهته أكاديمية بافاريا .

وباختصار ، فإن الأمر ليس مسألة من الذي يقرر هل النقد صحيح أو غير صحيح ، وإنما المسألة الحقيقية هي كيف ينبغي على القوى التقدمية الاشتراكية ، في ظل ظروف معطاءة للنضال من أجل ممارسة اشتراكية ، أن تتضطلع بمسؤوليتها كأكاديميين ، وما الموقف الذي ينبغي عليها أن تتخذه تجاه تأثير نقد نوعي للظروف الاجتماعية إذا أرادت أن تظل عملاً نشيطاً وخلاقاً في هذه الظروف .

وبصرف النظر عن هذا ، فمن الواضح تماماً أن المسؤولية البشرية ليست ، ولا يمكن أن تكون ، أمراً فردياً افعالياً مستقلاً؛ فالإنسان يعيش في جماعات مختلفة المصالح ، وفي هذه الجماعات يتشكل إدراكه للمسؤولية الاجتماعية . وقد صمم نظامنا السياسي بكامله بحيث يجعل من المحم سيادة المصلحة الاجتماعية الاقتصادية الأكثر تقدمية ، مصلحة الطبقة العاملة ، مصلحة الإنسان في عملية العمل المنظم اجتماعياً . ولقد سعينا إلى أن نجعل من هذه المصلحة القوة المنظمة السائدة في مجتمعنا ، وإلى أن نجعل منها في الوقت نفسه أساساً للتعاون في عملية تشكيل الوعي بالمسؤولية الاجتماعية من جانب القوى الاشتراكية . فالآلية الكامنة لديمقراطيتنا الاشتراكية وللحكم الذاتي الاجتماعي عندنا تقوم على هذه المصلحة

الأساسية . وهذا في التحليل الأخير هو أيضاً جوهر الدور الاجتماعي القيادي للطبقة العاملة وعصبة الشيوعيين .

وكل هذه العوامل ، مجرب التطورات الاجتماعية والمقرطة المتزايدة للحياة الاجتماعية وللنقد الاجتماعي الاشتراكي الذي يتحسن كييفيا باطراد – ستجعل من الصعب باستمرار على الاتجاهات الذاتية أن تمارس الضغط على النقد لأمد أطول . وبالتالي فإن الممارسة في المجتمع الاشتراكي ، على الرغم من الانتكاسات والتذبذبات المحتملة المعادية للديمقراطية ، ستدفع هذه الجهدات التي تبذلها القوى الاشتراكية في مسارات ديمقراطية بدرجة متزايدة ، في حين تصحيح في الوقت نفسه الأخطاء التي ارتكبت ، وفي التحليل الأخير فإن حالات الهزيمة والفشل ستلقن العناصر التقدمية الاشتراكية الطريق الصحيح الذي تختاره والوسيلة الصائبة التي تستخدمها .

وإن من يرغب في أن يكون عاملاً فعالاً في التطورات الاجتماعية الحاربة يمكن أن يعزل نفسه في الأبراج العاجية لاشكلية ولفلسفه «الأيدي النظيفة» ، التي كانت ملحوظة بشكل خاص في بعض الأعمال الأدبية . وهذه خاصية نمطية للسوقين والمتبذلين ، للناس الذين لا يعرفون من أي نوع هم . فالمروع لا بد أن يتحمل مسئولية اجتماعية ملموسة ، وليس هناك ما هو أكثر أخلاقية من أن يتتحمل المسئولية بشجاعة ، كما ليس هناك ما هو أكثر معاداة للأخلاق من أن يتنصل المروع من المسئولية بالانسحاب خلف ستار من الشكلية والتفسيرات اللغوية العميقية للأفكار والصيغ ، وحيثما لا يكون الأمر المعنى صيغًا وإنما علاقات ملموسة وصراحتاً بين قوى اجتماعية . إن فلسفة «الأيدي النظيفة» تتحول بذلك إلى تلويث الأيدي بأكثر الاتجاهات رجعية في مجتمعنا .

ومن نافلة القول أن ما نشير إليه بوصفه مسئولية بشرية ينطبق على كل أولئك المستغلين بعمليات تطوير المجتمع الاشتراكي ، وعلى أولئك الذين يتحملون مسئولية تجاه الممارسة الاجتماعية ومن يشغلون المناصب العامة المسئولة ، وكذلك على دعاة النقد الاجتماعي وخصوم مثل هذا النقد .

ونحن نسعى ، بصفتنا مجتمعاً اشتراكيًّا ، من أجل التأكيد التام للحكم الذاتي

الاشتراكى الذى يتضىء فيه خضوع العلاقات البشرية لتأثير وضغط توازن القوى الذى يميز المجتمع الطبى ، وإنما يعكس بأكابر قدر ممكн من الكمال أشكالا إنسانية من العلاقات بين الناس ، وال الحاجة إلى التعاون والحياة الاجتماعية المشتركة بين مبدعين ومنتجين أحراً متساوين يعملون معاً .

وهذا حتى الآن فكرة وهدف أكثر منه واقعاً فعلياً . بيد أن الحكم الذاتي الاشتراكى هو بالفعل خطوة ملموسة في ذلك الاتجاه ، وتشير النتائج إلى أن هذا الهدف لم يعد « غريباً عن هذا العالم »، لم يعد هدفاً مجردأ ونظرياً بحثاً ، وإنما ممارسة ملموسة باشرناها بالفعل . ومن الواضح أن المسئولية المتبادلة بين الناس ومسئوليية النقد الاجتماعى ينبغي أن تهدا بالتحديد إلى تحقيق مثل هذه العلاقات والعمليات البشرية وبعبارة أخرى ، فكما أنه ينبغي إدانة جميع المحاولات من جانب من يعتمدون على سلطة جهاز الدولة في كبت النقد دون مبالاة بالمسئولية ، فكذلك يستحق النقد الذى يتتجاهل المسئولية البشرية ، النقد الذى يحركه الحقد السياسي ، والطموح المفرط « للشلل » أو الأفراد ، والتسابق على الساطة ، والديماجوجية ، والاتجاهات الإيديولوجية والسياسية للقوى الاجتماعية الرجعية ، والتدمير الفوضوى للجهلة ، إلخ ، يستحق بالمثل إدانة قاسية .

النقد والممارسة

إن هؤلاء المنظرين اليوغسلاف الذين تعمى أبصارهم عن رؤية العلاقة المتبادلة بين النقد والممارسة ، والذين يعتبرون هذه العلاقة مكونة من مجرد نقد له دور تعليمى ، ومن ممارسة يقع على عاتقها تبني نواميس النقد ، هؤلاء لا علاقة لهم أيضاً بالنقد الاجتماعى العلمى الحقيقى .

ونظريات بعض الكتاب اليوغسلاف الذين يحاولون تقسيم المجتمع إلى نقاد غير مسئولين عن آثار هذا النقد في الممارسة ، وإلى مقررين في الممارسة لا يجررون على التعبير عن وجهة نظرهم في النقد تحت زعم أن ما يقومون به من نقد للنقد يمكن أن يتحول أوتوماتيكياً إلى كبت للنقد ، هذه النظريات ليست غير علمية فحسب ، وإنما هي معادية عداء عميقاً للديمقراطية ، بل هي حتى نظريات رجعية . ولقد

ذهب البعض منهم حتى إلى ما هو أبعد من ذلك ، ووصل بهذه النظرية إلى حد السخف . وطبقاً لهؤلاء ينقسم المجتمع إلى مثقفين أو حتى فلاسفة يوفرون له « الوعي » النقدي وينتجون الأفكار ، وإلى سياسيين كمارسين ومفكرين بزمام السلطة . والصراع بين هاتين الفئتين هو الذي يحدد اتجاه وسرعة التقدم الاجتماعي ، في حين يكون الرجال والنساء في عملية الإنتاج مجرد « جماهير » ، مجرد « جماعة بدائية » ، قطبيع ليس له من مهمة سوى أن يتبع الصفة من « الفلسفه والسياسة » .

إذا تأملنا على هذا الضوء العبارات الطنانة لمثل هذا النقد الأخلاقي المزعوم ، لا تصح تماماً أن هذا النقد ليس مرتبطاً بالممارسة السياسية فحسب ، بل منغمساً في أعماقها . وفي الممارسة تحول كل النظريات التي من هذا النوع إلى إيديولوجية تكمن خلف الصراع من أجل امتيازات للبير وقراطية ، أو لجموعات ذات صالح أناانية ضيقه ، أو لطائفة من الطوائف . وتوضح الخبرة جميعها أن هذا النقد ليس بنقيض للممارسة ، وإنما جزء لا يتجزأ من اتجاهات معينة تشكل جزءاً أساسياً من الممارسة .

والحقيقة أنه كما أن من حق الإنسان أن ينقد المجتمع ، فكذلك من حق المجتمع أن ينقد الإنسان . فالنقد يغير الممارسة ، ولكن الممارسة تتفوق على النقد : ولا يمكن للمجتمع أن يتقدم ما لم يضيئ النقد الاجتماعي طريق الممارسة فيه بشكل مستمر . ولكن النقد بدوره لا يتطور مالم تكن القوى الاشتراكية قادرة باستمرار على كبت ونبذ كل نقد يؤدي إلى إبطاء التطور وحرف حركة أبطال التقدم ، ويميل إلى إرجاع عجلة التقدم إلى الوراء . وهذا هو السبب في أن الوضع السياسي الذي يتعرض فيه النقد للكبت يكون خطراً وضاراً بالنسبة لامجرى التقدمي للتتطور الاجتماعي ، ويخلق الأساس لنظام قائم على الاستبداد السياسي ، ويعيد الطريق أمام الضغط الذي يمارسه النقد الهدام المعادى للديمقراطية أو المعادى للاشراكية وللقوى التي تساندها .

وبعبارة أخرى فإن الأهمية والمعنى الاجتماعي التاريخيين الحقيقيين لنقد اجتماعي معطى لا يكمنان في المنطق اللغوي لدلالكتيكيته ، التي تظل في مستوى التفسيرات المدرسية المجردة لمبادئ وتطلعات أخلاقية أبدية ، وإنما تكمنان فيما يكون

له من تأثير على العمليات الاجتماعية الموضوعية الملموسة ، على توازن القوى الطويل الأمد وعلى العوامل الاجتماعية التي تعتمد عليها هذه العمليات . فالنقد قادر على أن يزود الممارسة بوسيلة أصلية للعمل الاجتماعي ، أو القادر – على الأقل – على توجيه المجتمع نحو مثل هذه الوسيلة الأصلية ، إنما هو وحده الذي يعد في الواقع أداة للتقدم الاجتماعي التاريخي .

ولذلك فإن ما نعاشه إنما هو المحتوى الموضوعي «الأصيل» للنقد الذي يعمل به على تغيير الأحوال الراهنة للأمور وتوازن المصالح والقوى الاجتماعية ، يعمل مستقلاً ليس فقط عن كل من يحتكر سلطة الفصل في النقد الاجتماعي ، وإنما في أغلب الأحوال عن وعي الناقد نفسه وعن إرادته الذاتية . إن القوة الخلاقة للنقد وروحه العلمية لا تتحققان وتبرزان وتحتران إلا في الممارسة ، بنفس الطريقة التي تتعرض بها الفروض العلمية الأخرى لاختبار الممارسة والتجربة .

وكما أن الممارسة والتجربة في مجالات أخرى من مجالات البحث العلمي ترفضان عدداً كبيراً من الفروض ، فكذلك الممارسة الاجتماعية ترفض وتكتبت بشكل متزايد النقد الزائف العقيم الذي يعمل بمثابة فرملة إيديولوجية وسياسية للتقدم الاجتماعي . ولذلك فإن التاريخ والممارسة والحياة ، التي تنتج عن النشاط الخلاق للقوى الاجتماعية الأكثر تقدمية ، تشكل النقد الذي يعتمد عليه أكثر من غيره ليس فقط للعقائد والمذاهب الجامدة الإيديولوجية والسياسية ، وإنما أيضاً للنقد الموجه ضدها .

وبعبارة أخرى : فإن النقد الاجتماعي لا يكون أداة محددة للتقدم الاجتماعي إلا بمعنى نوعي تماماً – حيث يصبح في الواقع من زاوية أثره الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من النشاط الخلاق لتلك المصالح والعوامل وال العلاقات والوسائل الاجتماعية التي هي من الناحية الموضوعية العمد التاريخية الاجتماعية الممكنة الوحيدة للتقدم الاجتماعي .

ومجرد حرية النقد ليست كافية إذا بلغ المجتمع مثل هذه المستويات من النقد . وما هو ضروري إنما هو في محل الأول المقدرة الذاتية للإمكانيات الخلاقة ل المجتمع

اشتراكى بكمالها على إنجاز نقد ذى نوعية عالية من خلال مواجهة ديمقراطية وخلقة مستمرة بين الممارسة والنقد .

ويتوقف على المقدرة الذاتية للقوى الاشتراكية الوعائية ما إذا دانت الممارسة في ظل ظروف محددة معينة سيكون رد فعلها تقدميًّا لنقد اجتماعى معطرى ، أم أنها ستستسلم مؤقتًا سواء للتشویهات المحافظة المعادية للديمقراطية أو للعبارات الليبرالية الزائفة أو لغيرها من التشویهات .

وعلى الرغم من أن النقد الاجتماعي يلعب دوراً هاماً في العمليات الاجتماعية ، فهو مع ذلك ليس « بالسلاح الوحيد » للتقدم الاجتماعي ، كما أكد بعض الكتاب اليوغسلاف طبقاً « لمنطق » نظر رياتهم المثالية الذاتية ، وإنما هو مجرد جزء لا يتجرأ من النشاط الاجتماعي للإنسان ، ففيه يتأكد هذا النقد ويتحقق ، أو يهزء إذا ما ثبت أنه غير حقيقي أو كان يعكس قصوراً إيديولوجياً وسياسياً في الوعي الاجتماعي . وهذا هو السبب في أنه لا توجد « وصفات » طبية تكفل تنزيه القوى الاشتراكية عن الخطأ في منعها للآلام والمعاناة المتزايدة وهي تحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ عن هذه التناقضات . ومع ذلك فلييس هناك شك في أن دور التعلم المتزايد في توجيه تطور المجتمع ، ونمو المسئولية من جانب كل من يؤثرون في مجرى الأحداث ومن جانب دعاة النقد الاجتماعي ، بالإضافة إلى الآلية الديمقراطية الملازمة ، توفر كلها الضمان الأفضل في المجتمع الاشتراكى لكي تسير هذه العمليات بأقل قدر ممكن من الآلام .

الطبيعة الذاتية – الموضوعية للنقد

إن القسمات المميزة للنظرية المثالية الذاتية مشكلة النقد الاجتماعي ولدور هذا النقد ، كما يتبعها بعض المنظرين اليوغسلاف ، تتعكس أيضاً في أنهم يضعون النقد في مقابل الممارسة في مجتمعها ، وبذلك يقسمون المجتمع بالضرورة إلى دعاة للممارسة ودعاة للنقد . ومثل هذا المفهوم الاستاتيكي للمجتمع هو وحده الذي يمكن أن « يبسط » العملية الاجتماعية بكمالها وعملية الإبداع إلى درجة السخاف

التي أشرت إليها فيما سبق ، أى إلى حد التأكيد، بأن التقدم الديالكتيكي للوعي الاجتماعي قد انحدر في واقع الأمر إلى نزاع دائم بين السياسيين والفلسفه .

ومن الصعب أن نقول ما لب هذه النظريات – هل هو الجهل وانعدام القوة المبدعة أم هو الاستخدام المتعمد للعلم كواجهة للعمل السياسي التطبيقي ؟

وتطبيقاً لهذا المفهوم الاستاتيكي فإن النقد ليس هووعي الممارسة الاجتماعية ولا سلاحها ، وإنما هو قوة خارجية تذكرها . فالنقد والممارسة الاجتماعية يواجه كل منهما الآخر باعتبارهما عاملين مستقلين استقلالاً متبادلاً ، مثل المعلم والتلميذ إلى حد ما ، وليس باعتبارهما جزءين من علاقة هي التعبير العضوي والشكلى والأسلوب لوجود الإنسان في المجتمع والطبيعة ، جزءين من الممارسة الاجتماعية نفسها ومنوعي الإنسان . ويمكن أن يترتب على هذه النظرية أن الممارسة تمثل بداهة إلى الخطأ والتشويه ، وأن النقد على العكس من ذلك يميل بداهة إلى العمل الإيجابي ، حيث إنه ينشأ من رد الفعل التلقائي من جانب البشر لما هو غير بشري .

وقد انبثقت عن ذلك المنطق قضيتان مشبوهتان بنفس القدر : أولاهما أن النقد حتى كمجرد ذي لما يخلق – وليس كنشاط خلاق يكون النقد فيه مجرد إحدى الأدوات المتاحة – إنما هو عامل حاسم في التقدم ؛ ثانيةما أن النقد الاجتماعي فئة لا تتجزأ من النشاط الاجتماعي حيث لا يمكن إجراء أية تمييزات بالنسبة لآثاره ، إيجابية كانت أم سلبية ، بناءة كانت أم هدامة .

والذاتية المتطرفة والموقف غير المسؤول من الحقيقة ، وبخاصة من المصالح الاجتماعية التاريخية للإنسان العامل في المجتمع الاشتراكي – هاتان هما السمتان المميزتان الرئيسيتان لهذا الأسلوب العلمي الزائف في النقد الذي لا تتميز به بلادنا وحدها . أما بالنسبة للجانب النظري من هذه الإيديولوجية ، فمن الواضح أن المفسرين الذاتيين لدور النقد الاجتماعي قد قلبا الأمور هنا أيضاً رأساً على عقب .

ولا حاجة إلى القول : إن الإنسان يرتب بوعي العلاقات البشرية وظروف تقدمه الاجتماعي ، بيد أن الوعي البشري وحده لا يمكن أن يزحزح الحدود المادية التي أرستها القوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية . وقدرة المسيح ، باعتباره كائناً مقدساً ،

على أن يطعم حشدًا من الناس بسمكتين أمر لا يوجد إلا في الخيال . أما في الحياة الواقعية فتتوقف درجة المساواة الاقتصادية على إنتاجية العمل البشري . وهذا صحيح أيضًا بالنسبة للوعي البشري . فبصرف النظر عن درجة اتخاذه لأشكال جديدة باستمرار في ظل التأثيرات الإيديولوجية المختلفة ، فهو ليس شماعًا يمكن للfilosophes أو السياسيين أن يشكلوه حسب هواهم بما يتفق مع مختلف صور الوعظ الأخلاقى أو ما شابه . لقد حظرت السرقة منذ آلاف السنين ، ومع ذلك فلا يزال الناس يسرقون ، وهم لن يكفوا عن ذلك على الأرجح طالما بقى نوع العلاقات الاقتصادية التي تمكن من السرقة .

إن السوق الضيق الأفق يعتبر نفسه الحكم الأعلى للعالم وكل ما يحيط به . وإذا لم يتواافق العالم مع مقاييسه يكون العالم وليس قصر نظره هو الملام في هذه الحالة . وهذه الظاهرة ليست بمثل هذا الوضوح في الحياة اليومية . ولكن عندما يتخذ مثل هذا السوق المحافظ لنفسه سمة الفيلسوف ويصطنع لنفسه دور الناقد الاجتماعي العاكف على إنقاذ الإنسان تحت اسم الحقيقة الأبدية (ومن الناحية الفعلية تحت اسم جهله الخاص) ، فإن الأمر كله يصبح مدعاه لسخرية هائلة أو لأساة عميقة ، ويقف في كل الأحوال ضد مصالح الناس الأحياء . وإذا ما قوبل مثل هذا « الإنقاذ للإنسان » بالمقاومة ، فهذا يعني دائمًا أن النقد يكتب ، بل ويعني أن هناك ضرورةً يشن ضد الجهل وقد ان الاتجاه أو ضد الاستغلال السياسي لفقدان الاتجاه هذا . وذلك لأن النقد الاجتماعي العاجز عن التمييز بين الذاتي والموضوعي في الممارسة الاجتماعية ، على الرغم من نواياه الطيبة ، يكون نقدًا أعمى وغير قادر على أن يحفز العمل الاجتماعي التقدمي .

ومن الواضح أن النقد الماركسي للممارسة الاشتراكية لا يمكن أن يلتقي مع مثل هذه المظاهر من جهة نظر الحقيقة الأبدية ، ولا من وجهة نظر الأهداف الإنسانية والليبرالية للغد وحده ، ولا حتى من وجهة نظر رغبات ومتطلبات الإنسان الطبيعية . وينبغي أن تكون نقطة البدء في هذا النقد قبل كل شيء هي الوسائل المتاحة والظروف القائمة اليوم من أجل تحقيق أهداف ومتطلبات الغد .

يقول لينين : « إن الإنلچنسيا الاشتراكية لا يمكنها أن تتوقع أن يكون نشاطها

مشمراً إلا عندما تخلص من الأوهام ، وتشرع في البحث عن أساس يعتمد عليه في التطور الفعلى - لا التطور الذي يرغبهونه - لروسيا ، في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، لا الاحتمالية » . (ف. أ. لينين ، الأعمال المختارة ، المجلد الأول ، كالتورا ، بلغراد ١٩٦٠ ، ص ٢٧٩) . (مترجمة إلى الإنجليزية عن الطبعة الصربية الكرواتية) .

وبالتالي فإن هدف النقد الماركسي في ظل ظروف الممارسة الاشتراكية ليس هو أن يقيم أولاً مثلاً علينا ، ثم بعد ذلك يقوم الممارسة بقدر ما تتفق مع هذه المثل العليا والنماذج الكمالية . وإنما هدفه هو طرق ووسائل ودعاة العمليات الاجتماعية التقدمية . وهكذا فإنوعي الكائن الاجتماعي بالقوانين الموضوعية التي تحكم تطوره وتكييف الممارسة مع هذه القوانين ، هو نقطة البدء الممكنة الوحيدة لنقد اجتماعي ماركسي علمي حقاً :

ومع ذلك في الممارسة نجد أن بعض النقاد عندنا ، الذين يعتقدون على خلاف الواقع ، أنهم ماركسيون ، ينكرون أو يبخسون إلى الحد الأدنى الأهمية الخامسة لترابط البنيان المادى والاجتماعى للمجتمع الاشتراكي من ناحية ، ولزيادة صبغ العلاقات البشرية بالصبغة الإنسانية من الناحية الأخرى : ولذلك فإن نقدهم عاجز عن ممارسة أى تأثير جوهري على إيماء وتدعم (كميّاً وكيفيّاً) تلك العوامل الموضوعية في المجتمع التي هي الممثلة الممكنة الوحيدة والأصلية للتقدم الحقيقى ، للتغيير الحقيقى في واقع الأمور الراهن ، للتغيير الأصيل في العلاقات .

وهم يتخدون موقفاً استاتيكيّاً من الممارسة الاجتماعية التي يقيسونها ويحكمون عليها من زاوية مثلهم ونماذجهم الاصطناعية . وباختصار فإن نقداً اجتماعياً من هذا النوع لا يدرك الحركة، وإنما الموقف الساكن فقط . وبالتالي يصبح مثل هذا النقد عقيماً وعاجزاً عن ممارسة تأثير تقدمي على عوامل مثل : تطورقوى الإنتاجية (ومن ثم الظروف المادية للتقدم البشري) ، الدور الاجتماعي القيادي للطبقة العاملة (ومن ثم خلق الظروف السياسية للتعجيل بعملية الانتقال إلى مجتمع لا طبقي) ؛ تطور علاقات الإنتاج على أساس التوزيع طبقاً للعمل (باعتبار ذلك نقطة البدء في صبغ العلاقات بين الناس بالصبغة الإنسانية) ؛ التسخير الذاتى

بوساطة الإنسان العامل في عملية الإنتاج (باعتباره الطريق الوحيد للتغلب على اغتراب الإنسان عن ظروف وثار عمله) ؛ تخطى النظام السياسي النيابي (كشرط للتخلص التدريجي من « الدولة السياسية ») ؛ القضاء على التناقضات العدائية بين العمل الذهني والعمل اليدوي ؛ إلخ .

وقد أدى اللغو والجهل الذاتيان ببعض النقاد ليس فقط إلى إنكار وبخس دور هذه العوامل ، وغيرها من العوامل المماثلة الكثيرة ، في العمليات الاجتماعية ، وإنما أيضاً إلى الترويج للنظرية القائلة – بسبب تحيزهم المزعوم – بأنه لا يوجد من الناحية الفعلية علم اجتماعي مفرد ، باستثناء الفلسفة ، قادر على توفير نقد نظري شامل للممارسة الاجتماعية .

ومن الناحية الفعلية فمثل هذا « النقد الشامل » قد اختزل عند بعض الفلاسفة اليوغسلاف إلى وجهه المتاحيز الآحادي الباحب ، أي الوجه الأخلاقى والمعنوى السياسى ، مع اختزال هذا الوجه الأخير بدوره في كثير من الأحيان إلى عمل سياسى سطحى يقترب من الديماجوجية . ويحصر هؤلاء النقاد النقد الكامل للمجتمع الاشتراكى وكل معايير الطابع الاشتراكى في مسألة مدى تحقق مبدأ الإنسانية في داخله . فيما له من اكتشاف جدير بالعبقرة : كما لو أن تاريخ الوعى التقدمى البشري بأكمله كان شيئاً آخر غير التعبير عن سعي الإنسان الأبدي لكي يؤكّد إنسانيته بصورة متزايدة .

فلقد كانت الإنسانية هي الجوهر والمهدف معاً لكل نزعة إنسانية مخاصة ، سواء في الأزمنة القديمة أو الحديثة . والإنسانية أيضاً هي لب النزعة الإنسانية الاشتراكية . بيد أنه لا الاشتراكية ولا النظريات الذاتية الحديثة تكشف عندها عن شيء جديد جوهرياً . ولقد رأيت في مقبرة مصرية صورة ليوم الحساب يزن فيها إله من العالم السفلى قلب رجل في الميزان ليرى ما إذا كانت إنسانيته وعدله سرجحان وزن الذهب في الكفة الأخرى . أليس ذلك الرسم تعبيراً عن رغبة الإنسان الأبدية ؟

والجديد في عالم اليوم هو مقدرة الإنسان المتزايدة على تغيير العالم ؛ والظروف الموضوعية للحياة ؛ والوسائل الأكثر كفاءة المتاحة له لتحقيق هذه الأهداف ؟

والمعرفة الأعظم التي تجعل من الأيسر التغلب على العقبات القائمة ؛ ونفاذ البصيرة الأوضح للمستقبل والطرق المؤدية إليه ، إلخ . وباختصار فإن الجديـد هو الاتساع المدعـم لا للإرادة فقط ، وإنما أيضاً لقوـة الوعـى البشـرى الذـى اكتـسبـه الإـنسـان ، أو يمكن أن يكتـسبـه من خـلال عـلاقـات اجـتمـاعـية جـديـدة وتحـكـمـه مـتـناـهـ في قـوى الطـبـيعـة . وهـنـا بـالـتـحـديـد تـشـنـ المـعـرـكـةـ الفـاـصـلـةـ منـ أـجـلـ الإـنـسـانـيةـ ،ـ منـ أـجـلـ تـحرـيرـ المـجـتمـعـ وـصـبـغـهـ بـالـصـبـغـةـ الـعـلـمـيـةـ .

ولا يتطلب الأمر حكمة بالغة كـى نـؤـكـدـ أنـ المـعـدـةـ المـمـتـلـةـ هـىـ أـفـضـلـ عـلاـجـ لـلـجـوـعـ ،ـ وـأـنـ الصـحـةـ خـيـرـ بـدـيـلـ لـلـمـرـضـ.ـ فـالـمـرـءـ لـاـ بـدـ أـنـ يـحـصـلـ عـلـىـ الطـعـامـ كـىـ يـخـفـفـ مـنـ وـطـأـةـ الـجـوـعـ ،ـ وـعـلـىـ الدـوـاءـ كـىـ يـحـارـبـ الـمـرـضـ .ـ بـيـدـ أـنـهـ عـنـدـ مـعـالـجـةـ الـمـسـائـلـ الـدـائـمـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـوـجـودـ الإـنـسـانـ ،ـ مـثـلـ الإـنـسـانـيـةـ وـالـحـرـيـةـ ،ـ فـإـنـ الـوـعـىـ الـبـشـرـىـ الـحـدـيـثـ يـفـضـلـ الـفـرـارـ إـلـىـ عـالـمـ الـمـضـارـبـ الـذـاتـيـةـ الـذـىـ يـمـكـنـ إـجـاهـهـ ،ـ فـيـ التـحـلـيلـ الـأـخـيـرـ ،ـ فـيـ التـأـكـيدـ بـأـنـ الـحـرـيـةـ هـىـ أـفـضـلـ عـلاـجـ لـلـعـبـودـيـةـ ،ـ وـالـإـنـسـانـيـةـ لـلـإـنـسـانـيـةـ .

إن «القفز المباشر» إلى تجريـدـاتـ حولـ «ـالـإـنـسـانـيـةـ»ـ أمرـ لاـ عـلـاقـةـ لـهـ بـحـارـبةـ عـنـاصـرـ «ـالـأـلـاـ إـنـسـانـيـةـ»ـ وـ«ـالـعـبـودـيـةـ»ـ فـيـ المـجـتمـعـ ،ـ تـمـاماـ كـماـ كـانـتـ التـعـاوـيـذـ الـبـدـائـيـةـ لـلـحـكـمـاءـ الـقـدـامـىـ غـيرـ ذـاتـ جـدـوـيـ فـيـ شـفـاءـ الـأـمـرـاـضـ .

ومـعـ ذـلـكـ فـإـنـ «ـعـمـلـ التـعـاوـيـذـ»ـ إـنـماـ هـوـ مـثـالـ نـمـطـيـ لـإـيـديـولـوـجـيـةـ أـولـئـكـ النـقـادـ عـنـدـنـاـ الـذـينـ يـصـرـونـ عـلـىـ تـأـكـيدـ إـيمـانـهـمـ بـالـإـنـسـانـيـةـ وـالـحـرـيـةـ بـقـدـرـ ماـ يـنـبذـونـ وـيـقـلـلـونـ إـلـىـ أـدـنـىـ حدـ الـطـرـقـ وـالـوـسـائـلـ الـتـىـ هـىـ أـدـوـاتـ الـإـنـسـانـ الـفـعـالـةـ الـوـحـيـدـةـ فـيـ الـصـرـاعـ مـنـ أـجـلـ بـلـوغـ هـذـهـ الـأـهـدـافـ .ـ وـلـذـلـكـ فـإـنـهـمـ فـيـ الـمـمارـسـةـ الـيـوـمـيـةـ ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ عـبـارـاتـهـمـ الـطـنـانـةـ ،ـ يـجـدـونـ أـنـفـسـهـمـ يـتـخـالـفـونـ عـنـ التـقـدـمـ الصـحـيـحـ ،ـ أـوـ حـتـىـ يـصـبـحـونـ الـواـجـهـةـ الـإـيـديـولـوـجـيـةـ لـكـلـ مـاـ هـوـ مـتـأـخـرـ فـيـ المـجـتمـعـ .

وـعـنـدـمـاـ يـؤـكـدـ هـؤـلـاءـ الـكـتـابـ أـنـ أـهـمـيـةـ النـقـدـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـمارـسـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـاشـتـراكـيـةـ تـكـمـنـ فـيـ مـسـاعـدـتـهـ عـلـىـ تـحـرـيرـ الـمـجـتمـعـ وـالـإـنـسـانـ مـنـ كـلـ مـاـ هـوـ غـيرـ إـنـسـانـ ،ـ وـفـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ يـنـكـرـونـ أـنـ مـاـ هـوـ «ـغـيرـ إـنـسـانـ»ـ مـشـرـوطـ وـمـتـوـقـفـ عـلـىـ الـعـوـاـمـلـ الـمـوـضـوـعـيـةـ لـلـتـطـلـورـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـإـنـسـانـ وـالـطـبـيعـةـ –ـ فـإـنـهـمـ بـيـسـاطـةـ يـقـيمـونـ الدـلـيلـ عـلـىـ

أُنهم يفقدون اتصالهم بما هو إنساني حقاً . ومن أجل تخطي ما هو «غير إنساني» ، فإنهم يحاولون «إغراء» الإنسان على نبذ ما هو إنساني . وباختصار فإنهم يرغبون في خلق الإنسان طبقاً لصورة ليست صورته ، صورة مجردة ، صورة غريبة عن هذا العالم ، صورة «مقدسة» .

وهؤلاء النقاد بتقديمهم مثل هذه النظريات الذاتية لا يدمرون فحسب الجسور الأخيرة بين العلم وبين فلسفتهم ، وإنما يحولون هذه الفلسفة أيضاً إلى صورة عصرية من صور البحث عن إله ، وهي صورة ينبغي – وفقاً لما يقولون – الإيمان بقضائها وعقائدها الحامدة ، باسم بعض المبادئ والحقائق العليا . إنهم بعملياتهم هذا غالباً ما يعيدون إلى ذاكرتنا بقوة صورة الوعاظ الذين تناقض مواجهاتهم الأخلاقية والإنسانية تناقضاً تاماً مع دورهم الفعلى في التطور الاجتماعي .

مدى صدق النقد

إن «النية الطيبة» – الانطلاق من أساس أخلاقي وإنساني – هي بطبيعة الحال شرط لا غنى عنه لكل نشاط اجتماعي تقدمي . بيد أننا نعلم جميعاً أن «النية الطيبة» لا تضمن بذاتها طابعاً تقدمياً للنشاطات البشرية .

وينطبق هذا على النقد الاجتماعي كذلك . فالقيمة الاجتماعية التاريخية للنقد الاجتماعي لما هو قائم فعلاً لا يوفرها مجرد النقد ، نقد من أي نوع ، وإنما نقد له عدد من السمات المميزة المحددة . ذلك أنه لا يوجد نوع واحد فقط من النقد ، وإنما أنواع متعددة ذات محتويات متباعدة للغاية . واستأشير عادة إلى إخلاص النقاد أو إلى مجرد الدقة الإيجابية التي يقوم بها النقد حالة معطاه من الأمور والحقائق . والأمر كذلك ليس مسألة ما إذا كان النقد في وضع معطى يجد حقائق «إيجابية» بالإضافة إلى الحقائق «السلبية» . فحقائق اليوم «الإيجابية» يمكن أيضاً أن تنقد ، على هذا النحو البناء ، انطلاقاً من وجهة نظر الغد تماماً ، كما أن حقائق اليوم «السلبية» – حتى على الرغم من أنها ينبغي أن تنقد – يمكن أن تفهم وتبرر انطلاقاً من وجهة نظر الأمس .

إن نوعية وأهمية النقد الاجتماعي ، وأنا أشير بالطبع إلى النقد العلمي ، يوجدان قبل كل شيء في تلك الأبعاد من «المحتوى الصادق» للنقد الذي يجعل الإنسان أو الطبقة ذات المصلحة في التقدم الاجتماعي أكثر وعيًا بالواقع الموضوعي في الاتجاهات الاجتماعية ، وبذلك يجعلهما قادرین ذاتیاً وموضوعیاً ، على القيام بعمل اجتماعی وتقدمی . أما إذا أصاب النقد شخصاً ما بالبلبلة وحرفه عن الطرق والوسائل الوحيدة التي يمكن أن تسفر عن نتائج تقدمية ، باختصار إذا حال النقد دون أن تؤتي جهود الإنسان الخلاقة ثمارها ، عندئذ يصبح أيضاً عاملًا سلبياً في التطور الاجتماعي ، مثله مثل كل الظواهر الأخرى التي تعوق تقدم المجتمع . وإذا كان للمجتمع الاشتراكي أن يتقدم ، فينبغي أن يكون قادراً في آن واحد على قهر ونبذ النقد الكاذب ، وعلى إنتاج نقد صادق . ويجب السعى من أجل هذه النوعية عن طريق التحقيق المستمر للنقد من خلال الممارسة الاجتماعية وغير ذلك من الطرق .

وكل نقد اجتماعي هو في الوقت نفسه سياسة تمس — بدرجة أو بأخرى — هذه المصلحة الاجتماعية أو تلك ، أي مصلحة بعض العوامل الاجتماعية ، ومصالح القوى الطبقية المتناثرة بالمثل في المجتمع الطبيعي . ولهذا فإن الحقيقة الواحدة في موقف معطى يمكن أن تنقد وأن تقوم انطلاقاً من وجهة نظر مصالح اجتماعية مختلفة . ولا يتجلّي المحتوى والدور الحقيقيان لهذا النوع أو ذاك من النقد إلا من خلال ما لتأثيرها من نتائج على الحياة الاجتماعية بأسرها ، على الإرادة الخلاقة وقدرات الناس وعملهم الاجتماعي .

ولا يعني هذا بطبعه الحال أن على النقد الاجتماعي أن يقدم حلولاً وإجابات جاهزة لكل المشكلات التي يتناولها . وعلى العكس فإن النقد يمكن أن يلعب دوراً مفيداً للغاية بمجرد كشفه لحقائق معينة ، بشرط أن يسمم بعمله هذا في التنسيط التقدمي للقوى الاجتماعية بشكل أو بآخر . ولست أرغب بقولي هذا سوى أن أؤكد أن القيمة والدور الاجتماعيين الحقيقيين لنط معين من النقد الاجتماعي إنما يكمنان في محل الأول في الأثر الذي يحدثه هذا النقد في أن يدفع إلى المقدمة بتلك العوامل الاجتماعية والمصالح وال العلاقات التي تشكل موضوعياً ، وبحكم طبيعتها ، القوة الدافعة والشرط للتقدم الاجتماعي ؟ وزيادة على ذلك ، أن المقدمات

الأخلاقية والمعنوية والإنسانية لمنط معين من النقد الاجتماعي ، لا تكون تقدمية وفقاً له حقاً إلا عندما ترتبط بمصالح القوى التقدمية وتخدم تماسكها ، وعندما يكون النقد خلائقاً ويفتح لها آفاقاً جديدة . ومن الناحية الأخرى ، فإن النقد القائم على الوعظ الشفهي والإنسانية المجردة ، والذى يغض الطرف عن الحقيقة المادية وعن زمان ومكان القيام بعمل اجتماعى تقدمى ، لن يكون في أفضل الحالات سوى مجرد ترديد أفلاطونى للرغبات والأفكار التي عبرت عن تطلعات الإنسان عبر تاريخه ، ولكنه في أسوأ الأحوال يمكن أن يصبح أدلة للمصالح والقوى الاجتماعية المناهضة بشكل مباشر للتطلعات التقدمية والإنسانية .

إن من يحاول أن يصنع الذهب على هدى «وصفات» كيمائى العصور الوسطى لابد أن ينظر إليه الناس على أنه إما دجال أو جاهل يبعث على السخرية . بيد أنه في مجال النقد الاجتماعي ، فإن المستوى العلمي العام ، وبخاصة الوعى الاجتماعي ، على الرغم من التقدم العظيم الذى حققته العلوم الاجتماعية — الذى تم إلى حد كبير بفضل الماركسية — ليس بعد عالياً بما فيه الكفاية لأن يكشف أولئك النقاد الاجتماعيين الذين يحاولون خلق «مجتمع مثالى» بمساعدة خليط كيمائى سحرى من الحقائق الأبدية المجردة عن الإنسانية والحرية ، دون اعتبار للقوانين الموضوعية التي تحكم الحياة الاجتماعية وتنظم العلاقات بين الإنسان والطبيعة . ومع ذلك فعلى العلم والوعى الاجتماعي أن يدحضا في تصميم مثل هذه المفاهيم والاتجاهات إذا ما رغب الإنسان في المجتمع الاشتراكى في أن يتحرر ، بصورة أكثر فعالية عن ذى قبل ، من عبوديته للقوى المادية العميماء . وهذا هو الطريق التاريخي الوحيد الذي يستطيع الإنسان على هداه ، بخلقه الظروف الازمة لتحقيق قيم مثل الحرية والإنسانية ، وأن يعطى لهذه القيم أبعاداً تزداد اتساعاً ومحتوى يتزايد كمالاً من عصر إلى آخر ، وأن يختلط لنفسه على الدوام أهدافاً إنسانية وتحررية جديدة .

كل هذا ينبغي أن يكون واضحاً ، ولو مجرد الحقيقة البسيطة القائلة بأن مصير التقدم الاجتماعي لا يمكن أن يتاثر تأثراً مواتياً بأى نوع من أنواع النقد مهما كان ، أو «بالنقد بشكل عام» ، وإنما فقط بالنقد الذى يحتوى على درجة أو أخرى من الوعى بالإمكانيات الموضوعية ومن الوسائل التى تيسر إنجاز أهداف وطلعات

تقدمية معينة، أو بالنقد الذى يوجه الإنسان حقاً نحو مثل هذا الوعى . وبالتالي فإذا أريد للنقد الاجتماعى الذى يتطلع إلى اكتساب «صفة» النقد العلمى ، أن يكون علمياً حقاً ، فلا يكفيه أن يعبر عن تطلعات الإنسان إلى حالة أفضل وأكثر تقدمية وتحرراً ، بل يجب قبل كل شيء أن يكون قادراً على تسهيل نمو جذور المستقبل في الحاضر ، بمعنى أنه يجب أن يساعد على تقوية العلاقات والمصالح والعوامل الموضوعية في الاتجاهات التي هي شروط التقدم الاجتماعى والدافع إليه . فلو لم يكن الأمر كذلك لكان مجرد التكرار الدائم للطوباويات الإنسانية والاشراكية في القرون الماضية كافيا لأن يحول العالم إلى مجتمع مثالى .

وأنا لا أؤكّد بهذا بطبيعة الحال أن مدى صدق النقد الاجتماعى في مجموعه مقصور فقط على ما ثبت علمياً بما لا يدع مجالاً للشك . فلقد عاش وتطور داخل المجتمعات لا تملك من المعرفة التجريبية إلا أكثرها بدائية ، ومن المعرفة العلمية إلا ما هو هزيل للغاية . وفي ذلك الوقت كان الذي يحدد جزءاً كبيراً من عملهم وسلوكهم الاجتماعيين عوامل مثل الدين والعادات والمصالح الحيوية والصراع من أجل البقاء والأخلاقيات والوعي الطبقي والإحساس بالعدالة وبالواجب ، بالإضافة إلى الخبرة وشعور بالضرورة قائم على مثل هذه الخبرات والمعرفة . ولقد نشأت هذه الخبرات والمعرفة من واقع الأمور السائدة ومن موقع الإنسان في المجتمع وفي الطبيعة ، وهو ما كان يختلف باختلاف العصور . ومن المؤكد أنه في المجتمع الغد – وهو مجتمع ستكون لديه معرفة وطاقة أكبر مما لدى البشرية اليوم – سيظل جانب كبير من النشاط الاجتماعى للإنسان تحدده أشكال مختلفة من ردود الفعل التلقائية وشبه الواقعية ، والإحساس بالضرورة ، بما يتمشى ومستوى التطور الذى بلغه وعي الإنسان وخبرته . إن رد الفعل التلقائى للإنسان تجاه المشكلات المتولدة عن موقعه الاجتماعى وعن فهمه للضرورة الاجتماعية ولا تجاهات التطور الاجتماعى التي اكتسبها على أساس ممارسته اليومية الملموسة ، يسبق في أغلب الأحيان المعرفة العلمية للمجتمع . وفي هذا الصدد عبرت الاشتراكية الطوباوية أيضاً عن نضج الأهداف الاجتماعية التي وضعها التاريخ في جدول أعماله قبل العلم ، كما أن الوعي الطبقي المتنامي للعمال قد أرسى أساساً سليماً من أجل بلوغ هذه الأهداف ، وذلك قبل

أن يكونوا قد عثروا على الوسائل السليمة التي يبلغونها بها .

وهذا يوضح الطابع السوق المفترض إلى البرهان لتلك «النظريات» التي تزعم أن العالم ، فيما قبل الماركسية ، كان منظماً بطريقة مفكرة وعمياء وتجريبية ، في حين أنه بعد الماركسية سوف ينظم على أساس علمي دقيق . صحيح أن معرفة الإنسان العلمية بتطور المجتمع واكتشافه لوسائل تنظيمه التقدمي قد تغيرت نوعياً بوساطة الماركسية ، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يصبح متمنيناً من صدق أبدى شامل فيما يختص بالمجتمع . وبالتالي فإن العمل الوعي للإنسان المبني على العلم وعلى رد فعله التجربى لما يحس بأنه فى مصلحته ، ولما يحس بأنه ضرورى — وهو ما تناقضه الخبرة وواقع الأمر الراهن — هما عمليتان متصلتان ومترادفتان وكلاهما مصدران جوهريان للعمل الذاتى للإنسان ، كما أنهما بفضل ذلك مصدر لنقده الاجتماعى .

بيد أن هذا لا يغير بأية حال حقيقة أن طابع نقد معطى ودوره الاجتماعى لا يمكن تعريفهما إلا على أساس التأثير الذى يكون مثل هذا النقد الاجتماعى على مجرى الأحداث فى المجتمع . وهنا يتكشف بشكل لا يدحض مدى صدق كل النقد . وهنا ، أكثر من أى مكان آخر ، ينبغي تطبيق القاعدة القائلة بأن الإنسان ليس بالحال الذى يعتقدها ، بل بالحال الذى يكون عليها .

وعلى الرغم من ذلك ففى بلادنا أدت بعض نظريات النقد الاجتماعى إلى البلبلة والارتباك الكاملين للمفاهيم المتعلقة بباب النقد وبمحتواه资料ى ، وكذلك بالأشكال والمناهج والوسائل التى يستخدمها النقد فى محاولته للوصول إلى الصدق . وأنا أعنى هنا بمثل هذه المناهج والوسائل والأشكال صراع الآراء وحرية النقد والديمقراطية ، وكذلك العمل الثورى للطبقة التقدمية ، أو غيرها من العوامل المماثلة . وعلاوة على ذلك فإن مناهج ووسائل «الهدم» و«النقد الذى لا يرحم» تظهر كثيراً فى تلك النظريات باعتبارها لب الدور الاجتماعى للنقد . ومن المفهوم تماماً أن الناس بمثل هذه النظريات يضلون عن أمثال هذه السمات المميزة للنقد ، بوصفها مسئوليته تجاه الصدق وتجاه نقطة الانطلاق الاشتراكية ، وكذلك تجاه المهدى الذى يعتمد عليه فى محل الأول التأثير التقدمي للنقد فى المجتمع الاشتراكى .

الفصل الثالث

النقد البناء والنقد المدام

إن المدافعين عن النظرية القائلة بأن النقد لا ينبغي أن يتحمل أية مسؤولية ، وأنه لا يمكن أن يطالب بشيء ، أو أن توضع له حدود ، عادة ما يعارضون أيضاً أى تمييز بين النقد البناء والنقد المدام . وهم عندما يفعلون ذلك ، غالباً ما يستخدمون الحجة القائلة بأن مثل هذا التمييز لابد أن يصبح في الممارسة إجراء ذاتياً واضحاً ، كما يزعمون أن كل نقد لا بد أن يكون هداماً ، طالما يوجد بصفة دائمة شيء في النظام الاجتماعي ينبغي أن يهدم كي يبني مكانه شيء آخر .

ومع ذلك فإن الفرق بين النقد البناء والنقد المدام يجد التعبير عنه في شكل محدد داخل كل سعي بشرى خلاق .

ولتناول على سبيل المثال أية عملية بذاتها من عمليات البحث العلمي . إن أى تحليل نقدى للمستوى الذى بلغه البحث فعلاً يكون دائماً بالنسبة لكل عالم نقطة الانطلاق لبحث جديد . والتركيب بالضرورة اكتشاف جديد ، خطوة جديدة إلى الأمام فى الوصول إلى الصدق أو فى تطبيقه العملى . ولبلوغ هذا الهدف منضرى ورى بالنسبة للعالم فى عملية التحليل النقدى أن يصبح قادراً على نبذ كل نقد للإنجازات الماضية يقود البحث بعيداً عن الصدق ، أى يشكل عقبة أمام بلوغ النتائج الأصلية ، وبهذا المعنى يكون هداماً من زاوية النتيجة الأخيرة .

ومسألة نوعية وطابع النقد مسألة ملائمة بشكل خاص بالنسبة للنقد الذى يؤثر بشكل مباشر فى العلاقات الاجتماعية وفي الصراع الطبى وتوازن القوى فى المجتمع . ولتناول على سبيل المثال نقد التكنوقراطية والبيروقراطية . لقد رأينا أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون هدفاً للنقد من نقط انطلاق سياسة اجتماعية مختلفة . واتجاهات هذه الأنماط من النقد يمكن أيضاً أن يتعارض كل منها مع الآخر تعارضاً كاملاً ، على الرغم من أن التقويم الابتدائى للحقيقة نفسها ، أى لظاهرة البيروقراطية يمكن أن يكون متطابقاً ، كما يمكن أن يكون غير ملائم وقاسياً بنفس الدرجة .

وعلى كل حال فإن النتيجة الأخيرة لكل نقد يمكن أن تكون مختلفة تماماً . فقد يحاول نوع معين من النقد أن يثبت أن البروقراطية دليل على فشل الثورة الاشتراكية ، وأن عودة صورة أو أخرى من صور المجتمع البورجوازي إنما هي أمر حتمي . وقد يحاول نوع آخر أن يثبت أن البروقراطية إنما هي خاصية بشرية ذاتية ، وعلى أساس هذا الاستنتاج يبحث عن حلول في الشكليات ، في إحلال أفراد محل آخرين ، في التبشير الذاتي ، إلخ . وقد يحاول نوع ثالث من النقد أن يثبت أن البروقراطية يمكن القضاء عليها في المثل الأول من خلال المزيد من التطور لقوى الإنتاجية ، للعلاقات الاجتماعية الاشتراكية ، وللحكم الذاتي الديمقراطي بوساطة الإنسان العامل .

فهل كل هذه الأنواع من النقد ضرورية ومفيدة وبناءة بنفس القدر بالنسبة لتقدم المجتمع الاشتراكي ؟ إن النوع الأول ، بنتيجته النهائية ، يصبح سلاحاً مباشراً للقوى المعادية للاشتراكية وللضغط الرجعي الواقع على مجتمعنا الاشتراكي من الخارج . وهو يهدف إلى تغيير توازن القوى الاجتماعية لصالح الاتجاهات المعادية للاشتراكية . والنوع الثاني من النقد يجرد من الناحية الفعلية القوى الاجتماعية المهمكة بنشاط في النضال من أجل الاشتراكية من سلاحها ، ويحول بينها وبين أن تعرف الحقيقة ، ويوجه نشاطها وفق خط لا يمكن أن يعطى أية نتائج ، وبذلك يفتح الباب على مصراعيه أمام نشاط القوى العمياء للمجتمع . وبهذه الطريقة يصبح إما عملاً يهدى الأرض لإعادة حكم الدولة المركزي للمجتمع ، أو أن يصبح دعامة للقوى المعادية الاشتراكية ، أو النشاط الأعمى الهدام . والنقد الثالث ، وعلى العكس من ذلك ، يحاول أن يفتح آفاقاً اشتراكية ، محدداً بذلك مخرجاً من التناقضات الاجتماعية السائدة .

ولذلك فإننا لا نتناول هنا نقداً للبروقراطية فحسب ، وإنما أيضاً انتقادات تختلف في آثارها ونتائجها اختلافاً عميقاً ، بل وكلياً في بعض الأحيان ، بنفس الطريقة التي يختلف بها النقد الثوري للرأسمالية كنظام عن نقد كيتز لها . فالنقد الأول يهدف إلى إثبات ضرورة القضاء على الرأسمالية ، في حين أن الثاني مصمم جوهرياً للدفاع عنها ، وإنما بطريقة تسلحها بالوسائل التي تستطيع التغلب بها

على تناقضاتها الداخلية بصورة أكثر كفاءة .

وتحتفل المناهج التي يطبقها النقد طبقاً لطابعه . فالنقد الثوري للرأسمالية يقوم على التناقضات الطبقية العدائية . وتمشياً مع هذا ، فإنه يدعو الطبقة العاملة إلى محاربة الرأسمالية . أما النقد البورجوازي ، من الناحية الأخرى ، فيهدف إلى تخفيف حدة هذه التناقضات ، وإلى تشجيع السلام بين الطبقات ، وإلى سياسة المصالحة إلخ .

والحقيقة أن الفوارق في مناهج النقد توجد في الحياة اليومية كذلك . فنحن نحكم على رجل عصابات يسفك الدماء كي يسرق صحيته بصورة تختلف عن حكمنا على رجل يقتل دفاعاً عن النفس . ونحن ننقد الحاكم الإمبريالي الذي يحمد اتفاقية للتحرر الوطني بطريقة تختلف عن نقدنا للاتفاقية نفسها عندما ترتكب أخطاء . ويمكن أن نذكر أن روبيير عندما وجه إليه اللوم بأن إرهاب العيادة لم يكن مختلفاً عن إرهاب النظام القديم ، أجاب بأن الإرهاب الثوري مختلف عن إرهاب النظام القديم بنفس الطريقة التي يختلف بها السلاح في يد المقاتل من أجل الحرية ، عن السلاح في يد مأجور للقوى الرجعية يقهر به تلك الحرية . وأخيراً فإن الشركاء في صراع مشترك ينقدون بصورة تختلف عن خصوم ذلك الصراع . فقبل الحرب استفينا نحن الشيوعيين من كل من النقد البناء والنقد المدامي . وفي الصراع ضد الفاشية والبورجوازية الرجعية كان نقدنا هداماً ولا يعرف الماء ، أما بالنسبة لحلفائنا في الصراع ، فقد حاولنا التغلب على الخلافات بنقد خلاق يجمع الشمال ويضيق شقة الخلاف ، أى بنقد بناء . وفي العلاقات الدولية اليوم أيضاً ، فإن هؤلاء الذين يحاولون أن يعيدوا إلى العالم جو الحرب الباردة فيستخدمون في ندهم لغة تختلف عن لغة أولئك الذين يرغبون في الإسهام في تدعيم الظروف الملائمة لنجاح سياسة التعايش السلمي .

ولهذا السبب فإن مناهج ووسائل ولغة النقد تكشف دائماً وإلى حد بعيد عن أهدافه الحقيقة . فهي تختلف في نقد يهدف إلى هدم نظام ما ، أى يستخدم كسلاح في الصراع من أجل السلطة ، عنها في نقد هدفه تحقيق الحكم الذاتي الاشتراكي والحل التدريجي للتناقضات في المجتمع الديمقراطي بوسائل ديمقراطية . وتحتفل مناهج النقد الراغبة في الاضطلاع بمسؤولية الممارسة الاجتماعية عن تلك

التي يستخدمها النقد الذي يتخلى عن هذه المسئولية لأنه يعارض النظام من حيث المبدأ .

والتمييز بين النقد البناء والنقد الهدام في مجال العلاقات الاجتماعية له بالتألي دلالة نسبية تتوقف على الهدف ونقطة الانطلاق أو على التأثير الموضوعي للنقد . ولذلك فإن هذا التمييز يمكن بطبيعة الحال أن يكون ذاتياً لغاية في الممارسة اليومية . بيد أن القوى الاشتراكية في بلادنا ، كما سبق أن أكدنا ، ليست مراقباً غير مبال ، وإنما هي العامل الأكثـر مسئـولية في الصراع من أجل تقدم المجتمع الاشتراكـي ، ومن أجل طابـعـه الديمقـراطـي ، ومن أجل الحكم الذاتـي لـلـشـعبـ العـاـمـلـ . وبالنسبة لـهـذـهـ القـوـىـ ، فـإـنـ الفـرقـ بيـنـ النـقـدـ الـبـنـاءـ وـالـنـقـدـ الـهـدـامـ يـمـكـنـ أـنـ نـجـدهـ فـيـ المـحـلـ الـأـوـلـ فـيـ المـسـؤـلـيـةـ الـتـيـ يـتـحـمـلـهـ النـقـدـ تـجـاهـ نـتـائـجـ تـأـيـرـهـ عـلـىـ النـظـامـ الـاشـتـراكـيـ وـعـلـىـ الـعـلـاقـاتـ الـديـمـقـراـطـيـةـ وـالـإـنـسـانـيـةـ بيـنـ النـاسـ وـالـشـعـوبـ ، وـعـلـىـ الحـكـمـ الذـاتـيـ الـاجـتمـاعـيـ ، أـىـ عـلـىـ توـازـنـ الـقـوـىـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـتـقـدـمـ الـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ .

وـإـنـهـ لـصـحـيـحـ أـيـضـاـ أـنـ كـلـ نـقـدـ اـجـتمـاعـيـ يـهـدـمـ شـيـئـاـ ماـ ، وـلـكـنـهـ دـائـمـاـ مـاـ يـبـنـيـ شـيـئـاـ آـخـرـ أـيـضـاـ ، بـصـرـفـ النـظـرـ أـيـضـاـ عـمـاـ إـذـاـ كـانـ مـنـ يـوـجـهـهـ وـاعـيـاـ بـذـلـكـ أـمـ لـاـ . وـحـتـىـ النـقـدـ الـهـدـامـ الـأـعـمـيـ تـمـاـمـاـ «ـيـبـنـ»ـ شـيـئـاـ ماـ بـعـنـيـ معـيـنـ . فـقـيـ ظـرـوفـنـاـ ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ ، فـإـنـ هـذـاـ النـقـدـ يـمـدـ بـالـقـوـةـ كـلـ مـاـ هـوـ رـجـعـيـ وـمـحـافـظـ فـيـ المـجـتمـعـ . فـهـوـ يـبـرـرـ عـادـةـ الـاسـتـبـدـادـ السـيـاسـيـ الـذـيـ يـؤـدـيـ بـالـتـحـدـيدـ إـلـىـ أـكـبـرـ قـدـرـ مـنـ التـشـويـهـ وـالـتـدـهـورـ فـيـ مـجـتمـعـ يـسـلـكـ طـرـيقـ الـاشـتـراكـيـ بـصـرـفـ النـظـرـ عـمـاـ إـذـاـ كـانـ مـنـ يـوـجـهـهـ وـاعـيـاـ بـذـلـكـ أـمـ لـاـ .

وـبـالـتـالـىـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ مـحـكـ اختـبارـ كـلـ نـقـدـ اـجـتمـاعـيـ هـوـمـاـ يـهـدـمـهـ وـهـاـ يـبـنـيهـ ، أـىـ نـحـوـأـىـ نـوـعـ مـنـ الـبـنـاءـ يـمـهـدـ الـطـرـيقـ . وـفـيـ هـذـاـ بـالـتـجـدـيدـ يـكـمـنـ الفـرقـ المـوـضـوـعـيـ بـيـنـ النـقـدـ الـبـنـاءـ وـالـنـقـدـ الـهـدـامـ فـيـ ظـرـوفـنـاـ .

ولـذـلـكـ فـنـ الواـضـحـ أـنـ النـقـدـ الـاجـتمـاعـيـ الـديـمـقـراـطـيـ وـالـتـقـدـمـيـ حـتـّـاـ فـيـ ظـرـوفـ الـحـكـمـ الذـاتـيـ الـاشـتـراكـيـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ هـدـاماـ ، لـاـ مـنـ حـيـثـ مـحـتوـاهـ وـلـاـ مـنـ حـيـثـ مـنـاهـجـهـ وـأـشـكـالـهـ ، طـالـماـ كـانـ عـلـيـهـ أـنـ يـضـعـ نـصـبـ عـيـنـيهـ مـسـؤـلـيـةـ مـزـدـوـجـةـ – الـمـسـؤـلـيـةـ تـجـاهـ الـنـظـامـ الـاشـتـراكـيـ وـكـذـلـكـ الـمـسـؤـلـيـةـ تـجـاهـ الـمـساـواـةـ بـيـنـ النـاسـ فـيـ الـظـرـوفـ

الديمقراطية للحكم الذاتي . وما إن يكفي النقد الاجتماعي عن أن يمثل الصراع من أجل السلطة ، حتى يصبح مجرد شكل من أشكال صراع الرأى بين أنداد . وفي هذا الإطار يصبح النقد بناءً ومقنعاً وإنسانياً وديمقراطيّاً ، على الرغم من أنه سيكون في الوقت نفسه جذرياً ولا يرحم .

وينطبق هذا بشكل خاص على النقد الاجتماعي العلمي . فالنقد الاجتماعي العلمي جزء من العلوم الاجتماعية ، وهو بهذه الصفة لا يمكن أن يكون إلا نقداً بناءً . فليس هناك علم هدام ؛ هناك فقط الاستخدام المدمر للعلم أو لنتائجه . وبالتالي فإن النقد الاجتماعي العلمي يساعد الإنسان فقط في ظروف الحكم الذاتي كي يطبق نتائج العلم تطبيقاً سليماً على ممارسته وأهدافه ، ولكنه لا يستطيع أن يضع القيود على حقوقه في الحكم الذاتي وعلى التزاماته الديمقراطية .

والنقد الذي يتخلّى عن هذه المسئولية يقف في الحقيقة ، بعيداً عن الاشتراكية أو الحكم الذاتي ويوجه نشاطه – سواء أراد مثلاً أم لم يريدوا – نحو الصراع السياسي من أجل السلطة ، ونحو المحافظة على نظام الدولة السياسية – باختصار نحو نظام سيادي يغرس الإنسان عن وسائل الحكم الاجتماعي ودواجه .

وهو هو بالتحديد ما يعنيه النقد المدمر في ظروفنا .

وهنا أكرر مرة أخرى : بهذا الخصوص ليس هناك حَكْمٌ يمكنه أن يقرر بصورة معصومة عن الخطأ ما هو بنقد هدام وما هو بنقد بناء . بيد أن الفرق يمكن أن يكمن في نفس طبيعة الشيء . ولهذا السبب ، فإن مجرد الحياة نفسها ، مجردوعي ونشاط القوى الأكبر تقدمية ، وممارسة الناس في العلاقات المتبادلة والتطور الاجتماعي ، والتاريخ ، يمكن أن تتأثر بهذه العلاقات وأن تقومها . ويتوقف ما إذا كان نقد هدام معين سيثير نوعاً أو آخر من التدخل الاجتماعي ، أي ما إذا كان نقد ما سينظر إليه على أنه هدام في لحظة معطاة – عن حق أو غير حق – يتوقف على الظروف التي يتطور فيها مجتمع اشتراكي ما . ولكنه يتوقف في المثل الأول على المقدرة الذاتية ، على مستوى الوعي الاجتماعي والتزام القوى الاشتراكية ، أي على كل وسائل النشاط الاجتماعي وعلى مسؤوليتها الاشتراكية والديمقراطية والإنسانية –

وكذلك على النقد الاجتماعي الاشتراكي – ما إذا كانت هذه العمليات ستأخذ مجريها في حياة مسئولة وديمقراطية مشتركة للشعب ، وتمكن المجتمع من أن يتتجنب موقفاً يخلق توتراً سياسياً كبيراً ، ومن أن يصحح الأخطاء والقرارات المتسرعة والأغلاط ب مجرد حدوثها من خلال عملية التكيف الديمقراطي المتبادل .

وحقيقة أن مجتمعنا يتطور في اتجاه القضاء المتزايد الخدمة على كل من بقائيا المجتمع الطبيعي وبيروقراطية الدولة ، تخلق باستمرار الظروف المواتية لهذا الطريق الديمقراطي الآخر ، طريق السيادة الكاملة للتطور الاشتراكي . بيد أن مسئولية هذا الطريق أوذاك ينبغي أن يتحملها كل شخص ، أى كل أولئك الذين يتخدون القرارات وأولئك الذين ينقدونها . وكما أن متخدى القرارات يمكن أن يخلوا عن مسئوليّتهم تجاه النقد الاجتماعي ، فإن من ينقدون لا يمكن أن يفلتوا من مسئولية الآثار الاجتماعية لنقدّهم . وعلاوة على ذلك ، فكما يمكن لقيادة ثورية غير قابلة لللوم أخلاقياً وسياسياً أن تسبب تشویهات خطيرة للنظام السياسي وللعلاقات البشرية نتيجة لذغرها من أن يثير النقد اتجاهات معادية للاشراكية ، كذلك يمكن لنقد اجتماعي شديد الأمانة ذاتياً أن يصبح ، عند نقطة معينة في توازن القوى ، تهديداً مباشراً للمؤسسات الديمقراطية لحرية النقد ، بل حتى لتقدم الاشتراكية ، إذا ما كان يقود المجتمع دون إحساس بالمسئولية نحو طريق يضعف مقاومته للقوى الرجعية .

وبالنظر إلى أن مجتمعنا ما زال في مرحلة إقامة الأساس المادى والاجتماعى السياسى لاستقرار العلاقات الاشتراكية ، فإنه يمكن لهذا النزاع أن يتخذ في الوضع الراهن أبعاداً أكبر مما يكون له عادة ، أى أكبر مما يكون له لوأن مجتمعنا الاشتراكي كان أكثر استقراراً . وهذا السبب فإنه يمكن أن يحدث اليوم ، بل ويحدث بالفعل ، أن بعض النقاد الاجتماعيين ، الذين يتخدون من الناحية الذاتية بما لا يدع مجالا للشك مواقف اشتراكية ، يتبنون منهاهج نقدية مستعارة من ترسانة الدولة السياسية البورجوازية ، منهاهج تحول نقدّهم في الواقع إلى صراع سياسى ، صراع «الشلل» . ومن الناحية الأخرى ، ما زالت المطالبة بالتدخل الإداري تردد كثيراً ، ليس فقط ضد مثل مناهج النقد هذه وضد النقد الهدام ، وإنما أيضاً ضد النقد الاجتماعي بشكل عام .

وليس هناك شك من أن كلا في الاتجاهين نتاج طبيعي للتطور غير الكاف لمجتمعنا الاشتراكي ، أى لما يتواجد فيه من فئات وعلاقات اجتماعية منقرضة أو انتقالية . وهذه الاتجاهات يولد كل منها الآخر بصورة متبادلة . والأمر الذى يستحيل إنكاره أن الإجراءات الإدارية لا يمكن أن تحل بصورة دائمة أية مشكلة في مجال واقع الأمور الموضوعى ، لا في هذا ولا في أى مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية . ولذلك فإن كل محاولة لكتب النقد أو لإعادة « تربيته » بحيث يجعله يسمح بوجود العلاقات المنقرضة باسم مستقبل مجرد ، لن تؤدى في الظروف الراهنة إلا إلى زيادة حدة المشكلات السياسية الناشئة عن مثل هذه النزاعات . بيد أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من الناحية الأخرى أن النقد الذى هو التعبير عن علاقات منقرضة واتجاهات سياسية متأخرة ، أو النقد الذى يستعيir المنهج من ترسانة المجتمع الطبى ، المناهج التي لها جوهرياً نفس طابع الإجراءات الإدارية ، لابد وأن يثير في الظروف الراهنة رد الفعل المضاد ، بل وحتى حتمية اللجوء إلى الإجراءات الإدارية . ومن أجل أن يصبح النقد حرّاً بصورة متزايدة ، يكون مما لا غنى عنه أن يصبح أكثر إحساساً بالمسؤولية تجاه الصدق وتجاه جذوره الاشتراكية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الأساسية لوجود وتقديم المجتمع الاشتراكي .

ولا يقل النقد الأعمى الهدام خطراً بالنسبة للمجتمع الاشتراكي عن التدخل الإداري في صراع الآراء . وهذا هو السبب في أن كلاً منهما يشكل مبرراً للأخر . وبالتالي فعل الرغم من أنه صحيح أن الحياة نفسها تملئ سرعة وطرق حل هذا النزاع ، بدلاً من حكم منزه عن الخطأ أو صيغة قانونية ، إلا أن العامل الحاسم في كل هذا ما زال هو مسألة ما إذا كان الناس يدخلون في هذه النزاعات دون هدف ، بردود أفعال أناس عاجزين عن تصور محتوى العلاقات الاجتماعية ، أو أناس أنانيين أو ديماجوجيين متطلعين إلى السلطة ، أو أناس يفتقرن إلى الإقناع الحازم ويرغبون في أن يكونوا أصلاء بأى ثمن ، أو ما إذا كانوا يفعلون ذلك بشعور المسؤولية تجاه الإنسان والمجتمع الاشتراكي ، وبوعى بالأشياء والوسائل التي يمكن أن تؤدى إلى حل تقدمي لمشكلة معطاة . وهذا في الواقع هو التمايز الحقيقى بين النقد البناء والنقد الهدام . . .

النقد الأخلاقي المثالي

إن الإنسانية الحقة ليست وعظاً وتبشيراً ، كما أنها ليست قائمة على نظريات عما ينبغي أن يكون عليه الإنسان ، وإنما على الحقيقة الفعلية ، على الإنسان كما هو كائن في ظل الظروف التي يعيش فيها . ولذلك فإن النشاط الإنساني الحق لا يمكن أن يُسْوَى بينه وبين مجرد التبشير بالفضائل ، بل ينبغي أن يكون قادراً على تغيير البيئة الخبيثة بالإنسان وعلى تغيير العلاقات البشرية بحيث يخلق ظروفاً تفضي إلى نمو الممارسة والوعي الاجتماعييين الإنسانيين .

وبالنسبة للبرالية المعاصرة الثرارة ذات النزعة الإنسانية الزائفة عندنا ، تتخذ الأمور شكلاً مختلفاً . فهي لكونها تلفيقية من حيث مصادرها ، فإنها تفرز قوالب وصيغًا ونماذج كمالية بوساطة التجميع الميكانيكي للأفكار وتنتف الأفكار من كل أجزاء العالم والمحاولة المستمرة « لتفصيل » الإنسان على مقاس هذه القوالب و« الكليات » المستنبطة بشكل مصطنع .

وحيث إن الحياة لا تسير وفق هوى واضعى مثل هذه النظريات فإنهم يصابون دائماً بخيالية أمل في البشرية . وربما يكون في هذا شيء من التبسيط ، لكنه صحيح على الرغم من ذلك أنهم يصابون بخيالية أمل لأن المشكلات المتضمنة للعلاقات فيما بين الناس لم تحل في المجتمع الاشتراكي ؛ إنهم يصابون بخيالية أمل لأنه كنتيجة للتصنيع يرغب الإنسان في أن يحصل على منتجات المدينة الحديثة وأن يستمتع بها ؛ إنهم يصابون بخيالية أمل لأن الثورة لم تمهد السبيل لروح رفاقية مثالية بين الناس ؛ إنهم يصابون بخيالية أمل لأن الإنسان في ظل الاشتراكية ليس محفزاً ضد الأنانية ؛ إنهم يصابون بخيالية أمل بسبب سيادة النزعة التجارية في نظام توزيع الدخل طبقاً للعمل ؛ إنهم مصابون بخيالية أمل لأن عقلية بدائية محدودة غالباً ما تظهر في ظل نظام الحكم الذاتي ؛ إنهم يصابون بخيالية أمل لأن كل أعضاء جموع العاملين ليسوا نشيطين مائة في المائة في هيئات الإدارة العمالية ؛ إنهم يصابون بخيالية أمل لأن الناس يفضلون ركوب السيارات على المشي على الأقدام : وهكذا ... إلى مala نهاية .

وحيث إن خيبة الأمل و «الصدمة» قسمتان دائمتان في إدراكيهما للإنسان بوصفه كائناً ملماً ، وحيث إنهم لا يرغبون في أن يندمجوا ، أو عاجزون عن الاندماج ، في العالم الواقعي للكائنات البشرية حيث لا يستطيع الإنسان أن يحرر نفسه وأن يتطور باستمرار إلا عن طريق تغيير الأشياء المحيطة به ، فإن واصعى مثل هذه النظريات يتجهون إلى كائن بشري مجرد وغير موجود ، إلى تجرييدات «للإنسانية» بوصفها «نموذجاً» لكل ما يشكل الوجود الحقيقي للإنسان .

ومثل هذه النظرة للأشياء ، ومثل هذا التفسير للكائن البشري ، يتطلب أيضاً مفهوماً مختلفاً لمشكلة المسئولية البشرية في المجتمع ، مشكلة مسئولية الإنسان تجاه أخيه الإنسان . وهذه لم تعد مسئولية ملموسة ، لم تعد مسئولية تجاه تغيير الأشياء في مجتمع ما يخلق بالفعل الظروف التي تمكن الإنسان من أن يتخذ موقفاً اجتماعياً مختلفاً ، ومن أن يؤكد وعيه على نحو مختلف ، بل إن ذلك انحدار بالمسئولية إلى مستوى مسئولية الإنسان تجاه ذاته فحسب ، تجاه شيء مقدس مجرد «داخلي» في الإنسان؛ ويعني ذلك أن يعترف أمام نفسه فقط على أساس المبادئ الأبدية دون اعتبار الظروف الفعلية لصراع الإنسان وفيها وراء حدود نشاطه . وهذا حقيقة هروب من العلم ، من النظرة الثورية للمستقبل ومن النشاط الصحيح الخلاق ، إلى « الفلسف» مثالى عقيم بمعنى السوقية الكلمة .

وتنتهي النظريات السالفة الضرورة الموضوعية الكامنة في نفس طابع العلاقات بين الناس وفي علاقتهم المشتركة بالطبيعة ، التي يمكن للإنسان أن يؤثر فيها وأن يحولها إلى أداة طوع أمره وإلى مصدر أصيل للحرية . وعوضاً عن ذلك تظهر هناك ضرورة أخرى ، الضرورة الوحيدة المعترف بها – ضرورة الإنسان الداخلية التي يمكن تصوّرها بشكل شامل باعتبارها مسئولية واجباً تجاه الحيل الإيديولوجية الذاتية والعقائد الحامدة . وطبقاً مثل هذا التصور فإن الإنسان لا يتصرف بصورة صحيحة إلا عندما يكون مستقلاً استقلالاً كاملاً عن ضرورة الخارجية .

بيد أن هذه الضرورة الخارجية تظهر موضوعياً خلال اعتماد الإنسان الدائم على الطبيعة وعلى العلاقات الاجتماعية القائمة ، على الرغم من أن هذا الاعتماد – إذا ما تكلمنا من الناحية التاريخية – يتناقض باطراد . والصيغة المجردة حول الإنسانية

والحرية ، مثل هروبية كروزو وانسحابه إلى عالمه الخاص ، وعقدة الخوف التي تمنع الناس من تحمل أية مسؤولية أو تولى أية سلطة مهما كانت سهلة التوجيه ، و«الاعترافات» الشفهية التي لا تلتزم بأية مسؤولية تجاه موقف الآخرين أو تجاه نتائج مثل هذه الاعترافات في ظل توازن القوى الاجتماعية المعطى ، إلخ – هذا هو العالم الطوباوي للأوهام والخيال المجردة والتجرييدات المستنبطة التي ينبغي أن تولد منها العنقاء ، وهي التي يسمونها الإنسان الخير الحر.

وفي الحقيقة الفعلية فإن هذه الثرثرة المبالغ فيها لتنفيذ إلا في التستر على الاستسلام لكل ما هو مختلف ورجعي في المجتمع ، بل وعلى الدفع الإيديولوجي عن الاتجاهات المحافظة والرجعية .

وهذه إيديولوجية تجعل الإنسان سلبياً في النشاط الاجتماعي ، وتنعنه من تأكيد ذاته ، وتخضعه لمراكز «إبداع» ، «نخبات» و«مجموعات» بعيدة عنه وفي غير متناوله ؛ وباختصار إيديولوجية تغرب الإنسان بالدقة عن الإمكانيات والوسائل الموضوعية الوحيدة التي يستطيع بوساطتها أن يؤثر تأثيراً مباشراً في موقعه في المجتمع والنشاط الاجتماعي . وعلى الرغم من أن هذه النظريات تظهر في أغلب الأحوال تحت اسم «القضاء على الغرب» ، إلا أنها في الحقيقة الفعلية تسعى إلى الإبقاء على الغرب القائم .

والأثر الاجتماعي لهذه الإيديولوجية بالتالي على مثل هذه الدرجة من التجريد التي تبدو بها أصنامها . وليس من الضروري أننا نسب غورها في عمق الإدراك طابعها الأناني غير الديمقراطي المنصرف إلى ذاته . فمثل هذه الإيديولوجية يمكن أن تصبح بالتالي أداة للاستبداد السياسي ، ولكن لا يمكن أن تصبح قط أداة للحرية والإنسانية .

وكذلك لا يوجد شيء جديد في المحتوى النظري لهذا النقد الاجتماعي الأخلاقى المثالى . ومن الناحية الجوهرية تعد هذه النظريات إلى حد معين تفرعات «متمركسة» لفكرة أفلاطون عن «الحكم المثالى عن طريق الفلسفه» ، أو «الحكومة العمالية» عند كنفوسيوس ، أو «مدينة الإله» عند أو جستين ، و«كائن» هيد جر البشري ؟ كما ترتبط أيضاً بأعمال كثيرين من الفلاسفة الأخلاقيين المثاليين والمفكرين

السياسيين الذين يزخر بهم تاريخ الفكر البشري .

وقد تغير الدور التاريخي لمثل هذه الإيديولوجيات والنقد الاجتماعي القائم عليها بدرجة كبيرة خلال التاريخ . وكان في بعض الأحيان أداة للتقدم ومشاركة في صنع المستقبل ؛ وكان في أحيان أخرى أداة اجتماعية تربوية نافعة لتخفيض التزاعات الاجتماعية العدائية أو التناقضات بين الإرادة والقدرة ؛ وفي أحيان ثالثة ، وهي الحالة الغالبة أكثر من غيرها ، كانا أداة للاستبداد والتجهيل .

بيد أنه يمكن في اطمئنان أن يقال عن كل هذه النظريات إنها كانت تنظر إلى الإنسان منفصلاً عن العلاقات البشرية وعن العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، في ظل الوهم بأن الإنسان مستقل عن الضرورة الموضوعية وعن الأساس المادي للتطور الاجتماعي .

وعلاوة على ذلك فإنه بالنسبة لمثل هذه الفلسفة الأخلاقية كانت الممارسة تشكل عقبة أمام تحقيق «المثل» أكثر مما يشكل نوع العالم الذي يمكن للإنسان فيه باستمرار أن يُخلق من جديد في مستوى مادي وإنساني وثقافي وروحي وأخلاقي يزداد ارتفاعاً . ولذلك فإن هذه الفلسفة ، بصرف النظر عما لها من أهمية في تطور الفكر البشري والوعي الاجتماعي ، وعما يمكن أن تمارسه من تفؤذ على النشاط الاجتماعي للأجيال المختلفة — كانت على الرغم من ذلك أكثر التصاقاً بالدين منها بالعلم .

وليس في نيتها بالتأكيد أن أقلل من الأهمية الاجتماعية والثقافية الضخمة للتربيـة الأخـلـاقـية والـمعـنـويـة أو لاصـرـاع السـيـاسـي ضـد تـشوـيهـات من ذـلـكـ النـوعـ . فـماـ أـرـيدـ أنـ أـقـولـهـ هوـ ماـ يـليـ : أـولاـ ؛ إـنـ مجـالـ هـذـهـ العـوـامـلـ مـحـدـدـ وـمـشـرـوطـ تـارـيـخـيـاـ . ثـانـيـاـ ؛ إـنـ النـقـدـ الـاجـتمـاعـيـ القـائـمـ تـامـاـً أـوـ فـيـ المـحـلـ الـأـوـلـ عـلـىـ هـذـهـ العـوـامـلـ سـيـكـونـ بـالـضـرـورةـ مـحـدـودـاـً فـيـ وـاقـعـ الـأـمـرـ ، وـسـيـكـونـ فـيـ أـغـلـبـ الـأـحـوالـ عـقـيمـاـً تـامـاـً ، وـسـيـكـونـ حـتـىـ فـيـ ظـلـ ظـرـوفـ مـعـيـنةـ رـجـعـيـاـ بـصـورـةـ مـلـحوـظـةـ . ثـالـثـاـ ؛ إـنـ التـرـبـيـةـ الـأـخـلـاقـيـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الـجـمـعـ وـالـنـقـدـ الـاجـتمـاعـيـ المؤـسـسـ عـلـىـ عـلـمـ الـأـخـلـاقـ سـيـكـونـ أـكـثـرـ نـجـاحـاـ بـقـدـرـ اـسـتـنـادـهـماـ المـهـاـسـكـ إـلـىـ الـاعـتـرـافـ الـأـصـيـلـ بـالـضـرـورةـ الـمـوـضـوـعـيـةـ وـبـتـلـكـ الـعـوـامـلـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ تـكـوـنـ دـوـنـ غـيرـهـاـ فـيـ ظـلـ ظـرـوفـ مـعـيـنةـ — بـسـبـبـ مـكـانـهـاـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـخـاصـيـةـ — هـيـ الـعـوـامـلـ الـقـادـرـةـ عـلـىـ تـغـيـيرـ الـظـرـوفـ الـتـيـ يـعـيـشـ فـيـهاـ

الإنسان ، أو بعبارة أخرى ، على ضمان تطورها التقدمي .

والاتجاه الذاتي في النقد القائم على حقائق أخلاقية أبدية أو على مواضع إكليريكية لم يغير قط شيئاً من تلقاء نفسه ، بل على العكس فإنه غالباً ما يعمل على الإبقاء على واقع الأمور القائم . ولم يتحقق مثل هذا النشاط دوراً اجتماعياً تقدمياً ولم يسفر عن نتائج عملية إلا عندما كان جزءاً لا يتجزأ من حركات اجتماعية تاريخية تقدمية عظيمة . وفي التحليل الأخير لم يكن الإصلاح الديني في سلوفينيا تقدماً بسبب التغيرات التي حدثت في خدمات الكنيسة أو في الدور الأخلاقي والسياسي للكنيسة ، وإنما بسبب أنه أصبح الإيديولوجية لحركة شعبية ثورية جعلت الحاجات والمصالح الاجتماعية للقوى الاجتماعية التقدمية في مقدمة التطورات الاجتماعية . والعكس بالعكس ، في أثناء المرحلة الانتقالية من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية ، عندما كان العقاديدون الكاثوليك الذين يتبعون تعاليم أو جستين يدينون الربا بوصفه عملاً غير أخلاقي ، فإنهم كانوا دون شك على صواب بقدر ما كان الأمر يتعلق بأخلاقيات مقرضي النقود . وعلى الرغم من ذلك فإن نقدتهم الأخلاقية كان في محل الأول يخدم مصالح النظام الإقطاعي في دفاعه ضد الضغط المتنامي من جانب الاتجاهات الرأسمالية الناشئة .

وأنا عندما أتكلم بطريقة نقدية عن « الإنسانية المجردة » و « الليبرالية المجردة » ، كما تظهران في بلادنا ، فإني لا أقصد أن أقول بأية حال بأن مثل هذه المظاهر الإيديولوجية هي في حد ذاتها مظاهر سلبية . فهي على العكس أحد المكونات الدائمة لجهد الإنسان من أجل أن يعيد خلق نفسه عند مستوى أرقى من التحرر من القوى العميماء للعالم المادي .

وكثيراً ما عبرت هذه التطلعات والأفكار عن نظرية الإنسان الخاصة للمستقبل . وكانت موجودة بصورة فعالة في المجتمع والثقافة القديمتين ، تماماً كما هي ظاهرة في المجتمع والثقافة المعاصرتين . وبصرف النظر عما إذا كانت مجردة وطوباوية ، وخارجية عن نطاق هذا العالم ، وداخل إطار « مملكة الآلهة » – أو ما إذا كان يعبر عنها بشعارات ثورية عن العدالة المقدسة والحرية والإخاء والمساواة ، إلخ ، فإنها كانت دائماً عاملاً قوياً للتطور الاجتماعي والتقدم البشري . ولذلك فقد تبنتها –

بتفسيرات مختلفة — حركات ثورية وتقديمية ، وكذلك أكثر الأنظمة الاستبدادية خبيأً حيث كانت تحاول أن تبرر أفعالها بحرص مزعوم على الإنسانية .

ولذلك فإن الدور الاجتماعي التقدمي بصورة أصلية لا يمكن أن يعزى إلا إلى المظاهر الإنسانية التي توحد قواها — عن عمد أم بطريقة تلقائية — مع المصالح والطبقات والاتجاهات والعوامل الاجتماعية التي تشكل موضوعياً في ظل ظروف تاريخية ومعطاة ، الممثل الممكن الوحيد للتقدم الاجتماعي ، والتي تفتح آفاقاً جديدة أمام مزيد من صبغ المجتمع بالصبغة الإنسانية .

ونقدنا للاتجاه الإيديولوجي الذي نسميه الإنسانية المجردة ليس بالتالي نقداً لرؤى المستقبل ، الرؤى الإنسانية للمستقبل ، أو لأحلام المستقبل . فهذه جزء لا يتجزأ من القوة الحركة التي تكمن خلف الإبداع الاجتماعي للإنسان . وما ننقده في هذه الإيديولوجية هو الجهل والتزعة المحافظة وضيق الأفق السوقي والعقم والثرة القاحلة التي تسنم بها اتجاهات تستغيث بالإنسانية الليبرالية ، في حين تظل مرتبطة في الممارسة اليومية بتلك التيارات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تميل إلى عرقلة تقدم المجتمع نحو إنجاز أشكال وعلاقات جديدة هي في ظل الظروف المعينة الأشكال وال العلاقات الوحيدة القادرة على خلق أساس أكثر سلاماً لصبغ العلاقات بين الناس في المستقبل بصبغة إنسانية ليبرالية .

النقد والصراع السياسي

لقد أبرزنا مرات متعددة هنا أن النزاع بين الممارسة الاجتماعية والنقد لا يمكن حله بالبحث عن حكم متنه عن الخطأ ، حيث إن كل تحكيم يمكن أن يتحول بسهولة إلى عقائدية جامدة وإلى استبداد سياسي . وهذا السبب فإن العلاقات الديمقراطية التي يمكن أن يجد فيها النقد وصراع الرأي أكبر قدر ممكن من التعبير الحر ، تمثل شرطاً لوجود وتقدير المجتمع الاشتراكي .

بيد أن هذا لا يحسم كل المشكلات ، فكما قررنا من قبل فإنه لا توجد فقط مسألة البعد الحقيقى للحق الشكلى لحرية النقد ، وإنما توجد أيضاً مسألة علاقة

المحتوى الحقيقى للنقد بالحرية ، أى بالتقدم الاجتماعى . وترتبط هذه المسألة بدورها ربطاً مباشراً النقد الاجتماعى بالصراع السياسى و بتوازن القوة بين القوى الاجتماعية المتعارضة . وإذا لم تكن القوى التقدمية فى مجتمعنا الاشتراكى محايده مثل رئيس الجلسات فى البرلمان البريطانى ، بل كانت ممثلة للاحتجاهات الاجتماعية المحددة بوضوح ، أى الاحتجاهات الاجتماعية الاشتراكية ، فإنه يكون من الواضح عندئذ أنها لا تستطيع أن تقصى نفسها على دفاع شكلى بحث عن حرية النقد . وذلك لأن المشكلات الاجتماعية ، في الظروف الراهنة ، لا يمكن أن تحل بطريقة تقدمية بمجرد استخدام بعض صيغ « مثالية » ديمقراطية في النظام السياسى . فهذه الصيغة تتحول بسهولة في أغلب الأحوال إلى سلاح للصراع من أجل مصلحة معادية للاشتراكية ، ويمكن أن يؤدي هذا ، في ظل الظروف السائدة ، إلى تشويهات في تطور العلاقات الاشتراكية بين الناس .

إن الممارسة الاجتماعية الاشتراكية المنظمة – بتوحيدها بين إدراك الإنسان العامل لصالحه الشخصية وخبرته وتعلمهاته اليومية وبين النتائج الشاملة للنشاطات الاجتماعية والعلمية والثقافية – هي وحدها التي تستطيع مساعدتنا على أن نجد خرجاً من هذه المخاطر .

ومهما تكن الأشكال الديمقراطية الجوهرية بالنسبة لتقدير الإنسان وحريته ، فإنها لا تضمن أوتوماتيكياً تقدم المجتمع الاشتراكى . ونحن هنا نشير في محل الأول إلى مسألة ما تستطيع القوى الاشتراكية الأكثر تقدمية ، ذاتياً وعن طريق قوتها الاجتماعية والسياسية ، أن تقدمه حقاً للأشكال الديمقراطية ، مسألة ما يقدمه بالفعل توازن القوى في المجتمع . وينبغى أن يظل هذا الاعتبار أيضاً ماثلاً في الأذهان ، وليس فقط حقيقة أن هذه القوى ينبغي أن تناضل من أجل إقامة مثل هذه الأشكال . ولا يمثل كل مطلب من أجل الحرية أوتوماتيكياً النضال من أجل الحرية . فالفاشية أيضاً قد طالبت بالحرية كى تدعم صفوفها . وبالمثل فإن كل نقد لا يمثل حقيقة الواقع المعطى ، كما لا يمثل جهداً وإسهاماً واقعيين بالنسبة للتغيير الاجتماعي لذلك الوضع .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن حجاجاً شكلياً غالباً ما تسمع في بلادنا يمكن

إيجازها بصورة تقريرية على النحو التالي : إن الديمقراطية جزء مكمل لا ينفصل عن الاشتراكية ، ولذلك لا ينبغي أن نوجد تميزات بين الموقع الاجتماعي لهذا النقد أو ذاك .

وينسى أولئك المثقلون بمثل هذا الإيمان الساذج بالقوة الاجتماعية للصيغ ، قبل كل شيء ، أن الموقف تجاه شكل ديمقراطي — وهو ما يعد وسيلة جوهرية في صراع الآراء — إنما هو شيء ، وأن الموقف تجاه نمط معين من النقد الاجتماعي هو في الحقيقة الموقف تجاه المحتوى والجواهر الموضوعيين للاتجاهات الاجتماعية وتجاه توازن القوى الاجتماعية التي تتوقف عليها هذه الاتجاهات . وفضلاً عن ذلك ، فإن الأحداث الاجتماعية التاريخية لا يوجهها مقدار النقد الذي كان موجوداً في وقت معطى ولا الأشكال التي عبرت عنه ، وإنما يوجهها اعتبار ما إذا كان هذا النوع من النقد قادراً على التغيير الحقيقي والهوض بالأمور بمعنى التقدم والإنساني . ويتوقف هذا بطبيعة الحال على نوع النقد .

ثانياً ؛ إن هؤلاء الديمقراطيين الشكليين ينسون أن أي مجتمع اشتراكي في أيامنا ليس نظاماً اجتماعياً وديمقراطياً منظماً ومشكلاً بطريقة نهائية ، باختصار نظاماً يمكن أن يقام بمقتضى مرسم مصحوب بإعلان بعض الصيغ الديمقراطية الليبرالية والإنسانية والتي تدعو للمساواة . وليس محتوى مشكلة الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ما إذا كنا سنجد أكثر الصيغ المثالية ليبرالية وإنسانية — ولو أن هذه كانت المشكلة الوحيدة ، لكن العالم قد أصبح مجتمعاً مثالياً منذ أمد بعيد — وإنما محتوى المشكلة هو نوع المصلحة الاجتماعية والقوى الاجتماعية التي ستظهر بعد إعلان مثل هذه الصيغ ، ومدى قوتها الموضوعية والذاتية ، وبالتالي فإن الموضوع المحوري لجتمعنا ليس هو الديمقراطية بوصفها صيغة نظرية غير قابلة للتغيير ، وإنما الديمقراطية التي هي التعبير العضوي عن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الاشتراكية بين الناس . ويتوقف تطور وتدعم مثل هذه الديمقراطية قبل كل شيء على مقدرة وقوية القوى الاشتراكية الأكثر تقدمية على أن تناضل بنجاح ليس فقط من أجل أشكال ديمقراطية ، وإنما أيضاً من أجل بنيان اشتراكى حقيقى للقوى الاجتماعية داخل إطار تلك الأشكال .

وما دام التغلب على النزعة المخافطة التي تكمن في طبيعة الشخصية البشرية وردود الأفعال البشرية ، هو النقطة محل البحث ، أو حيث تكون التزاعات فيما يتعلق باتجاهات المساعي الخلاقية هي الأمر المعنى ، فإن حرية عريضة للنقد تكون هي الإطار الطبيعي للاتجاهات الإيديولوجية والسياسية في المجتمع الإشتراكي . وكل حكم يدعى لنفسه احتكاراً في «تحديد» الصدق سيصبح ، إن عاجلاً أو آجلاً ، عقبة في سبيل التقدم .

بيد أن الموقف يختلف فيما يتعلق بنزاع يضعف البنيان الاشتراكي للنظام الاجتماعي والسياسي ، نزاع يشوه ويهدد وجوده لأن يضعف على وجه التحديد تلك العوامل والمصالح الاجتماعية التي يمكن موضعياً أن تكون الوسائل الوحيدة للعلاقات الاجتماعية الاشتراكية في الظروف الراهنة . وأنا أشير هنا إلى عوامل ومصالح على غرار المصلحة الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة ولطبيعتها ودورها الاجتماعي القيادي ، والحكم الذاتي الاجتماعي بوصفه التعبير الديمقراطي عن ذلك الدور ، والملكية الاجتماعية وعلاقات الإنتاج الاشتراكية وتوزيع الدخل طبقاً للعمل المبذول ، و العلاقات بين القوميات ، إلخ . ويثير مثل هذا النزاع بالضرورة صراعاً سياسياً لأن توازن القوى يفرض أشكاله الخاصة للصراع . وتتغير وسائل وأشكال هذا الصراع تمشياً مع حدة التناقضات الاجتماعية السياسية العدائية المعينة . بيد أن النقد الاجتماعي الذي يصبح أداة مثل هذا الصراع السياسي محظوظ عليه أن يشارك هذا الصراع مصيره .

وفي هذه النقطة ، فإن الأشكال الديمقراطية في حد ذاتها ليست حاسمة ، على الرغم من أنها تلعب دوراً أكثر أهمية نسبياً عندما تصبح تقليدية عنها عندما لا يكون الأمر كذلك . والعامل الحاسم هو القوى الاجتماعية الحية ، أي الناس ، بما يتماشى مع مصالحهم ومع توازن القوة بين القوى الاجتماعية السائدة . وقد كان الناس قي تطورهم التاريخي يبندون دائماً دون تردد تلك الصيغ التي أصبحت أضيق من أن تستوعب نشاطهم الاجتماعي ، بشرط أن يكونوا من القوة بما يكفي لأن يفعلوا ذلك .

فمثلاً لم يتردد المدافعون الأصالة عن الديمقراطية البرلمانية الإنجليزية على جزيرتهم مطلقاً في الاتجاه حتى إلى أكثر الأساليب قهراً وبعداً عن الديمocraticية

للدفاع عن الإمبراطورية الاستعمارية التي كانت دعامة النظام السياسي القائم على جزيرتهم – طالما كان توازن القوة يسمح بذلك.

واليوم أيضاً لا يتعدد أبطال «العالم الحر» على الإطلاق ، في قيتنام وساندومينجو وأى مكان آخر ، في أن يحرموا الشعب بالقوة المسلحة من حقه في أن يقرر مصيره بحرية ، وليس ذلك بغرض الدفاع عن صيغهم حول «الحرية» وإنما بغرض الدفاع عن مضمونهم الاجتماعي الاقتصادي الخاص بهذه الصيغ.

وأخيراً فإن كل شخص يعلم أن البقايا السياسية لفاهيم المجتمع اليوغسلافي فيما قبل الحرب التي تناضل اليوم ضد الاشتراكية باسم «الحرية» و«الديمقراطية» وغيرها ، لا تناضل من أجل إعادة تلك العلاقات الاجتماعية والسياسية التي هي نفي لكل حرية .

ويترتب على ذلك بالفعل أن القوى الاشتراكية الموجهة ، في المعضلات الاجتماعية السياسية الحاسمة التي دفع بها الصراع السياسي في الظروف الراهنة مجتمعنا الاشتراكي إلى المقدمة ، يمكن أن تظهر في آن واحد نكوصاً للوعي الاجتماعي ومقدرة غير كافية للنشاط التقدمي ، وذلك إذا قهرت النقد الاجتماعي التقدمي دفاعاً عن العقائدية المحافظة والتكنوقратية والاستاتيكية والاحتكار السياسي إلخ ، كما لو كانت تسمح لنفسها – كنتيجة لليبرالية الشكلية والأوهام وقدان الاتجاه الذي تخلقها الصيغ المجردة – بأن تفقد اتصالها بالمصالح الثورية الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة ، وبذلك تخلق إمكانيات تشويه العلاقات الاشتراكية أو النشاط السياسي للقوى الرجعية . فالشكلية إذن ليست فقط المعيار الأبدى للسوق العادى الذى يرغب فى أن يعيش فى عالم خيالى خاص به ، حيث يسود السلام وتحتفى المشكلات ، وإنما هى فى العادة أيضاً منفذة «عقوبة الرب» جزاء ضيق الأفق . ولذلك فليس من قبيل الصدفة بأية حال أن أعضاء «نادى بيتوفى» المجرى ، بشكليتهم الليبرالية ، قد تعرضوا لفضح تاريخى مرؤع أكثر مما تعرض له استبداد ستالين ، أعنى أنهم قد خلقوا فرصة لظهور شبح الثورة المضادة ، وذلك أمر لم يفعله ستالين .

وفي داخل الإطار والظروف التي يعيش فيها مجتمعنا الاشتراكي اليوم ويتطور

ما زالت هذه المشكلة قائمة دون شك ، وهذا السبب فهى تمارس ضغطاً محدداً على تطور الديمقراطية عندنا ، كما أنها تزداد حدة بشكل خاص بسبب تأثير التناقضات العدائية والمصالح العالمية على مجتمعنا .

ونتيجة لذلك فإن هذا الضغط يؤدى من ناحية إلى التقيد الذى لا مبرره لبعض جوانب الديمقراطية الشكلية ، وهو تقيد ضرورى في الصراع ضد دعاتها ، في حين أنه يشجع من الناحية الأخرى على تدعيم الاتجاهات المحافظة المعادية للديمقراطية في البنية الاجتماعية الاشتراكى نفسه .

ومثل هذه المواقف تفرض في بعض الأحيان الحاجة إلى ما يسمى «إجراءات إدارية» ضد النقد الاجتماعي ذى الطابع المعادى للاشتراكية ، وذلك عندما يصبح مثل هذا النقد سلاح الصراع السياسى . بيد أنه مهما تكن مثل هذه الإجراءات سليمة ولا غنى عنها في بعض الأحيان ، فإنها يمكن أيضاً أن تكون نتيجة تقديرات خاطئة وضيق أفق عقائدى وغير ذلك من الاتجاهات غير الديمقراطية في حياتنا الاجتماعية . ولذلك فإن مثل هذه الإجراءات غالباً ما لا يقتصر أثرها على المجال المطلوب فحسب ، بل يمكن أن يتحول إلى مصدر لتأثيرات معادية للديمقراطية في الحياة الاجتماعية بأسرها .

لكل هذه الأسباب فإن خطر الضغط الداخلى والخارجي وخطر النقد المعادى للاشتراكية في بلادنا لا يكمن في إمكانية إعادة العلاقات الاجتماعية القديمة بقدر ما يكمن فيما لهذا الضغط من أثر على تدعيم كل ما هو انتقالي ومحافظ وغير ديمقراطي في مجتمعنا .

ومنذ بضع مئات من السنين كان النقد الاجتماعي الذى يهدف إلى الدفاع عن النظام الإقطاعى مازال يمارس ضغطاً كبيراً ضد تدعيم الديمقراطية في بلدان أوربية كثيرة . ولم تمض سوى بضع عشرات من السنين حتى كان مثل هذا النقد مداعاة للسخرية ، مثله في ذلك مثل النقد الذى وجده المدافعون عن نظرية بطليموس إلى نظرية كوبزيكوس . وهكذا فإن ضغطه على تطور الديمقراطية الأوروبية قد انهى أجله . أو فلنأخذ مثلاً من بلادنا . فبالأمس عندما كانت مسألة «هل

تكون (الثورة) أولاً تكون» ، مسألة لم تقرر بعد بالنسبة لثورتنا ، كان على القوى الاشتراكية أن تستخدم في صراعها أسلحة تختلف عن تلك التي تستخدمها اليوم ، حيث النظام الاشتراكي قد أصبح أكثر استقراراً بدرجة هائلة . ومرة أخرى في المستقبل ، مع الاستقرار المتنامي للعلاقات الاشتراكية والديمقراطية ، ستصبح هذه المشكلة أقل حدة بكثير ، حتى تصبح الظروف الاجتماعية على درجة من الاستقرار يجعل في الإمكان ، كما قال لينين بطريقة رمزية ، أن تكون لدينا منصة خطابة عند كل ناصية من نواصي الشوارع .

ييد أنها لا بد أن ننتزع هذه الظروف ، لا بالكلمات والإعلان الليبرالي فقط ، وإنما قبل كل شيء بخلق مثل هذه العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين الناس والأمم التي توفر أساساً سليماً لأشكال ديمقراطية مستقرة للحياة الاجتماعية . ولكي تبلغ هذا الهدف ، فلا بد أن نفعل ما هو أكبر بكثير من مجرد الإعراب عن الرغبات .

وأحد عوامل مثل هذا التقدم هو النضال الداعوب ضد النقد الاجتماعي المستند إلى م الواقع رجعية ، وكذلك ضد النقد الاجتماعي الذي لايرغب في مراعاة « قواعد اللعبة » في نظام الحكم الذاتي الاشتراكي الديمقراطي .

الفصل الرابع

حرية النقد

كما هي الحال في كثير من العلاقات الاجتماعية التاريخية الأخرى ، حول النقاد الاجتماعيون الذاتيون « حرية النقد » عندنا أيضاً إلى صيغة مجردة إستاتيكية منعزلة عن الزمان والمكان ، وبالمثل تقوم التفسيرات المختلفة لهذه الفكرة بتوفير الأساس لمطالب متنوعة بحرية النقد .

وتدرج هذه المطالب من المطالب الشكلية المختصة والتلفيقات الليبرالية الفوضوية إلى تلك التي قد تصل فعلاً إلى حد التطلع لاسترجاع النظام البورجوازي .

وأنا لا أقصد أن أنكر أن ممارستنا الاجتماعية كثيراً ما تحد من حرية النقد لغير ما داع وبشكل ضار ، وأن مثل هذه الاتجاهات تستحق أن نشجبها ، وإنما يجب ألا ننسى من ناحية أخرى أن أبعاد حرية النقد ورسوخها إنما تتوقف في محل الأول على رسوخ البنيان الاجتماعي الأساسي ، وطالما كان هذا البنيان الأساسي نفسه معرضآ للنقد ، الذي يكون عن عمد أو عن غير وعي سلاحاً للصراع السياسي ضد هذا البنيان ، فإن مؤسسات حرية النقد إنما تتعرض لضغط دائم ، وهذا الضغط إما أن يكون له ما يبرره باعتباره موجهاً بهدف الدفاع عن النظام الاشتراكي ، أو ليس له ما يبرره حين يتخذ كذرية للدفاع غير النبدي عن قرارات ذاتية أو مصالح نوعية .

إن النقد الاجتماعي الذي يصبح ذيلاً أو سلاحاً لصراع سياسي يشن من موقع معادية للاشتراكية إنما يتعارض مع التوجيه الأساسي لحياتنا الاجتماعية ، ومن هنا فلا مفر أمام الممارسة الاجتماعية الاشتراكية من الوقوف في وجهه . وفي ظل ظروفنا فإن مثل هذا النقد لا يمكن أن يكون نقداً « حرّاً » ، تماماً كما لا يمكن أن يكون الصراع السياسي لاستعادة العلاقات الاجتماعية السابقة « حرّاً » بدوره .

إن تفسير حرية النقد كشيء مطلق ، كمقدمة منعزلة عن التوازن الفعلى للقوى الاجتماعية وخارج نطاقه ، سوف يكون في الحقيقة وهماً عظيماً أو مناورة سياسية ساذجة للغاية. ومن الواضح أن المسألة ليست مسألة مبدأ ، ولا هي مسألة نظرية بحثة ، بل هي بشكل واضح مشكلة عملية من مشكلات العلاقات السياسية في المجتمع .

وكثيراً ما يقال إن الحرية تتني في اللحظة التي تكون فيها ممنوعة من قبل شخص آخر ، أو بمجرد أن تفرض عليها قيود من أي نوع ، وهكذا دواليك . وغالباً ما تكون هذه الكلمات المؤثرة صادقة تماماً ، بل إنها تستعار في بعض الأحيان من كتابات ماركس . ولكنها تبرهن بالضبط عكس ما تسعى لإثباته ، إنها تبرهن أنه لا يوجد في المجتمع ذلك الشيء الذي يسمى الحرية المطلقة أو غير المحدودة . فحيث يعتمد الناس بعضهم على بعض ويتحملون المسئولية فيما بينهم لا يمكن أن توجد حرية غير محدودة . فطبيعة هذا الاعتماد نفسها هي أيضاً التي تحدد وتعين الأبعاد الفعلية للحرية بالنسبة للطبقات المختلفة وبالنسبة للأفراد في هذه العلاقات . وعلى ذلك حتى في النظام الديمقراطي «الأمثل» سيكون الإنسان أقل حرية بقدر ما يحد هو من حرية الآخرين لصالح حريته النسبية الخاصة . إن روبنصون كروزو وحده هو الذي كان حراً حرية مطلقة حين كان بمفرده ، بيد أنه لهذا السبب كان أقل حرية إزاء قوى الطبيعة .

إن نقطة الضعف في الدعاوى الليبرالية المجردة عن حرية النقد هي عمى دعاتها عن حقيقة أن تحقيق هذا المبدأ إنما هو أمر مشروط اجتماعياً وتاريخياً ، وأنه يتوقف على توازن القوى الاجتماعية . إن أمثال هؤلاء المفسرين لحرية النقد وحرية المجتمع بشكل عام لا يرون الإنسان إلا بوصفه فرداً ، ينتزعونه من المحتوى المادي للعلاقات الاجتماعية ومن الطبيعة ، وهو ما تقوم عليه هذه العلاقات . إن جوهر الإنسان عندهم هو «الجوهر الذاتي» لكاين هيدجر الذي يسمون في علاقته إزاء المجتمع والطبيعة ، ولا يكون المجتمع أو الطبيعة بالنسبة له – من الناحية الفعلية – إلا مجرد أداة وبيئة خارجية . إنهم باختصار ينسبون للإنسان صفات مقدسة ، صفات لكاين يمكن عزله وانتزاعه من الظروف المادية الموضوعية التي هي بالفعل جوهر

وجوده . إنهم لا يستطيعون أن يروا الإنسان بوصفه كائناً تدفعه مصلحته الاجتماعية إلى أن يكون ملتزماً بشدة في تناقضات اجتماعية عدائية بغض النظر عن إرادته أو مستوى وعيه ، كائناً مجبراً وبالتالي في ظل ظروف معينة على أن يتصرف كجزء من جماعة اجتماعية حتى حين يريد وકأنه يتصرف كفرد ، فلا يمكن أن يوجد كائن بشري منعزل . إن الإنسان يوجد فقط في علاقة مع الطبيعة والمجتمع ، ولا يمكن أن يعيش في الطبيعة والمجتمع دون أن يخضع نفسه على الدوام لقوانينهما . وإذا يخضع الإنسان نفسه على هذا النحو لتلك القوانين ، وعن طريق النشاط العملي القائم على الإدراك المتنامي لها ، يستطيع أن يحولها لمصلحته . إن هؤلاء الذين يبحثون عن الإنسان في صورة مجردة ، خارج هذه العلاقات وبعيداً عنها إنما يبحثون من الناحية الفعلية عن إله أو يحاولون أن « يحولوا » الإنسان نفسه إلى إله .

إن الإنسان لا يستطيع أن يغير العالم وأن يغير نفسه وفقاً لصورة مقدسة مستقرة في داخله ، إنه يستطيع أن يفعل ذلك فقط عن طريق تغيير الأشياء فيما حوله ، وبذلك يعبد الطريق أمام علاقات بشرية مختلفة . ولما كان الإنسان ليس بإله بل هو جزء من مجتمع ، كما هو جزء من الطبيعة أيضاً ، مما يفرض عليه درجة معينة من التبعية ، ويفرض عليه قوانين معينة ، وعلى هذا النحو يؤثر في طابع العلاقات الاجتماعية ، فإن ما تخلقه يد الإنسان لا يمكن أن يكون كاملاً أو مثالياً أو نهائياً . وهكذا بالمثل لا يمكن أن تكون الحرية أو الإنسانية كاملة . بيد أن ذلك ليس هو الأمر الجوهري فيما يتعلق بالدور الإبداعي للإنسان في المجتمع ، فالشيء الجوهري بهذا الصدد هو التقدم نحو الهدف الذي يرنو الإنسان إليه . إنه المكان الذي يحتله الإنسان وتحتلها الطبقات ويحتله مطلب الحرية في هذا التقدم . وبالتالي ، فالحرية أيضاً هي سلاح للإنسان ، سلاح له في صراعه . إن المعالجة الليبرالية الزائفة المجردة للحرية يمكن أن تحول الحرية ، في ظل ظروف معينة ، إلى قيد يمكنه على وجه الدقة أن يعرقل تلك العمليات التي هي وحدتها القادرة على أن تمنع الإنسان حرية تتسع أبعادها باستمرار .

وهذا هو الخطر الذي يفصل الموقف الخلاق العلمي التجاري عن نهج البحث

عن إله . وهذا هو ما يجعل كلمات كيرليزا* في مسرحيته «أريسيوس» القائلة : «إنها ما زالت مجرد يد قرد . . .» تعبّر عن ثقة أكبر في الإنسان ، وعن موقف أكثر إنسانية مما يعبر عنه «الليبراليون» و «الإنسانيون» الزائفون الذين يصرّون على أن يقوموا الإنسان في المجتمع بمقاييس صناعية وبمثيل وصيغ مجردة ، والذين يخيب أملهم في الإنسان باستمرار لأنهم ينظرون إلى مظاهر واقع الأمور الموضوعي باعتبارها صفات وردائل الإنسان الذاتية .

إن مثل هذا النهج نموذج لطريقة التفكير الميتافيزيقية ، فالنظر إلى الأشياء التي تتمثل في سماتها الخارجية باعتبارها متطابقة جوهرياً سمة مميزة لهذه الطريقة في التفكير . كما أنها لا تضع أية فروق فيما يتعلق بمستوى التطور النوعي لظاهرة ؛ وبمعنى آخر ، فالشيء لديها إما أن يوجد أو لا يوجد ، ويترتب على هذه النّظرية أن الحرية إما توجد بوصفها حرية مطلقة ، أو لا توجد على الإطلاق . لأنه طبقاً لهذا التصور يكون الإنسان شيئاً مُجرداً منعزلًا عن كل ما يشكل وجوده الحقيقي ، وتكون كل وسائل نشاط الإنسان الاجتماعي تجرييدات واضحة منعزلة تماماً عن جوهر علاقاته الواقعية والمادية من ناحية ، وعن موقف الإنسان تجاه الطبيعة من الناحية الأخرى ، وبمعنى آخر تجرييد منعزل عن علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع ، وكذلك عن تطور القوى الإنتاجية ، أي عن سلوك الإنسان طبقاً لقوانين الطبيعة .

إلا أن حقيقة الأمر هي أن طابع وتوزيع و «أبعاد» الحرية إنما تتوقف في محل الأول على طابع العلاقات الاجتماعية وعلى القوة النسبية للقوى الاجتماعية في هذه العلاقات . ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان هناك كل هذا العدد الكبير من النظم السياسية المختلفة في العالم . إن النضال من أجل أبعاد أوسع للحرية الديمocrاطية إنما يعني النضال من أجل علاقات اجتماعية اشتراكية أكثر تطواراً ، وبالدرجة الأولى عن طريق السعي لخلق الإمكانيات الموضوعية التي تجعل تقدم مثل هذه العلاقات أمراً ممكناً وتعجل به . ومن المؤكد أن الإنسان سوف يصبح

* ميروسلاف كيرليزا واحد من أبرز الكتابيوغوسلاف ، وهو مشهور بوجه خاص بأعماله المسرحية ، ومسرحيته «أريسيوس» أو «أسطورة القديس أنسيلا» هي واحدة من أشهر مسرحياته .

«أكثر حرية» في ظل «ظروف» تتميز بمستوى عال من القوى العلمية والتكنولوجية والإنتاجية ، في ظل ظروف يقل فيها إلى الحد الأدنى ما يبذله من عمل لضمان حياته ، وحيث يصبح الإنسان قادراً على أن يشبع دون قيود حاجاته الأكثر ضرورة على الأقل بشكل أفضل مما كان قادراً على أن يفعله في ظل ظروف الثنائي ساعات عمل في اليوم ، ظروف توزيع الدخل طبقاً للعمل المبذول . وليس من قبيل الصدفة بأية حال ، ولا هو مظهر من مظاهر التقدمية الذاتية أو التخلف ، أن تكون المؤسسات الديمقراطية المستقرة نسبياً قد خلقت داخل إطار المنطقة المحدودة لحاضر العالم الإمبريالي ، في حين يسود في الجزء الأكبر من العالم المتاخر اقتصادياً مثل هذا التوتر الداخلي الذي يجعل المؤسسات البرلمانية الغربية شيئاً عسير المنال .

بيد أن هذا لا يعني أن إرادة أولئك الذين يصممون على النضال من أجل أبعد ديمقراطية أوسع ومن أجل الحرية الفردية للإنسان لا تلعب أى دور مهما كان ، بل على العكس فلكي يصبح «الهدف» جزءاً من «وجود الإنسان» لابد أن يجد له أيضاً تعبيراً في الوعي ، في النشاط الاجتماعي الذاتي للإنسان . إن التكنوقراطية والبيروقراطية ، وأواصر القربي المحافظة بواقع الأمور القائم ، والدفاع عن مصالح ضيقة معينة ، ووجهات النظر المختلفة ، وما شابه ذلك من ظواهر في المجتمع الاشتراكي ، هي بلا شك مصدر للمقاومة الذاتية ضد الديمقراطية والحرية الفردية .

وبالتالي في المجتمع الاشتراكي أيضاً يتبعين على القوى الأكثر تقدمية أن تسعى بتبصر للتغلب على هذه المقاومة ، وللوفاء بطلع الإنسان إلى الحرية ، وخلق مؤسسات ديمقراطية ملائمة . ولا يعني هذا إنكاراً – بل هو بالأحرى تأكيد – لأن الصراع من أجل تحكم الإنسان المتزايد في قوى الطبيعة ، ومن أجل تطوير القوى الإنتاجية ، ومن أجل علاقات اجتماعية اشتراكية يتزايد طابعها التقدمي والصراع من أجل الحرية والديمقراطية ، إنما هما نفس الشيء لأننا نعالج وجهين لنفس العملية . وفي التحليل الأخير فإنه لصحيح أيضاً بالنسبة لهذه المسائل أن الإنسان في المجتمع ، باعتباره جزءاً من الجماعة الاجتماعية يكون حرّاً فقط ، بقدر ما يكتسبه من إدراك للظروف الموضوعية للحياة الاجتماعية ، وبهذا الشكل

يصبح قادراً على التأثير في نشاطها.

إن هذا يعني أن النضال من أجل الحرية إنما يولد اللاحريّة ، كما يولد مؤسسات قهر بالنسبة لتلك القوى الاجتماعيّة التي تتحرك في الاتجاه المضاد . وهذه اللاحريّة يمكن أن تتخذ بشكل مرسوم حكومي ، ولكنها يمكن أيضاً أن تكون واقع الأمور الفعلي حتى في ظلّ أوسع ديمقراطية شكلية . وتتوقف مسألة الأخذ بهذا الشكل أو ذاك على بنية المجتمع وعلى درجة التوتر الداخلي فيه .

وهذا صحيح أيضاً بشكل خاص بالنسبة للنقد الاجتماعي الذي هو أحد الأدوات الأكثر أهمية في مثل هذا النزاع .

ولسوف تبدو هذه الحقيقة أوضاع ما يمكن إذا ما أخذنا مثال النهايتين القصويين ،
أى إذا نظرنا إليها من جانب النزاع الظبئي الصريح . فمن زاوية المصالح التاريخية
لطبقتين متعارضتين تعارضهماً تماماً فإن النقد الاجتماعي يجب أيضاً أن يكون عدائياً
بشكل عميق . وفي مثل هذه العلاقات فإن كل النقد الاجتماعي بغض النظر عما إذا بدا
موضوعياً وعلمياً تماماً أو حتى مجردأ ونظريأ إنما يصبح أوتوماتيكياً جزءاً من الممارسة
السياسية ، ولذا فهو يلقي نفس المصير الذي تلقاه الممارسة السياسية لهذه الطبقة أو تلك .

وتأكد هذه الحقائق أنه من المستحيل الحديث عن حرية للنقد مطلقة أو غير مشروطة ، حيث إن النقد تحفز عليه المصالح الفعلية المنطوية على الصراع للقوى الاجتماعية ، وبخاصة عندما يعكس تناقضات طبقية عدائية تكون ملتزمة موضوعياً أو ذاتياً بالدفاع عن مصالح طبقية نوعية معينة . ومن ثم فليست هذه مسألة حوار في المواجهة بين وجهات النظر واستظهار الصدق ، لأن هذا الصدق مختلف في معناه من طبقة لأخرى ، بل هي مسألة نزاع مصالح لا يمكن التغلب عليه تارikhياً إلا بتغيير توازن القوى المادي . وغاية الأمر فإن كل إنسان يعلم أن نزاعات كالثورة المضادة ، والتقديم والرجعية ، والفاشية والعداء للفاشية ، والإمبريالية والعداء للإمبريالية . . إلخ إنما هي نزاعات لا يتم حلها باللغو النقدي ولكن بتوازن القوة الواقعى والمادى بين القوى الاجتماعية التي تقف خلف المصالح الاجتماعية المختلفة .

ولا حاجة إلى القول بأن حرية النقد ذات أهمية فائقة في هذه النزاعات

وهذه العمليات الاجتماعية التاريخية . وهي بعد ليست مقوله مطلقة كامنة في الطبيعة البشرية سلبتها بعض القوى الخارجية من الإنسان قضاء وقدراً ، بل هي أداة في هذا النزاع ينبغي للقوى التقدمية في المجتمع أن تظفر بها بشكل متزايد .

وعلى ذلك فحرية النقد لا يمكن أن يتم التأمل فيها في ذاتها ، منبته الصلة بالزمان والمكان . ونظراً للتوتر الاجتماعي المتعاظم الذي يحدث إما كنتيجة للبنية الاجتماعية الذي لم يتطور بالدرجة الكافية أو بسبب الظروف الدولية التي يتتطور المجتمع الاشتراكي في ظلها ، فإن كل نقد يعجز عن أن يتخذ موقفاً واضحاً من توازن القوة الملحوظ للقوى الاجتماعية لا بد وأن يكون في آن واحد رمحاً ودرعاً للنشاط الاجتماعي الذي يعارض تقدم الاشتراكية .

إن المطالبة بحرية النقد إنما تقدم بها دائماً قوى اجتماعية معطاة كلما رغبت هذه القوى في أن تخلق وتوسيع رأس جسر لنشاط اجتماعي ما .

لقد كانت المطالبة بحرية النقد الاجتماعي من أولى المطالب التي قدمتها حركة الطبقة العاملة الفتية في يوغسلافيا وفي كل مكان آخر ، بمجرد أن خطت أولى خطواتها على المسرح التاريخي ، وذلك لأن هذه الحركة إنما كانت تباشر صراغاً ضد المجتمع القائم بوجه عام . كما أن حرية النقد كانت مطلباً من المطالب الأكثر صخباً لبقايا النظام الاجتماعي السابق في يوغسلافيا منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة وحتى الآن ، مما كان يمكن أن يسمح لها بتوسيع نطاق نشاطها الاجتماعي .

وعندما واجهت القوى التقدمية في مجتمعنا الاشتراكي مشكلة السياسة المحافظة التكنوقراطية والبير وقراطية قدّم مطلب توسيع دور النقد الاجتماعي وحريته—ولا حاجة إلى القول بأنه قد قدّم في صورة مختلفة . ولقد لعب مطلب حرية النقد في هذا السياق وما زال يلعب دوراً تقدميّاً لاشك فيه . إلا أنه بالإضافة إلى القوى الأكثر تقدمية للمجتمع الاشتراكي فإن نفس هذا الطلب تتقدم به البقايا السياسية والإيديولوجية للمجتمع القديم وبساطة مثل الاتجاهات التكنوقراطية للدولة الذين يمارسون ضغطاً رجعيّاً أو محافظاً على تطورنا الاجتماعي والديمقراطي ، وذلك سواء كان الأمر يتعلق بالمجتمع اليوغسلافي أو بنفس العوامل في أي مكان آخر في العالم .

ومن هنا فإن على القوى التقدمية للوعي الاجتماعي الاشتراكي أن تكون هي الحارسة لحرية النقد وأن تحمل بالتالي مسئولية المقاومة المظفرة للنقد الاجتماعي المدام الذي يقود في الواقع إلى نفي الحرية بالنسبة للأغلبية العظمى من الشعب .

وهذا هو السبب – لصالح حرية النقد والمواجهة بين الأفكار – فيما تتطلبه مثل هذه العلاقات والمؤسسات الديمقراطية المستقرة ، ومثل ذلك المناخ السليم للمسئولية الديمقراطية والمتبادلة ، من نشاط خلاق وصراع دعوب لكي توفر مجالاً رحباً للنقد الاجتماعي والمواجهة بين الأفكار من موقع الاشتراكية .

وأكثر من ذلك فإن المسئولية الذاتية الأعظم تجاه خلق مثل هذه الإمكانيات والعلاقات إنما تقع أولاً وأخيراً على عاتق النقد الاجتماعي الاشتراكي .

مسئوليّة الديموقراطية ومسئوليّة النقد

لقد أكدت الممارسة الاشتراكية الحقيقية المعروفة بشكل عام ، وهي أنه ما من جهاز للسلطة يكون محسناً ضد أمراض التقويم الذاتي والاستخدام المتعسف للسلطة . وليست السلطة الاشتراكية بمعثنة من ذلك .

والعلاج الأكثر فعالية وجواهرية مثل هذه التسوية هو دون شك وجود نظام من الحقوق والمؤسسات الديمقراطية يضمن الطابع العام لاتخاذ القرارات والحرية الأوسع للنقد الديمقراطي . وإذا ما استخف المجتمع الاشتراكي بأهمية مثل هذه الآلية الديمقراطية المستقرة ، واعتمد كلية على الصفات التقدمية الذاتية للقوى الاجتماعية القائدة وعلى تفانيها في سبيل مصالح الشعب العامل ، فلا بد أن يفتح الباب على مصراعيه ، في المجتمع أمام اتخاذ القرارات بشكل ذاتي ، وأمام التكنوocratie والبيروcratie بل حتى أمام الاستبداد السياسي . ويوفر تاريخ الممارسة الاشتراكية تأكيداً كافياً لهذا الأمر .

ولهذا السبب ، فإننا بعد ثورتنا ، كنا نعزو عن حق أهمية بالغة للغاية لمشكلة طابع وأشكال التشريع الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية المناسبة على وجه التحديد . ويهدف نظامنا الدستوري بأكمله إلى تدعيم نظام سياسي تقل فيه إلى الحد الأدنى

إمكانية التفسير الذاتي لحدود الحقوق الديمقراطية والحدود الحرية .

ومع ذلك ، وكما قد أكدنا ، فكما أن الديمقراطية كامنة في الاشتراكية الحقيقية وتمثل شرط تقدمها ، فإنه لصحيح أيضاً أن المحتوى الاجتماعي الاقتصادي للعلاقات الاشتراكية هو بالتحديد الذي يهب هذه الديمقراطية معناها . وأن هذا المحتوى وحده هو الذي يجعل من الممكن أن تكتسب الحرية أبعاداً أوسع بشكل متزايد ؛ وبالتالي فإن نظام آلية الديمقراطية الاشتراكية لا يمكن بناؤهما بأية «مواد» كانت – وبشكل خاص لا يمكن بناؤهما على أساس التكرار الدائم للصيغة الكلاسيكية للبيروقراطية البورجوازية التي لم تعد ملائمة حتى في الدول البورجوازية النامية اليوم – إنما يمكن بناؤهما فقط من خلال أشكال تضمن الارتباط العضوي بين الشكل ووظيفته الاشتراكية . وبقدر ما يكون هذا الارتباط فعالاً ، بقدر ما تستطيع الآلية الديمقراطية أن تواجه بشكل أفضل ضغط النفوذ المعادى للاشتراكية ومقاومة التضييق الذاتي لحرية النقد .

وعلى ذلك فنحن محتاجون ، سواء من أجل إرساء حرية النقد الاجتماعي أو من أجل التوسيع المتزايد لأبعاد هذه الحرية ، إلى نوع من الآلية الديمقراطية يمكن مصالح الطبقة العاملة الاجتماعية التاريخية التقديمية موضوعياً ، أي مصالح الإنسان العامل في عملية العمل الاجتماعي ، من أن تجد التعبير عنها بأكثر الطرق المباشرة الممكنة ، وليس فقط من خلال بعض الممثلين السياسيين أو الإيديولوجيين أو الفلسفيين أو غيرهم بشكل عام ، وهو السمة المميزة للنظام السياسي في الدولة البورجوازية الكلاسيكية والذي ترغب فيه «الصفوة» الأفلاطونية الجديدة عندنا . إن مثل هذا النظام الديمقراطي للحكم الذاتي الاجتماعي هو بالدقة الشكل الذي يمكن من خلاله وبأقل العقبات تطوير عملية الترابط بين الإنسان وبين ظروف ووسائل وثمار عمله ، أي تحقيق تلك العلاقات الاشتراكية للإنتاج التي نرغب فيها ، والتي هي في نفس الوقت بذور مجتمع الغد اللازم . ولذلك فهذا وبالتالي هو الطريق الوحيد الواقعى للقضاء على الاغتراب ، وهو ما يعابجه بقسوة باللغة بعض «الظريين» عندنا ، الذين يشدوه بحيث يطابق بقسوة باللغة قوالب قضائهم الذاتية التي قد تفعل أي شيء عدا أن تشير إلى الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق

القضاء الحقيقى على الاغتراب . وكنموذج لأغلب هذه النظريات الذاتية عن « القضاء على الاغتراب » على سبيل المثال ، أنهم حالما يأخذون على عاتقهم نقد الحكومة الذاتية « نظرياً »، فإنهم يجدون أنفسهم على الفور وهم يدافعون عن النظام الكلاسيكى للتمثيل السياسى وهو الوسيلة التمودجية للاغتراب .

ولهذا السبب فإن « الصدق الاجتماعى » لا يمكن إثباته في مجال الصراع الإيديولوجى والنقد الاجتماعى النظري فقط . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن إعلاء مصالح الطبقة العاملة أو الإنسان العامل في آلية ديمقراطية إنما يمثل الاختبار الأكثر أصالة في الإثبات اليومى لكل من الصدق في الممارسة الاجتماعية والصدق في نقد تلك الممارسة .

وفي هذا الدور بالتحديد تكمن الأهمية التاريخية الاجتماعية الخامسة للحكم الذاتي الاجتماعى ومغزى هذه الأهمية ، وذلك لأن نظام الحكم الذاتي إنما يرسى ظروفاً ديمقراطية مواتية تسمح بمواجهة المباشرة بين صراع الآراء والنقد الاجتماعى وبين الممارسة الاجتماعية . وتحدث هذه المواجهة من زاوية المصالح الاجتماعية التاريخية الاقتصادية التقديمية للطبقة العاملة وللإنسان العامل ، وليس من زاوية حكم ذاتى أو معارك لغوية لصيق مجرد . وفي مثل هذه الظروف فإن كل حاجة إلى تحديد ذاتى لحدود حرية النقد من جانب الأجهزة الإدارية المختلفة للدولة أو ما شابه ذلك من إجراءات لا بد وأن تصبح بالتدريج أمراً لاداعى له . وهذا السبب فإن محاولةقوى الاشتراكية الأكثر تقدمية تدعيم وإعلاء الحكم الذاتي الاشتراكى الديمقراطي ، جنباً إلى جنب مع كل البنيان العلوى السياسى الذى يتطابق مع تأكيده – بما فى ذلك الدور التاريخى النوعى لسلطة الطبقة العاملة ودور طليعتها الثورية – إنما يمثل فى الوقت نفسه كلا من الشرط والعامل الأوليين من أجل إرساء تلك الأشكال والأدوات الديمقراطية التى يمكن أن تضمن حرية النقد .

أما الشرط والعامل الثانيان فهما الوعى الاشتراكى ، والفكر الاشتراكى ونظرية وتركيب الخبرات التى تسفر عنها الممارسة ، والنقد الاجتماعى الاشتراكى نفسه بوجه خاص في إطار هذا السياق .

إن تلك النتائج التى تتحققها القوى الاشتراكية في الصراع الإيديولوجي

والسياسي ضد كل ما يعوق عجلة التاريخ عن الدوران ، هي وحدها التي تظل عنصراً بارزاً في التقدم الاجتماعي وقوة محركة له ، وبذلك فإن الأمر المؤكد أنه بقدر ما تكون القوى الاشتراكية قادرة ومتطرفة ، وبقدر ما تصبّع هذه القوى ملتزمة وقوية وخلاقة ومشمرة في الصراع المكشوف ضد ضغط الإيديولوجية المحافظة والرجعية ، بقدر ما سيكون من الأيسر على المجتمع الاشتراكي أن يتغلب على التوتر الاجتماعي الداخلي . وهذا بدوره سوف يقلل بشكل متزايد من ضرورة وإمكانية اللجوء إلى وسائل الدولة والذكبت الاقتصادي ، وما يستتبع ذلك من التحديد الذاتي لحدود الحرية الديمقراطية .

وعلى العكس من ذلك فبقدر ما تكون القوة الاشتراكية أضعف أو أقل ديناميكية وقدرة على الإبداع في مجال الاتجاهات الإيديولوجية في المجتمع ، بقدر ما تكون معرضة أكثر لضغط البراجماتية الضيقه والتزعة المحافظة ، وبقدر ما ستوجد اتجاهات تعادي الاشتراكية وتحرف الاتجاه ، وبالتالي مواقف يمكن للتوتر الاجتماعي في ظلها أن يؤدي إلى ظهور الاتجاهات المعادية للديمقراطية ، وأن يشوه حتى المؤسسات الديمقراطية نفسها بما في ذلك مؤسسات حرية النقد .

وحتى على الرغم من كون الضمانات والمؤسسات الديمقراطية الشكلية إطاراً ودعاة لاغنى عنها لحرية النقد ولصراع الآراء ، فإنها مع ذلك ليست كل شيء ، كما لا يمكنها حتى أن تحافظ على نفسها ، مالم يحافظ عليها عن وعي الناس الذين يضمهم المجتمع . ولذلك ، فإن هذه المؤسسات لا تتعرض للتهديد من جانب «الدولة الستالينية والبيروقراطية الحزبية» فحسب ، كما يدعى بعض الديماجوجين الرجعيين وبعض الشكليين قصار النظر ، بل أيضاً من جانب سلسلة من العوامل وعلى وجه الخصوص النقد المدام الزائف المعادى للاشراكية الذى أصبح سلاحاً للصراع السياسي .

وبالتالي فإن أحد المصادر الأكثر أهمية لحرية النقد هو قبل كل شيء الإنسان الذى ينقد ، وقدرة هذا الإنسان على إدراك ضرورات موضوعية ، ووضوح منطقه الاشتراكى والمدى من نقاده ، ومسئوليته إزاء أثر هذا النقد على الأحداث الفعلية فى المجتمع . وبعبارة أخرى فإن الأبعاد الحقيقية لحرية النقد إنما تتوقف

بدرجة كبيرة، في ظروفنا، على المسئولية التي يشعر بها موجه النقد تجاه الصدق، الذي لا بد أن يوجد في واقع الأمور الموضوعي، في واقعنا الاجتماعي الخاص والدولي بكل ما فيه من تعقيد. وبهذا المعنى فإن النقد الاجتماعي الاشتراكي حقاً ليس عليه فقط أن يكون مختلفاً دائماً عن النقد الهدام الموجه من موقع معادية للاشتراكية، بل إن عليه أيضاً أن يشن أيضاً صراعاً لا يهدأ ضدّه. إن النقد الاجتماعي الاشتراكي يمكن أن يكون قاسياً وجذريّاً للغاية، ولكنه سوف يظل بناءً بشكل متّميّز، وذلك فقط عندما يفصل نفسه دون مواربة –ليس فقط بمجرد التعبير الخارجى وإنما أيضاً بإظهار المسئولية الحقيقية تجاه المجتمع الاشتراكي –عن النقد الذى يهدف إلى العمل السياسي ضد المجتمع الاشتراكي، أو يكون تأثيره الفعلى هو القيام بهذا العمل.

وبالتحديد، من أجل تجنب التدخل الإداري في مجال الصراع بين الآراء ومجال النقد الاجتماعي، ومن أجل أن تتمكن الأشكال الديمقراطية لحياتنا الاجتماعية من التطور بأكثر الطرق الممكنة حرية، فنحن نحتاج إلى نقد اجتماعى ماركسي، اشتراكي حقاً، نقد جذري وحاد في مضمونه، ولكنه بناء وديمقراطي وإنسانى في شكله. ومثل هذا النقد يجب أن يكون قادراً على أن يشن الصراع في جبهتين ضد الاتجاهات المحافظة والتّشويه والركود وسوء فهم الممارسة الاشتراكية نفسها، وضد الاتجاهات التي تحاول عن طريق نقد الممارسة الاشتراكية أن تفرض على المجتمع صراعاً سياسياً بصرف النظر عما إذا كان هذا الصراع مع الاشتراكية أو ضدّها، مع الحكم الذاتي الاشتراكي أو ضدّه.

ومع ذلك فالوضع بالنسبة للنقد الاجتماعي العلمي عندنا، غالباً ما يبدو وكأن موجهيه يتحادثون مع بعضهم البعض كأناس صم، كل يحكى قصته الخاصة ولا أحد يجيئه، على الرغم من كونهم يتحدثون عن نفس الموضوع وعن نفس الممارسة، حتى ولو بطريقة مختلفة تماماً. وليس من شك في أن هذا الأمر نقيبة كبيرة في النقد الاجتماعي الاشتراكي عندنا، وفي تفكيرنا بوجه عام.

وفي هذا المجال أيضاً يمكن أن يرتكب الناس أخطاء بالطبع، بل من المحم أن يخطئوا. وأنخطاء النقد هذه إما أن تصحيح المرة تلو المرة في عملية الصراع

الديمقراطي بين الآراء وعملية التحقيق خلال الممارسة الاجتماعية ، وإما أن تتحى جانباً وتترك للنسوان بوساطة تلك العملية نفسها . وما يمكن للمجتمع الاشتراكي أن يطلبه من النقد الاجتماعي ليس العصمة عن الخطأ ، وإنما نقطة انطلاق اشتراكية وهدف اشتراكي ومسئوليّة ديمقراطية بالنسبة لتأثيره على العلاقات الاجتماعية الجارية التي يتوقف عليها في ظروف بعينها تطور الاشتراكية . وبهذه الروح البناءة والمسئوليّة الأخلاقية والسياسية على وجه التحديد ، يصبح النقد الاجتماعي الاشتراكي إحدى الدعامات الأكثـر أهمـيـة لحرـيـةـ النـقـدـ ولـتـطـوـرـ المؤـسـسـاتـ الـديـمـقـراـطـيـةـ الـتـيـ تـحـمـيـهـ.

ومع ذلك يوجد عندنا أناس يستشارون لمجرد سماعهم عبارة «مسئوليّة النقد» ، أو يعتبرون أن الرابط بين النقد وبين مسئوليّة من أي نوع إنما يستوي من حيث المبدأ مع نفي النقد أو تقييده . ولا شك أن ذلك أمر يمكن فهمه في بعض الأحيان وإلى حد ما ، بل قد تكون له دلالة اجتماعية تاريخية محددة بوصفه تعبيراً عن رد فعل أعمى لا يمكن التحكم فيه للقيود الإدارية أو بالحامدة المفروضة على النقد . بيد أن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة أن نقداً « فوق المجتمع » غير مسئول إنما هو وهم أعمى لاحيـةـ فـيهـ ، ومن ثـمـ يكون بشـكـلـ عـامـ غـيرـ فـعالـ اـجـتمـاعـياـ ، كـماـ يـكـونـ حتـىـ فيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ – من وجـهةـ نـظـرـ التـقـدـمـ الـبـشـرـىـ وـالـشـرـوـطـ الـمـوـضـوـعـيـةـ لـلـحـرـيـةـ – هـدـاماـ بـصـورـةـ مـلـحوـظـةـ . وـذـلـكـ لـأـنـ مـثـلـ هـذـاـ التـصـوـرـ يـسـتـوـىـ معـ القـوـلـ بـأنـ أيـ شـكـلـ مـنـ أـشـكـالـ مـسـئـولـيـةـ النـاسـ تـجـاهـ بـعـضـهـ بـعـضـ فـيـ عـمـلـهـمـ المـتـعـاـونـ وـحـيـاتـهـمـ الـاجـتمـاعـيـةـ إنـماـ هـوـ مـنـ حـيـثـ المـبـداـ قـيـدـ عـلـىـ حـرـيـةـ الـإـنـسـانـ ، وـمـنـ ثـمـ لاـ يـمـكـنـ بـالـتـالـيـ أنـ تـوـجـدـ أـيـةـ مـسـئـولـيـةـ مـتـبـادـلـةـ بـيـنـ النـاسـ . وـعـنـ طـرـيقـ نـفـيـ الـمـسـئـولـيـةـ الـمـتـبـادـلـةـ بـيـنـ النـاسـ كـكـائـنـاتـ بـشـرـيـةـ ، فـإـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـفـاهـيمـ تـحـرـمـ تـبـادـلـ الـآـرـاءـ الـنـقـدـيـةـ فـيـهاـ بـيـنـ النـاسـ مـنـ مـعـناـهـ الـأـخـلـاقـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـالتـارـيـخـيـ .

وحيث إن أرقى أشكال تأكيد وجود الإنسان ليس هو النقد في حد ذاته ، ولا هو نفي ما هو قائم في حد ذاته ، وإنما بالأحرى المسعى الخلاق الإنساني والنقد الإنساني اللذان يشهدان تحقيق نتائج خلاقة أو اتخاذ قرار بخلق شيء جديد ، يكون غنيّاً عن البيان أن النقاد ينبغي أن يكون لهم موقف مسئول تجاه النتائج الخلاقة .

وفي مجال العلوم الطبيعية على سبيل المثال يكون هذا النوع من المسئولية مباشرةً واضحاً . ويتم تحقيق النقد عن طريق الاختبار ، وما يثبت أنه غير صحيح وغير خلاق يغفل ويصرف عنه النظر . ولا يمكن التتحقق من صدق النقد الاجتماعي إلا عن طريق الحياة الاجتماعية . ويعني هذا أن للنقد دائماً، بمدى متفاوت، تأثيراً على مصير الناس ، مسبباً لديهم ردود أفعال تتطابق مع بنيان مجتمع معطى في لحظة تاريخية معطاة . وعلى ذلك فإذا كانت المقدمة الإيديولوجية والعلمية والسياسية للمجتمع الاشتراكي وللممارسة في هذا المجتمع هي افتراض أن المصلحة الراهنة الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة ، أى لأناس أحرار ذوي حقوق متساوية ومسئولين تجاه بعضهم البعض ويعملون – لكونهم متعاونين في العمل – بوسائل إنتاج مملوكة اجتماعياً ، هي القوة الحركية الأساسية للتقدم الاجتماعي ، عندئذ يكون من المستحيل إنكار أن النقد ينبغي أن يضطلع بمسؤولية أخلاقية واجتماعية سياسية تجاه أثره على دور وموقع قوى اجتماعية مثل الطبقة العاملة ونشاطها الاجتماعي الوعي يتوقف عليها تحقيق هذه المصلحة ومصير الإنسان . وحتى هؤلاء الذين يحاولون أن ينكروا هذه المسئولية يمكنهم كل يوم أن يروها تفرض نفسها من خلال مجرى الأحداث الاجتماعية نفسها . ويتضح هذا بشكل خاص عند نقط التحول التاريخية العظيمة .

ولست أريد بذلك على الإطلاق أن أغذى الفكرة القائلة بأن النقد في المجتمع الاشتراكي ينبغي أن يكون متواهلاً ومتسامحاً بطريقة غير مبدئية ، وأن يكون انتهازياً تجاه الممثلين الأساسيين للدولة الاشتراكية وتجاه الممارسة والنظرية ، وذلك فقط لأن الاشتراكية هي الأمر المعنى . ولو حدث هذا لكتف مثل هذا النقد عن أن يكون نقداً . وما أريده هو أن أؤكد مرة ثانية أن ذلك ليس مسألة مسؤولية اجتماعية وقانونية شكلية . وما أتحدث عنه هو المسئولية تجاه صدق الحركات الاجتماعية ، والإحساس بالمسؤولية تجاه التوازن الواقعى للقوى الاجتماعية الذى يتوقف عليه التوجيه الديمقراطي والإنساني للمجتمع وتقدم المجتمع ومصير الإنسان . وباختصار فإنى أتحدث عن المسئولية فيما يتعلق بأثر النقد على هذا الصدق وعلى مصير الإنسان . فالنقد ينبغي أن يكون جريئاً ، وفي الوقت نفسه مسؤولاً أخلاقياً

وإنسانياً واجتماعياً . وعندئذ يندر أن يتعرض لخطر أن يكون أعمى وغير صادق حتى النهاية ، أو بأن يصبح أداة في أيدي القوى الرجعية .

وفي نهاية الأمر فإن أولئك الذين ينكرون مثل هذه المسئولية للنقد تجاه صدق أثرها الواقع على النشاط الاجتماعي ، إنما يحولونه في الحقيقة إلى سباب وثرة ، إلى أداة لصراع غير مبدئي بين الناس من أجل السلطة أو المركز الاجتماعي . والنقد الإنساني حقاً في المجتمع الاشتراكي ينبغي أن يوجه بحيث يتضاعل دوره كأداة في الصراع من أجل السلطة فوق الناس ، وبحيث يتزايد دوره كتعبير عن الإدارة الديمقراطي المشتركة للأشياء .

وبطبيعة الحال ، فإنه حتى في المجتمع الاشتراكي لا تكون الظروف مواتية دائماً مثل هذا النقد الاجتماعي المسئول ، حيث إنها تنوع عادة بضغط البراجماتية البير وقراطية الضيق ، وبضغط العقائد الجامدة لهذا الشكل أو ذاك من أشكال الصراع السياسي . وأنا لا أعني فقط الضغط الموجه إليها من الاتجاهات المعادية للاشتراكية ، وإنما أيضاً من التناحرات داخل إطار المجتمع الاشتراكي نفسه . فمثل هذه التناحرات تعمل في بعض الأحيان وكأنها قوى هوجاء ، وتحول النقد الاجتماعي إلى صراع سياسي حاد ، كما رأينا مؤخراً في النقد الذي وجه إلى الممارسات التي ارتبطت باسم ستالين . ولذلك فمن المؤكد أنه فيما يتعلق بالمسئولية وباختيار أشكال ومناهج النقد لا يعتمد الناقد فقط على أفكاره الخاصة وعلى مقدماته الأخلاقية والسياسية الخاصة ، وإنما يعتمد أيضاً على مقدمات الممثلين الآخرين للممارسة الاجتماعية والنقد الاجتماعي .

ومع ذلك ، فلا يمكن حتى لإمكانية مثل هذه النزاعات السياسية ، وحتى لإمكانية التشويهات الخطيرة – التي ليست الممارسة الاشتراكية محصنة ضدها – أن تحرر النقد الاجتماعي الذي يستهدف الوصول إلى الصدق وطريق تقدم الإنسان ، من المسئولية الأخلاقية والإنسانية والديمقراطية التي تتحدث عنها . فإذا ما تطلبت إمكانية مثل هذه النزاعات والتشويهات إضافة نتيجة أخرى فيما يتعلق بمسئوليية النقد ، فإن هذه النتيجة هي أن نفس المسئولية الأخلاقية والديمقراطية تؤول إلى دعاة الممارسة الاشتراكية أيضاً ، وأن الجهد الرامي إلى تأمين تأكيد يتزايد

شدة للديمقراطية، ومن ثم تكون جزءاً جوهرياً من تقدم العلاقات الاجتماعية الاشتراكية .

وبالتالي فإنه على الرغم من أن الأنماط السائدة القانونية والمعنوية والسياسية للمجتمع الاشتراكي لا يمكن في حد ذاتها أن تكون مقياساً يعتمد عليه من أجل المسئولية الأخلاقية والاجتماعية للنقد الاجتماعي ، إلا أن هذا المقياس لا يتحدد ولا يمكن أن يتحدد بوساطة الفرد نفسه - بوساطة الناقد نفسه . وحيث إن صدق النقد لا يمكن التتحقق منه إلا في الحياة الاجتماعية ، أى في الإبداع الجماعي الاجتماعي بوساطة الناس ، فإن معايير مسئولية النقد الاجتماعي تتشكل بنفس الطريقة التي تتشكل بها المعايير الاجتماعية . صحيح أن الناقد يمكن أن يصطدم بهذه المعايير ، ليس فقط عندما يكون نقهده هداماً وغير صحيح ، وإنما أيضاً عندما يكون على خلاف مع الحالة الراهنة للوعي والمصالح . ويمكن القول بأن النقد بهذا المعنى تكون له أبعاده في المكان والزمان . فالنزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الممارسة والنقد ، بين المقاييس الاجتماعية والمقاييس الفردية لمسئوليته ، لا يمكن أن تحل سواء من خلال بعض الصيغ القانونية ، التي يتم تأمينها من خلال نقد « فوق المجتمع » ، أو من خلال خنق إداري تعسفي لهذا النقد . إنها لا يمكن أن تحل إلا من خلال النضال الدعوب للقوى الاجتماعية التقدمية من أجل تأكيد أكثر شدة ووعياً لمسئوليية الممارسة والنقد المتبادل الإنسانية والديمقراطية :

والذكى ينبغي أن نرفض الوهم القائل بأن الحرية والنقد الذى « يتعالى على المجتمع » يمكن تأمينهما ببساطة عن طريق بعض المؤسسات القانونية الشكلية ، تماماً كما ينبغي أن نرفض المغالطة القائلة بأن المجتمع الاشتراكي يمكن أن يتقدم دون نقد لما هو قائم ودون حرية للنقد . بيد أننا ينبغي أن نفهم في الوقت نفسه أن النقد غير المسؤول لا بد أن يؤدي حتماً إلى ممارسة غير مسؤولة ، والعكس بالعكس .

وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نوافق بأى شكل على تلك النظريات الذاتية للنقد عندنا حول النقد الاجتماعي والتي تعلن هذا « الحظر ». إن مسألة دور ووسائل ومناهج النقد الاجتماعي في نظامنا الاشتراكي ، ومسألة ما الذي تمثله حرية النقد في

الظروف الراهنة لتطورنا الاجتماعي ، ليست بآية حال من الأحوال سرًّا خافياً لا يقدر على معالجته إلا نوع معين من « الصفو » المثقفة . وعلى العكس من ذلك فهذه المسألة هي مسألة عملية من مسائل تطور ديمقراطيتنا الخاصة وكل ديمقراطية أخرى ، لأنه لا توجد حقوق ديمقراطية بلا التزامات ومسؤولية ديمقراطية . لذلك ينبغي توضيح هذه المسألة إذا ما رغبنا في أن يكون لدينا لا مؤسسات ديمقراطية مستقرة لحرية النقد فحسب ، بل ونقد اجتماعي اشتراكي واقعى وكفؤأ أيضاً ، نقد يستطيع بالفعل تخلص ذلك المجال من مجالات حياتنا الاجتماعية من وسائل قهر أجهزة الدولة وما شابها من وسائل ، أو يستطيع على الأقل تقليل هذه الوسائل تدريجياً إلى الحد الأدنى . إن مثل هذه المجهودات سوف تسهم دون شك في حل المشكلات الاجتماعية التي تسبب نزاعات في ذلك المجال من حياتنا الاجتماعية أكثر مما يساهم به ذلك الالتفاظ التلفيقى من الترسانة الإيديولوجية للعلاقات الاجتماعية التي عفى عليها الزمن ، وهو الالتفاظ الذى تتميز به جميع النظريات الذاتية التى ناقشناها .

نقطة انطلاق النقد الاشتراكى وغرضه

تمشياً مع الملاحظات السابقة يمكننا أن نستخلص النتيجة القائلة بأن النقد الاشتراكى الأصيل للمجتمع الإيديولوجى والنظري يجب أن يتمتع بالخصائص التاليتين :

أولاً : لا يوجد شك في أنه يجب أن يعبر عن المهدف الاجتماعى الذى يعكس تطلعات الشعب العامل ومصالحه الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، هذا الشعب العامل الذى هو بحكم موقعه في المجتمع القوة الاجتماعية الأكثر تقدمية ؛ ثانياً : إنه يجب أن يوجه بحيث يكشف ويحفز ويدعم ويوهله كل أولئك الذين هم موضوعياً القوى الاجتماعية التاريخية المحركة التى تدفع المجتمع إلى الأمام نحو ذلك الهدف ؛ ثالثاً : إنه يجب التحكم في كل عناصر النقد ، من مادته إلى مناهجه ووسائله إلى لغته ، وأن تهتدى كل هذه العناصر بإحساس عميق بالمسؤولية تجاه المحافظة على توزيع السلطة بين القوى الاجتماعية بشكل يكفل تحقيق الشروط

المفضية إلى تأكيد العوامل الاشتراكية التقدمية . ويعنى ذلك أن هذا النقد يجب أن يكون قادراً على مواجهة ، لا النقد الموجه من موقع معادية للاشتراكية بوضوح فحسب ، وإنما أيضاً ذلك النط من النقد الأعمى والفاقد للاتجاه والذى لا يمكن السيطرة عليه ، والذى يجرد القوى الاشتراكية من أسلحتها ؛ وهو بذلك يشكل ، سواء أراد أم لم يرد ، قيداً على الوعي الاجتماعي المتطلع إلى الأمام.

إن النقد الاجتماعي في حد ذاته – مهما ارتفع مستوىه – لا يمكنه بأية حال أن يغير واقع الأمور بشكل مباشر . فالتغيرات يمكن أن تنجز فقط بوساطة الناس الذين ارتبطوا بوعي بالنشاط الاجتماعي ، ساعين من أجل مصالحهم الاجتماعية الخاصة ومدركون تماماً للشروط والطرق والوسائل التي يمكن أن يتم بها النشاط الاجتماعي التقدمي . ومن الواضح تماماً أن النقد الاجتماعي – جنباً إلى جنب مع الخبرة والعلم والفكر الإنساني المرتبط بالمستقبل – هو أحد المصادر الرئيسية مثل هذا الإدراك .

ويصل بنا هذا الأمر إلى مسائل العلاقة بين العوامل الوعية في التقدم الاشتراكى وبين مجموع المشكلات التي تحيط بدور وموقع النقد الاجتماعي في ظل الظروف المتحققة في المجتمع الاشتراكى . ومن الواضح أنه بقدر ما يتعلق الأمر بالقوى الاشتراكية الوعية في المجتمع ، فإن مسألة الدور الذي يلعبه النقد الاجتماعي الاشتراكى لا يمكن الهبوط به إلى مجرد قضية حرية النقد ، أو قضية الظروف الديمقراطية العامة التي يمكن للنقد الاجتماعي الاشتراكى أن يتطور في ظلها . وعلى العكس فإن الأمر يتداخل بالضرورة مع كل الشروط الأخرى التي يجب أن توجد كى يكون للمجتمع نقد ذو نوعية عالية .

وفي المجتمع الاشتراكى فإن هؤلاء الذين يملكون وعيًّا اجتماعيًّا اشتراكياً لا يأخذون وضع المراقبين الذين يقومون بمجرد تفسير الظواهر ؛ إن عليهم أن يتخذوا قرارات وأن يغيروا واقع الأمور ، وأن يكونوا خلاقين وأن يتحملوا المسئولية الديمقراطية لنتائج النشاط الاجتماعي – كل هذا في ظل الظروف والحقائق الاجتماعية المعطاة ، وإنه لأمر حتمى بالنسبة للقوى الاشتراكية أن تشارك في مثل هذا النشاط الاجتماعي

وأن تحارب الاتجاهات الرجعية والتزعة المحافظة التكنوقراطية . وما أشير إليه هنا هو قدرة هذه القوى ونضجها الذاتي كقوى مناضلة من أجل التقدم الاجتماعي ، وباختصار مسئوليتها في حماية المصالح العاجلة والتاريخية للقوى الاجتماعية التي تمثلها وتنتهي إليها . وبهذا الصدد فإن مجرد خطوة واقعية واحدة إلى الأمام نحو خلق الظروف التي تمكن العلاقات الاجتماعية من أن تتقدم لذات قيمة عملية اجتماعية تاريخية أعظم من كل كيان النقد المستند إلى التفكير القائم على التقى ، وإلى الأوهام المعزولة عن الزمان والمكان ، أو المستند تماماً إلى التقرير الوضعي للحقائق ، هذا المفهوم الذي غالباً ما يقرنه النقاد ذوو التفكير الوضعي والذاتي بصياغ عال عن « وضعية » الماركسيين ، وعلى الأخص « وضعية » ماركس وإنجلز ولينين .

وعلى الرغم من أن حرية النقد توفر بالفعل أفضل مناخ ملائم ممكن لتطورها هي نفسها وللتقدم الاجتماعي ، فإن مثل هذه الحرية ليست هي المشكلة الوحيدة التي يجب أن تشغل بالقوى الاجتماعية الإشتراكية الفعالة . وكما أن حرية العلم لا تقتضى في حد ذاتها إلى العلم الذي يتطلب وجود عوامل أخرى كثيرة للتقدم ، كذلك لن تحدد حرية النقد في ذاتها نوعية النقد ، فهذه النوعية إنما يحددها قبل كل شيء الناس المستغلون به ، تمثياً مع قدراتهم الشخصية ومع مصالح القوى الاجتماعية المصطفة من ورائهم والتي يتطابقون وإياها موضوعياً بصورة مستقلة عن إرادتهم ، كما يحددها أيضاً الناس الذين يتبنون هذا النقد بوصفه سلاحاً لهم في نشاطهم الاجتماعي الخاص ، أو أولئك الذين يحاربونه من أجل مصالحهم الاجتماعية لا لأنه نقد وإنما بسبب محتواه الاجتماعي التاريخي .

إن التجميع والتحليل الماهران للبيانات لا يقدمان في حد ذاتهما أي شيء جديد جوهرياً بالنسبة للمعرفة العلمية . فالتصور الخلاق للعلماء الذي يستهدف التركيب هو وحده الذي يظهر مع الإنجازات العلمية الجديدة . وينطبق نفس الكلام على النقد الاجتماعي . إن قدرة المجتمع على القيام بنشاط خلاق هو العامل الذي لا يعرض النقد للاختبار القاسي لمدى صدقه فحسب ، بل هو أيضاً الذي يحدد دوره ومكانه الصحيحين في مثل هذا النشاط .

بذلك تكون قد أرسينا بالفعل حقيقة أن النقد الاجتماعي لا يتقوّع ولا يمكن أن يتقوّع بعيداً عن النزاع السياسي ، وأنه لا يمكن أن توجد حرية للنقد خارج سياق توازن القوة الواقعي بين القوى الاجتماعية . ولذلك فإن الجهد الديمقراطي من جانب المجتمع الاشتراكي لإرساء الظروف الضرورية لحرية النقد المتنامية يجب أن تكون مرتبطة وبالتالي بجهود القوى الاشتراكية "لأنها سبيل خلق كل الظروف الأخرى التي يتطلّبها النقد الماركسي والاشتراكي" وانطلاقاً والأصيل باعتباره النقد الاجتماعي التقدمي القائد .

قد يقول الباحث العلمي المنحرف إلى الوضعيّة إن هذا يفرض حدوداً لإيديولوجية على النقد العلمي ، بيد أننا لا نعالج الاشتراكية ، في مظاهرها الإيديولوجية والسياسية الملموسة ، بل نعالج الاشتراكية بوصفها انعكاساً تاريخيّاً لقوانين طبيعية تحكم التطور الاجتماعي . وبالمثل نحن لا نعالج الصيغ الماركسيّة التي انبثقت عندما واءمت الماركسيّة نفسها مع الضرورة التاريخيّة ، ولكننا نعالج الماركسيّة بوصفها اكتشافاً علميّاً دافعاً في مجال البحث في حياة المجتمع ، هذا الاكتشاف الذي أصبح في نهاية الأمر نقطة انطلاق لنظرة علمية لمشكلات الاشتراكية والمجتمع في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية . لقد فضح التاريخ المغالطة التي انتهت عليها كثير من القضايا التي قدمها ماركسيون مختلفون ، ولكنه قد أكّد اكتشافات ماركس العلمية وأكّد الكثير من الاكتشافات الأخرى التي قامت على النظريّة الماركسيّة . وليس هناك عالم جاد يمكنه أن يتغاضى عن هذه الاكتشافات . وحتى النظريّات المعاصرة التي تدافع عن الرأسمالية وترفض النّواة الاشتراكية للماركسيّة قد تبنّت بشكل صريح أو مستتر جزءاً كبيراً من نظريّات ماركس ، وتوصلت إلى نتائج معينة كان ماركس قد توصل إليها منذ وقت طويّل .

وإذا كان على النقد الاجتماعي أن يكون اشتراكياً المنحى ومرتكزاً على أرض الماركسيّة فإن هذا لا يعني وجود قيود اصطناعية مفروضة عليه من الزاوية الإيديولوجية . بل على العكس فإن مثل هذا النقد هو بالضرورة نقطة البدء للنقد العلمي حقاً الذي أسفّر حتى الآن عن نتائج في تقدم التفكير العلمي فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية .

إذا أرادت ثورتنا الاشتراكية أن تظل صادقة مع نفسها فلن يمكنها أن تسمح للعجلة بالدوران إلى الخلف . إنها لا يمكنها إلا أن ترعى استمرار التطور الديمقراطي الندمي . وأكثر من ذلك فإن الاشتراكية كنقطة انطلاق إنما تحرر النقد الاجتماعي من القيود الإيديولوجية التي يفرضها ، على قسم كبير من النقد الاجتماعي المعاصر في العالم ، الصراع من أجل حماية العلاقات الرأسمالية والتزعة الحافظة في محاولة لإطالة أمد الأشكال الاجتماعية الانتقالية المشروطة تاريخياً في مرحلة تحلل الرأسمالية وانبثاق علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة . وعلى ذلك في ظل ظروفنا يجب على النقد الاجتماعي أن يتخد من الاشتراكية نقطة بدء وغاية إذا ما أراد أن يكون تقدميًّا وعلمياً في آن واحد . وعندما تحدث عن الاشتراكية كنقطة انطلاق فإنني لا أعني السياسات اليومية التي تتبعها الدولة الاشتراكية أو الأشكال الحالية التي توضع العلاقات الاشتراكية من خلالها موضع التنفيذ ، ولكن ما أعنيه هو الحقيقة التي تأكّدت علمياً والقائلة بأن المجتمع المعاصر لا يمكنه أن يتقدم إلا عبر طريق التحول الاشتراكي لعلاقات الإنتاج وللعلاقات بين الناس بشكل عام .

ونتيجة لذلك ليس هناك ما هو على هذا القدر من ضيق الأفق والتفاهة مهجياً أكبر من أن يكون المرء « ضد النظام من حيث المبدأ » اعتقاداً منه أن كونه تقدميًّا يعني أن يكون معارضًا لكل ما هو قائم أو « للسلطات القائمة ». إن هؤلاء الذين يطرحون مثل هذه القضايا هم على الأرجح ضحايا المفاهيم المبتذلة عن الطابع الدياليكتيكي للحركة الاجتماعية ، هذا ما لم يكونوا غارقين في أحلام اليقظة باختصار . فبالنسبة لدياليكتيك الحركة فإن ما هو « قائم » إنما يعني بشكل مستمر لكي ينبعق كتركيب لما هو « جديد » ، ولكن هذا لا يعني مع ذلك أنه في الممارسة الفعلية تتحلل كل عناصر التناقض الدياليكتيكي هذه إلى عوامل منعزلة فيما بينها ، يتعرّش كل منها بالآخر كملائكة في حلقة للملاكمه ، لكن من الواضح أن هذا هو بالدقة الشيء الذي يرغب بعض المفسرين الذاتيين للياليكتيك عندنا أن « يبرهوا » لنا عليه .

ولو كان مثل هذا التفسير للياليكتيك صحيحاً لكان حمل كل كائن بشري يعني في الوقت نفسه وفاة الأُم .

وإنى لا أنوى الخوض في الفلسفة ، فليس ذلك مجالى . ومع هذا فليست بالمرء حاجة إلى أن يكون أستاذًا للفلسفة لكي يدرك أنه ينبغي البحث عن جوهر الديالكتيك لا في المتناقضات فقط ولكن في وحدة المتناقضات أيضًا . إن نفي ما هو « قائم » ليس شيئاً خارجياً بالنسبة لما هو « قائم » ، ولكنه شيء في داخله ، إنه جزء مما هو « قائم » ، وهو في الوقت نفسه الرابطة العضوية التي تربط هذا الأخير بما هو « جديد ». إن الانتقال مما هو « قائم » إلى ما هو « جديد » لا يمكن أن يتم بمجرد نفي ما هو قائم ، ولكن بوساطة تغيرات كمية في الحركة الديالكتيكية لوحدة المتناقضات . ويفسر هذا أيضاً لماذا لا يمكن ضمان استمرار في التقدم الاجتماعي عن طريق إزالة ما هو « قائم » ، ولكن بالأحرى عن طريق ابتكاق ما هو « جديد » في داخله . وعلى ذلك في استمرار الحياة لا يمكنه نبذ ما هو « قديم » حيث يتوقف عليه ما هو « جديد » .

وفي نهاية الأمر فمن الواضح لكل إنسان أن أي نفي لما هو « قائم » من خارجه سوف يقطع استمرار الحياة العضوية . إن الجين الكامن فيه هو وحده الذي يمكن أن يكون نفيه الديالكتيكي .

لقد كان لينين بالتأكيد على حق تماماً عندما قال عن النفي الديالكتيكي : « ليس مجرد النفي ، ولا النفي الذي لا لزوم له ، ولا النفي المرتاب ، ولا التردد ولا الشك ، هي القسمات المميزة والجوهرية للديالكتيك — الذي يتضمن دون شك عنصراً للنفي ، بل وعنصره الأكثراً أهمية — كلا ، فالنقد الديالكتيكي بالأحرى هو النفي كعامل للارتباط ، كعامل للتطور ، يُبيّن على ما هو إيجابي .. أي الحال من التردد ، الحالى من التفريعات . » (ف. أ. لينين ، ملاحظات فلسفية ، دار كالتورا للنشر ، بلجراد ١٩٥٥ ، ص ١٩٨ . والترجمة مأخوذة عن الطبعة الصربية — الناشر اليوغوسلافي) .

وإذا كان الأمر كذلك ، إذن حتى النقد الاجتماعى ليس شيئاً فوق ما هو « قائم » ولا هو خارجه ، إنه جزء مما هو « قائم » ، وبالتالي فإن النضال من أجل المستقبل لا يتكون فحسب من الصراع السياسى لإزاحة ما هو « قائم » ،

بل قبل كل شيء من اكتشاف الحديد الذى ينبع داخل القديم ، ومن تقليل الأرض من أجل تطور ذلك الحديد . إن تفكير الإنسان يجب أن يتطلع دائمًا إلى الأمام ، ليس فقط بما يتخلى الإرادة وإنما بما يتخلى الإمكانيات الراهنة . ومع ذلك فإنه سوف يكون خلاقاً بقدر ما يحافظ على استمراره مع ما هو « قائم » لأن أصلته إنما تكمن في ذلك .

وفي الحقيقة أن النقاد الاجتماعيين الذاتيين عندنا يكونون على قدر كبير من التبجح عندما يزعمون أنهم يتحدثون باسم النفي الديالكتيكي لما هو قائم ، وبخاصة على ضوء ما استخلصناه فيما سبق من أن جزءاً كبيراً من مثل هذا النقد إنما « ينفي » البدايات الأولى لما هو جديد ، أكثر مما ينفي ما هو قديم ، داخل إطار ما هو « قائم ». إن مثل هذا « النفي الديالكتيكي » لما هو « قائم » يصبح شيئاً هزلياً في تطابقه مع « مبدأ » « معاداة النظم ». إن هؤلاء الذين يدعون مثل هذه المفاهيم لا يكلفون أنفسهم مشقة البحث في طبيعة البديل لما هو « قائم » ، أو في الدلالة أو المكان « الموضوعي » لهذا العنصر أو ذاك فيما هو « قائم » بوصفه جزءاً من عملية التقدم الاجتماعي التاريخي ، وبالتالي فهم لا يستطيعون أن يدركوا ، وحتى لن يدركوا ، أن « معاداة النظم من حيث المبدأ » هي من زاوية دلالتها الاجتماعية التاريخية أمر لامعى له مثلها في ذلك مثل « مناصرة النظم من حيث المبدأ » .

صحيح أنه في الحياة السياسية نجد أن كلا الاتجاهين يصاحبان التطورات الاجتماعية بصورة دائمة . ولكنهما لم يؤثرا قط وحدهما ، في حد ذاتهما ، في هذه التطورات حيث إنهما لا يمثلان سوى التخوم المحدبة لحياة المجتمع . إنهما لا يؤكدان نفسهما إلا في شكل حلفاء تلقائين لهذه القوى الاجتماعية أو تلك والتي تعرف ما تريده فيما يتعلق بالممارسة الاجتماعية . وإذا ما ظهر مثل هذا « الأسلوب » في العلم والثقافة فإنه في العادة إذا لم يكن انعكاساً صريحاً لوجهات نظر سياسية نوعية ، فسيكون على الأقل نتيجة لتقلص المسؤولية الاجتماعية التاريخية أو لاختفاء الأهمية الإبداعية أو لكليهما .

وإنني لا أرغب في أن أخلق الانطباع بأن مجتمعنا يقدر دائمًا تقديرًا عالياً

كل ما هو تقدمي في تطور التفكير الاجتماعي أو القيم وال حاجات الثقافية الأصلية ، وإنه لصحيح بالنسبة للمجتمع الاشتراكي الحالى . وعلى الأرجح أن يظل صحيحاً لفترة ما مقبلة ، أن على التفكير التقدمي أن يشق الطريق لنفسه بالتدريج ، وبمشقة في أغلب الأحيان . بيد أن ذلك سمة مميزة لتاريخ البشرية كله ، وقانون طبيعى من قوانينه ، ولا ينبغى أن ينظر إليه على أنه مجرد جانب سلبي في مثل هذه العملية . إن اختياراً عضويًا يحدث بين ما هو كفى وجديد حقًا ، أى بين ما هو ممكن وحتمي اجتماعياً فيما يتعلق بالتقدم الاجتماعي وبين حيل الخيال البشري التي لا تعم طويلاً ، والتي إما أن تكون مجردة من القيمة التاريخية الاجتماعية أو تكون مجرد خطأ . إن ما هو جديد حقاً لم يولد قط بالنواح على الحظ السيء لكونه قد « أسىء فهمه » ، وإنما ولد بالأحرى بالتفوق الخلاق على المقاومة الاجتماعية والإيديولوجية لما هو « قديم » .

بيد أن هذا لا يعني أن مجرد رفض المجتمع لشيء ما ينبغى أن يؤخذ برهاناً على أن ذلك الشيء كفى بشكل حقيقي وأصيل . وفي بلادنا ما زال هناك أشخاص معينون نشطون في شئون الثقافة يتمسكون بشكل عنيد بالمحافظة على نوع ما من « النظام » الموحد في الحياة الثقافية ، وعلى الفرض المركزي لمدارس في الفكر ولنظارات معينة في العلم والفن . وإذا ما وجد مثل هذا « النظام » فإن الإجراءات الإدارية تتckفل بتصوير مالا يعترف المجتمع بأن له قيمة ، على أنه شيء ذو قيمة . ومثل هذه الأفكار لا تكون في كثير من الأحيان إلا طريقاً لإخفاء العجز الإبداعي . وهناك أشخاص آخرون يحاولون من جديد ستر عجزهم الإبداعي بالظهور مقدماً بأنهم صحيحة لما هو « قائم » ، على الرغم من أن أحداً لا يلاحظهم . وبالمثل في الوضع الراهن الدولي والمحلي ، يدأب أشخاص كثيرون على التظاهر بأنهم « صحاباً » لأنهم يعلمون أنهم بعملهم هذا يمكنهم أن يحصلوا على شهرة بلا ثمن في الخارج .

وينطبق نفس الشيء على النقد الاجتماعي العلمي في المجتمع الاشتراكي ، فهو لا يمكن أن يكون « معادياً للنظم » أو « مناصراً للنظم » من حيث المبدأ . ففهمته ليست أن يدافع عما هو قائم أو أن ينفيه ، ولكن مهمته هي أن يكتشف في داخله

إشرافات الغد ، والطرق والوسائل التي تسمح مثل هذه العناصر الجديدة بأن تزدهر دون معوقات إذا ما أريد لها أن تصبح أدوات تساعد الإنسان على القيام بنشاط واع يستهدف التقدم الاجتماعي وتنمية شخصيته . إن على النقد أن يجعل المستقبل قبلته في حين يرتكز على العوامل والعناصر التي يحتويها الحاضر .

وينطبق ذلك على المجتمع الظبي مadam من الواضح تماماً أنه ينطبق على المجتمع الاشتراكي كذلك ، وهذا هو السبب في أننا قد أكدنا بشكل خاص على الاشتراكية بوصفها نقطة انطلاق لنقدنا الاجتماعي إذا كان لابد للنقد أن يكون جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاشتراكي الخلاق للمجتمع ، كما أنه السبب في أننا أكدنا على استخدام النقد للماركسية كأدلة إذا ما كان يريد أن يرتكن على الإنجازات الأكثر تقدمية للتفكير العلمي في مجال البحث في العلاقات الاجتماعية .

وبطبيعة الحال ، فإن المسألة تصبح الآن ما هي نقطة الانطلاق الاشتراكية . إن كل نقد عندنا يتظاهر بأنه نقد اشتراكي ، وهو كذلك في كثير من الأحيان بالمعنى الذاتي على الرغم من كون نتائجه الفعلية قد تكون بعيدة عن ذلك تماماً . وعلى العكس من ذلك فليس كل النقد الاجتماعي ، الذي ينظر إليه باعتباره معاذياً للاشراكية ، أو لا يستعان به من جانب هذا الجهاز أو ذاك من الأجهزة ذات النفوذ في المجتمع ، له بالضرورة مثل هذه الطبيعة .

إننيأشعر أننا سترداد اقترباً من الصدق تماماً إذا قلنا إن الطابع الاشتراكي للنقد الاجتماعي إنما يكمن في موقفه العلمي ، في عدم تحيزه ، في إخلاصه ومسئوليته إزاء العوامل والوسائل الموضوعية للتقدم الاشتراكي ، وفي إدراكه لمبدأ «أن تريده ، وأن تكون قادراً على» في زمان ومكان معينين ، وهو المبدأ الذي يتوقف عليه وجود وتقدير المجتمع الاشتراكي في ظل توازن القوة الراهنة بين القوى الاجتماعية . وإنه لمن الواضح للماركسيين وللمناضلين من أجل علاقات اجتماعية اشتراكية أن العامل القائد والحاصل موضوعياً في التقدم الاجتماعي خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو المصالح الاجتماعية التاريخية لطبقة العاملة ، «مصالح الإنسان في عملية العمل المنظم اجتماعياً والسعى الخلاق بشكل عام ، لأن هذه المصالح

هي التي تمثل القوة المحركة الذاتية وراء الحركة الاجتماعية التقدمية في عصرنا .

إن الجوهر والهدف الاقتصاديين لهذه المصالح إنما يكمنان في التغلب بشكل كامل على التناقضات الكامنة في المجتمع الطبيعي والتي تحرم الإنسان العامل من ثمار عمله ، ومن أن يقرر ظروف وسائل هذا العمل ، هذه التناقضات التي توجد حتماً – باعتبارها جوهر الرأسمالية – في أثناء المرحلة الأولى لتطور الاشتراكية ، متسيرة تحت عباءة عناصر معينة من علاقات ملكية الدولة ومن علاقات العمل الأجير الحكومية . وحيث إنها أمر حتمي من الناحية الاجتماعية فإن المصدر الرئيسي مثل هذه العلاقات سوف يوجد في إنتاجية العمل المنخفضة . إن التغلب التدريجي على مثل هذه التناقضات يمكن تأمينه وتسويتها – كما تشهد بذلك لا النظرية فحسب وإنما الممارسة أيضاً – بإقامة وتطوير مثل هذه الأشكال من الحكم الذاتي التي ستمكن الإنسان العامل بشكل عام من أن يهيمن على كل عملية عمله الخاص وعلى العمل المعاون ، ومن أن يؤثر فيما تأثيراً مباشراً ، بما يتفق مع مسؤولية المنتجين المتعاونين ومع حقوقهم المتساوية والارتباط المتبدل فيما بينهم . إن هذا هو نوع العلاقة الذي يمكن للإنسان في ظلها أن يصبح هو الوسيلة والداعية الوعي لعملية العمل المنظم اجتماعياً بأسرها ، ابتداءً من المشاركة المباشرة في العمل إلى التأثير من خلال الحكم الذاتي في كل تلك النشاطات الاجتماعية التي تؤثر على عمله بشكل مباشر ، وذلك سواء بشكل فردي أم في ارتباط مع الآخرين ، أي كل تلك النشاطات التي هي بشكل غير مباشر جزء لا يتجزأ من هذا العمل . وهذا في نفس الوقت إنما يجعل مثل هذه العلاقة عاملًا من أهم العوامل في القضاء على التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي وفي التطور الشامل للإنسان كشخصية خلاقة .

وغني عن البيان أن مثل هذا الهدف لا يمكن إنجازه عن طريق برمجة الحركة السياسية ، ولكن بالأحرى من خلال عملية تاريخية تقدم إلى الأمام في توافق مع تطورقوى المنتجة . وإنه من واجب العوامل الاجتماعية الذاتية التي تحمل مسؤولية الممارسة الاجتماعية أن تدرك القوانين الموضوعية التي تقود نحو تلك الغاية وأن تشارك في النشاط الوعي الاشتراكي اليومي لكي تمكن هذه القوانين

من أن تحدث مفعولها دون عوائق ، وأن توجهها نحو الأهداف المقررة :

وعلى أساس هذه الخلفية لا يمكن أن يكون هناك شك في أن العنصر الأكثـر ثباتاً للتوجيه العملي في هذا الاتجاه هو المصالح الاجتماعية الاقتصادية للإنسان العامل في عمله وفي نظام توزيع الناتج الاجتماعي طبقاً للعمل المنذول . إن دلالة الدور القيادي للطبقة العاملة ، وهـدف الآلية الديمـقراطـية لـجـتمـعـنا بـأـسـرـهـا ، إنـما يـكـمـنـانـ فيـ التـعبـيرـ عنـ هـذـهـ المـصالـحـ وـفيـ تـنـظـيمـهـاـ وـتـبـعـيـتهاـ منـ أـجـلـ النـشـاطـ الـاجـتمـاعـيـ . ولـذـلـكـ فـإـنـ الـديـمـقـراـطـيـةـ الـاشـتـراكـيـةـ لـاـ يـكـنـهـاـ موـاجـهـةـ التـزـامـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ التـقـدـمـيـةـ ماـ لـمـ تـضـمـنـ ذـلـكـ الدـورـ الـقـيـادـيـ لـنـفـسـهـاـ .

إن مثل هذا الموقع الاجتماعي الاقتصادي للإنسان وما يجده في مصلحته هو العوامل التي تحدد ، وستظل تحدد كل الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية والسياسية . ولن يكون الإنسان قادرًا على تحقيق مثل هذا الموقع الاجتماعي الاقتصادي بشكل كامل إلا عن طريق العلاقات الاجتماعية الديمـقراـطـيةـ . ولـسـوـفـ يـوـأـمـ النـاسـ بـشـكـلـ كـامـلـ إـلاـ عـنـ طـرـيقـ الـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ . ولـسـوـفـ يـوـأـمـ النـاسـ بـالـتـدـريـجـ الـأـشـكـالـ الـتـيـ سـتـتـخـذـهـاـ مـثـلـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـفـقـاًـ لـحـاجـاتـهـمـ الـخـاصـةـ . فـأـهـمـ وـسـائـلـ شـقـ طـرـيقـ جـدـيدـ هـىـ الـخـبـرـةـ وـالـعـلـمـ وـتـفـكـيرـ الـإـنـسـانـ وـفـقـ خطـوطـ إـنـسـانـيـةـ .

وهـنـاكـ مـنـ يـشـعـرونـ أنـ ذـلـكـ المـوقـفـ تـجـاهـ الـقـوـىـ الـمحـركـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـتـقـدـمـ الـاجـتمـاعـيـ إنـماـ هوـ مـوقـفـ «ـيـتـخـذـ اـتـجـاهـاـ اـقـتصـادـيـاـ»ـ بـشـكـلـ مـبـالـغـ فـيـهـ ،ـ وـأـنـهـ يـقـلـلـ مـنـ دـورـ الـخـيـالـ وـالـوـعـىـ ،ـ دـورـ الـفـلـسـفـةـ وـالـخـواـنـبـ الـأـخـرـىـ لـلـمـعـابـلـةـ الـنـظـرـيـةـ ،ـ دـورـ الـمـتـقـفـينـ وـهـلـمـ جـراـ .ـ وـفـيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ تـصـادـفـنـاـ أـفـكـارـ مـؤـداـهـاـ أـنـ الـنـظـرـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـدـورـ الـقـيـادـيـ لـلـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ قـدـ نـسـخـتـ تـارـيـخـيـاـ ،ـ بـلـ وـتـصـادـفـنـاـ الـدـعـاوـيـ السـوـقـيـةـ بـأـنـ الـحـكـمـ الـذـاتـيـ بـوـسـاطـةـ الـإـنـسـانـ الـعـاـمـلـ إـنـماـ يـتـمـخـضـ عـنـ سـيـادـةـ الـأـشـخـاـصـ الـبـدـائـيـنـ وـالـعـادـيـنـ .ـ وـفـيـ حـقـيـقـةـ الـأـمـرـ لـيـسـ لـكـلـ هـذـاـ أـدـنـىـ صـلـةـ سـوـاءـ «ـبـالـاتـجـاهـ الـاـقـتصـادـيـ»ـ أـوـ «ـبـأـمـيـةـ»ـ الـعـمـالـ ،ـ وـإـنـماـ هوـ يـتـصـلـ بـالـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ بـيـنـ النـاسـ الـتـيـ تـحدـدـ بـنـيـانـ الـمـجـتمـعـ كـكـلـ وـتـمـارـسـ تـأـثـيرـاـ حـاسـماـ عـلـىـ وـجـودـهـ وـحـرـكـتـهـ الـوـاعـيـةـ بـأـسـرـهـماـ .ـ إـنـ الدـورـ الـقـيـادـيـ لـلـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ مـنـظـورـاـ إـلـيـهـ مـنـ الـجـانـبـ الـاجـتمـاعـيـ

التاريخي إنما يعني التأكيد الكامل لتلك العوامل والتطلعات الاجتماعية التي تكون موجهة نحو إقرار وتقدير العلاقات الاشتراكية الاقتصادية بين الناس — ولا شيء آخر . وليس هناك ، في مثل هذه العلاقات الاجتماعية ، من قوة أخرى غير الطبقة العاملة ، غير الإنسان نفسه ، تستطيع تحقيق ذلك الهدف .

وبالتالي ، فإن معيار الطابع الاشتراكي للنقد الاجتماعي هو موقفه تجاه العلاقات والعوامل الموضوعية التي يتوقف عليها البقاء والتقدم . والنتيجة هي أن أي انحراف للنقد الاجتماعي عن الأساس الواقعى للتطور الاجتماعي إلى التزوات الذاتية للخيال ، أو إلى النشاط السياسى الذى يكون له تأثير مثبط على قوة هذه العوامل المحددة للتقدم الاشتراكي وقدرتها على العمل ، لا يمكن أن يؤدي بمثل هذا النقد إلا إلى صدام مع التطلعات التقدمية للمجتمع الاشتراكي ومع من يمثلونها ، في حين يبتعد به كثيراً في الوقت نفسه عن الإنهاز العملي الأصيل .

وأنا لا أرغب بطبيعة الحال في أن أنكر الدور الاجتماعي التاريخي العظيم الذي لعبه التفكير الأخلاقى أو المبادر للإنسان وفق خطوط إيديولوجية وفلسفية ، أو في أن أقلل من هذا الدور ، وإنما أرغب فقط في أن أقر أن هذا الدور لن يكون دوراً مبادراً حقاً ما لم تكن نقطة انطلاقه هي الحركة الاجتماعية الموضوعية وليس انحرافات .

المثقفون والطبقة العاملة

كثيراً ما تسمع القضية القائلة إن النظرية الخاصة بالدور القيادي للطبقة العاملة إنما تعبد الطريق للاحتكار السياسى ، وإنها تبخس دور المثقفين وبذلك تعرقل تطور التفكير الاجتماعي الديمقراطي والإنساني .

وليس للنظرية الخاصة بالدور القيادي للطبقة العاملة بالطبع أية صلة بهذا على الإطلاق . فكما أن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية تفترض سلفاً بالضرورة الدور القيادي لوسيلة مثل هذه العلاقات — أي البورجوازية الرأسمالية — كذلك

فإن علاقات الإنتاج الاشتراكية التي تتعكس في توزيع الدخل طبقاً للعمل المبذول ، وليس طبقاً لملكية رأس المال ، تفترض سلفاً بالضرورة الدور القيادي لوسائل مثل هذه العلاقات في المجتمع – أي الطبقة العاملة . ولكن الأشكال السياسية التي تتحقق بها العلاقات المعنية لا تتحدد في أي من الحالتين . فهذه الأشكال السياسية لا تتوقف على المحتوى الاجتماعي الاقتصادي للعلاقات المتضمنة فقط ، بل تتوقف أيضاً على عدد من الظروف الأخرى التي تتطور مثل هذه العلاقات في ظلها – تتوقف على درجة تطور القوى الإنتاجية وتوازن القوة بين القوى الاجتماعية ، وعلى تشكيلاً كبيرة من التأثيرات الذاتية التي تؤثر على الوعي الاجتماعي .

إن هذا يجعل تفسير الدور الاجتماعي القيادي للطبقة العاملة ، أو مفهوم ماركس عن دكتاتورية البروليتاريا على أنه فرض للقوة الجسمانية للعمال أصحاب ثياب العمل الزرقاء فوق الأقسام الأخرى من السكان عملاً مبتدلاً ولا معنى له . في جوهر النظرية إنما يكمن في الاعتراف بالضرورة التاريخية لأن تتفوق المصالح الاجتماعية الاقتصادية للإنسان العامل ، للطبقة العاملة ، على مصالح أصحاب رأس المال الذين يسعون إلى المحافظة على دورهم الاجتماعي القيادي أو إحياء هذا الدور ، سواء في صورته الأصلية أو في صورة نماذج مختلفة من ملكية الدولة .

وإنه لعمل مبتدل ولا معنى له بالمثل أن يوضع الدور القيادي للطبقة العاملة في مواجهة الدور الاجتماعي الخاص للمثقفين . فالامر هنا ليس أمر فتئين مختلفتين اختلافاً كلياً لا بد أن تلغى إحداهما الأخرى ، بل على العكس أمر فتئين تعتمد ان على بعضهما البعض . وسيكون نشاط المثقفين الاجتماعي التقدمي الخلاق مستحيلاً ما لم يكن الإنسان العامل قد تحرر تماماً ، مثلما سيكون من العسير التفكير في هذا التحرر ما لم تزل الطبقة العاملة المساندة من كل المعرفة المتراكمة والتي تتکاثر دون توقف من خلال الأقسام المتعلمة من السكان .

ويمكننا البرهنة على أن الأمر كذلك إذا ما أخذنا مثلاً سلبياً . إن لدى قسم واسع من المثقفين الأميركيين على سبيل المثال موقفاً تقدماً إلى حد كبير تجاه كثير من المشكلات الأساسية النابعة من تطور البشرية المعاصرة ، ولكن لما كان

المثقفون لا يتمتعون بتأييد كافٍ من الحركة العمالية الأمريكية لأسباب لا يمكننا تناولها في نطاق هذا البحث ، فإن تأثيرهم على مجرى التطورات الاجتماعية ضئيل نسبياً .

لذلك كان لينين على حق حين قال : « إن المثقف الذي لا يربط نفسه بطبقة ما عدم لا يعتد به . » (لينين ، الأعمال المختارة ، الطبعة الخامسة ، المجلد الأول ، ص ٤٤١ – عن الطبيعة الروسية – الناشر اليوغوسلافي)

وإلى جانب هذا كله يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الحدود بين الطبقة العاملة والمثقفين تتداعى في المجتمع الحديث ، وبخاصة في المجتمع الاشتراكي . إن فرص التعليم الأوسع والتأكيد التدريجي للحكم الذاتي إنما ترفع أقساماً متزايدة من الطبقة العاملة إلى مستوى المثقفين . كما أن تقدم القوى الإنتاجية وإنتاجية العمل اليوم ليقدمان بالفعل فرصة لكل شخص لأن يصبح « مثقفاً » في الغد . وتدل هذه العملية أيضاً على أن تعبير « المثقفين » نفسه لم يعد يتطابق مع واقع الأمور الفعلية .

والحقيقة أن هذه العملية إنما تكشف أمام عيوننا ، فنسبة ما يقدمه الإنسان من عمل بدني في العمل الإنتاجي المنظم اجتماعياً تتناقص باطراد وسرعة ، وبخاصة في البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً، وذلك على نقیض النصيب المتنامي للبحث العلمي وللأعمال التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والثقافية والإبداعية وغيرها من الأعمال المماثلة . وبالتالي فإن مجتمعاً يبحث بوعي عن وسائل وطرق التقدم لا يجب أن يبخس دور المثقفين ، بل إنه بالأحرى يجب أن يدعم هذا الدور كييفياً وكيمياً .

ومثقفون بطبيعة الحال قسم من المجتمع ، سواء في ظل الرأسمالية أو الاشتراكية . بيد أن هذه السمة الخاصة بالمثقفين ترتبط بموقفهم الاجتماعي الاقتصادي النوعي ، بموقفهم في عملية العمل الاجتماعي ، أكثر مما ترتبط بدورهم الإيديولوجي في المجتمع .

فهم في ظل الرأسمالية يبيعون قوة عملهم الذهنية المتخصصة نوعياً . وهذا التخصص النوعي هو الذي يعطى المثقفين مكاناً بارزاً بشكل خاص في عملية العمل وفي الحياة الاجتماعية ، ولكنه هو الذي يعطى لهم في الوقت نفسه الوهم بأنهم القوى الاجتماعية القائدة وليس مصالح الملكية الرأسمالية . وسيظل الأمر كذلك طالما يوجد انتقال مستمر من « صفوف » الانتلچنسيا إلى « صفوف » الملائكة الرأسماليين .

بيد أنه حتى في ظل الاشتراكية تظل قوة العمل النوعية للمثقفين علامة تميزهم كقسم مستقل من الشعب العامل . وبسبب هذا فإن النفوذ الذي يمارسونه بالفعل على المراكز المهنية والإدارية القائدة في المشروعات الإنتاجية والهيئات والتنظيمات الاجتماعية ، يمكن بالنسبة لمجموعة صغيرة من المثقفين حتى أن تغدو لديهم الوهم بأن لهم مركزاً « فوق المجتمع » و « دوراً قيادياً ». وهذا هو السبب في أن الاتجاهات والمساعي البير وقراطية – التكنوقراطية من أجل أشكال متنوعة من الاحتياطي السياسي تفصح عن نفسها بصورة أكثر وضوحاً داخل صنوف المثقفين .

ومع ذلك توجد في الوقت نفسه اتجاهات معارضة بين المثقفين تعبّر عن المصالح العريضة والواقعية الاجتماعية – التاريخية للطبقة العاملة والإنسان العامل بصفة عامة ، ومن ثم للانتلجنسيّا نفسها .

وبالتالي فحتى لو كانت الانتلجنسيّا تشكل قسماً من المجتمع بالمعنى الاجتماعي الاقتصادي ، فإن هذا لا يعني أن ذلك وحده يجعلها أتوماتيكياً – في مجموعها – وسيلة التقدم . وعلى العكس من ذلك فعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يحتلون الآن موقعاً اقتصادياً يصبح عليهم مظهر الاستقلال عن التناقض الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي الرئيسي والخاص الذي يتميز به عصرنا ، فإن المثقفين كقسم من السكان يكونون أكثر ميلاً إلى التزعة المحافظة منهم إلى التقدم ، أو هم في ذلك لا يقلون عن الأقسام الأخرى على الأقل . إن الموقف العقلي للمثقفين يتغير بالطبع مع التطورات والظروف التاريخية الملمسة ، ولكن بعض النظر عن السمات المميزة التي تعزى للمثقفين فإنه من الواضح تماماً ، كما هو جوهري من أجل تقويم دورهم في المجتمع ، أنهم من الناحية الفعلية ليسوا قسماً خاصاً يكون وعيه – كقسم في مجموعه – تقدماً بالضرورة أو مرتبطة بإحدى المصالح الاجتماعية الاقتصادية في المواجهة التاريخية للطبقات . في هذه المواجهة يتشتت المثقفون تماماً كما يتشتتون في كل الجوانب الأخرى للتغيرات والجهود الاجتماعية .

وأكثر من ذلك فلما كان المثقفون يمتلكون ناصية الجزء الأعظم من المعرفة ، ولما كان موقعهم الاقتصادي في المجتمع موقعاً من نوع خاص تماماً ، فإنهم

يتجمعون ليشكلوا البيئة التي يعكس فيها الفكر البشري بأقصى سرعة كل المجريات الموضوعية لحياة المجتمع . ولنستعد ما قاله لينين : « لقد سميت الاتلچنسيا انتلچنسيا لأنها الأكثر وعيًّا ، والأكثر تصميمًا ، والأكثر دقة ، في عكس تطور المصالح الطبقية والتجمعات السياسية في المجتمع ككل وفي التعبير عنها ». (ف. أ. لينين ، « مهام الشيوعية الثورية » ، سبتمبر ١٩٠٣ ، الأعمال الكاملة ، المجلد الرابع ، كالتورا ، بلجراد ، ١٩٦٠ ، ص ٩٧ . مترجمة عن الطبعة الصربية الكرواتية – ناشر الترجمة الإنجليزية) .

والمثقفون سرعان ما يعكسون وعي المجتمع وينقلون إليه كل ما يصل إلى ذهن الإنسان من العمليات الموضوعية ، وبالتالي فهم يعبرون عن التيارات الأكثر تقدمية والتيارات الأكثر رجعية في المجتمع . إن المثقفين يقدمون إسهاماً خلاقاً بدرجة غير عادية للتقدم الاجتماعي ، في حين يقدمون في الوقت نفسه الأسلحة القوى الاجتماعية الأكثر رجعية . لقد جسم الطلبة – هؤلاء المتظاهرون التقليديون – تجسيماً له دلالته الصراع ضد القوى الرجعية ضد اضطهاد الإنسان واضطهاد أمة لأمة ، كما أسهموا بطولة في هذا الصراع (وهكذا فعلوا أيضاً في يوغسلافيا فيما قبل الحرب) . بيد أن قسماً من المثقفين في جنوب إفريقيا وفي أمريكا يستخدمون وسائل مماثلة في الصراع للمحافظة على التمييز العنصري . وفي بودابست في عام ١٩٥٦ ، واليوم في چاكارتا ، فتحوا الطريق لانطلاق القوى الاجتماعية الرجعية التي حاولت أن تستفيد من سخط الجماهير العاملة على بعض أشكال الممارسة الاجتماعية لتحقيق أهدافها السياسية الخاصة .

ولذلك فلا معنى إذن للحديث عن الدور الاجتماعي ، أوى الدور الإيديولوجي والسياسي ؛ للمثقفين كما لو كانوا قسماً تقدمياً موحداً من المجتمع يرتبطون ببعضهم البعض من خلال مصالحهم الاجتماعية المشتركة . فالامر يتعلق هنا في الحقيقة بالموقف المعين لقسم معين من المثقفين تجاه الممثلين الموضوعيين للتقدم الاجتماعي ، أوى تجاه الممثلين الموضوعيين لمقاومة مثل هذا التقدم الاجتماعي . ولذلك في حياة المجتمع لا يكون الأمر مجرد إمكانية ، بل هو في الواقع قانون ، أن يقف جزء

من القسم المثقف على رأس المساعي الاجتماعية التقدمية الخلاقة ، وأن يتحرك جزء آخر في ذيل الاتجاه الوسطى المحافظ ، وأن يمثل جزء ثالث عقبة مباشرة أمام التطور الاجتماعي . ولقد عرض الكاتب الأمريكي آرثر ميللر هذه الفكرة عرضاً طيباً للغاية عندما قال إن المثقفين على الرغم من كونهم أول من يدعون إلى التغيير فإنهم آخر من يقبلونه*. صحيح أن ميللر كان يقصد المجال الثقافي في محل الأول ، ولكن تأكيده ينطبق بالمثل على كل المجالات الأخرى للمساعي الاجتماعية من جانب المثقفين .

وعلى الرغم من ذلك تبذل محاولات عنيفة لتنصيب أفراد أو جماعات كمثاين لكل المثقفين ، وعادة ما يكون هؤلاء من يدعون بأن المثقفين يبخس دورهم ويمنعون من تقدم الصفوف ، وذلك لأن المجتمع لا يقبل وجهات نظر هذه الجماعات أو تطلعاتها السياسية . وفي سياق هذه الآراء كثيراً ما يسمع المرء النظرية التي تعلن بشكل أكثر أو أقل صراحة والقائلة بأن المثقفين هم أصحاب الدور القيادي في المجتمع ، بوصفها نقليضاً لنظرية الدور القيادي للطبقة العاملة . إنهم يتحدثون عن المثقفين بوصفهم «الضمير النبدي للمجتمع » ، بل إن إحدى صحف الشبيبة ذهبت حتى إلى حد أنها كتبت تقول إن الجامعات والطلبة هم القسم الأكثر تقدمية في المجتمع إن لم يكن لأى سبب آخر فلأنهم يقفون عند «ذروة» المعرفة البشرية . إلا أن هذا الجانب بالفعل هو الذى يبعث على السخرية في هذه النظريات .

لماذا تظهر مثل هذه النظريات ، وما دلالتها ؟ قبل محاولات الإجابة على هذا السؤال أحب مقدماً أن أجيب على اعتراض محتمل . ليس هناك بأية حال ما يحملنى على الاعتقاد بأنه لا محل هنا في مجتمعنا للاستقصاء النبدي لموقع المثقفين ودورهم ، سواء من زاوية كل من موقعهم المادى ووضعهم الاجتماعى . ومن الواضح أنه في ظل المستوى الحضارى عندنا لا يمكن تجنب أن تكون التناقضات في وجهات النظر الذاتية حول موقع المثقفين بشكل عام ، وحول الثقافة بشكل خاص ، تناقضات قاسية نظراً للأساس المادى الفقير نسبياً للثقافة والحضارة عندنا .

إن بعض من ينتقدون واقع الأمور القائم عندنا في هذا المجال ، والذين في

* من كلمة له في مؤتمر بليدا بالجزائر في عام ١٩٦٥ .

دافعهم المخلص أو الصورى عن «القيم الثقافية العليا» يرفضون بعبارات صاخبة وخاوية من المعنى أى حديث حول الإمكانيات المادية لمجتمعنا ، هؤلاء يتمتعون حقاً بمزية القدرة على ألا يلقو بالا إلى المشكلة التي يعالحوها . لكن لا شيء يمكن أن يتغير قيداً أعملاً بهذه الطريقة . إنهم إذ يعزلون أنفسهم في برج عاجي من الاحتقار المتعالي ، هو في الحقيقة برج من الجهل بالقوانين الأساسية التي تحكم التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، لا يقدمون أى إسهام مهما كان في إيجاد الحل الأكثر ملائمة لأى من هذه المشكلات . إن التفاوت بين الحاجات الثقافية المتنامية للمجتمع وبين ضيق أساسها المادى لا يمكن معالجته إلا من خلال المزيد من التطوير لذلك الأساس وللمحتوى والقدرة الخلاقتين حقاً لثقافتنا .

لذلك فلسوف يكون أمراً طيباً أن يفطن من ينقدون واقع الأمور في الثقافة عندنا ، أن يفطنو إلى حد ما إلى حقيقة أن ما نعنيه ليس المشكلات المادية فحسب ، وإنما مشكلات الإبداع الثقافي نفسها قبل كل شيء .

ولكن هذه مجرد نقطة عرضية ، فلا يكاد يوجد شك أنه فيما يتعلق بالمشكلات التي تدور حول الموضع الاجتماعي للثقافة بوجه عام وللمثقفين بوجه خاص ؛ فإنه من الممكن ، بل ومن الضروري بشكل مطلق ، أن نستعين بالنقد الاجتماعي .

إن بعض المشكلات الناشئة عن وضع المثقفين والنشاط الخلاق في مجال الثقافة قد أثيرة بالتأكيد ، بصفة عامة ، بشكل أكثر حدة مما ينبغي عادة ، وذلك بسبب الموقف الذاتي من جانب بعض المسؤولين تجاه مثل هذه المشكلات . وهذا انعكاس لمستوى التطور الذي وصل إليه الوعي الاجتماعي وللمستوى الثقافي لمجتمعنا . صحيح أننا نلقى أيضاً بقایا الموقف التقليدي – موقف أصحاب المخواص المحتالين والنقابيين المحترفين – تجاه المثقفين ، تماماً كما نلقى بين المثقفين على العكس من ذلك بقایا الموقف الأرستقراطي والبورجوازي تجاه العمل البدني . كل هذه وكثير غيرها ظواهر ينبغي أن نحاربها ، ولكن دون أية مبالغة مهما كانت في تقدير نصيبها في توليد المشكلات ، وإلا فلسوف يبدو الأمر وكأن إرادة الإنسان ورغباته وحدهما كافية لعمل كل ما هو ضروري .

وبصرف النظر عن مدى موضوعية أو عدم موضوعية ، وصدق أو عدم صدق ، وفعالية أو عدم فعالية ، مثل هذا النقد ، فمن الواضح أن نقد الوضع الاجتماعي غير المرضي الذي تجده الثقافة والمتقون أنفسهم فيه شيء ، ونظريه دور الاجتماعي الخاص للمثقفين كقسم من السكان ، باعتبارها نقىضاً للنظرية الخاصة بالدور القيادي لطبقة العاملة ، شيء آخر مختلف تماماً . إن هذه النظرية ، ما لم تكن تعبراً عن حيرة قصيرة الأمد لدى جزء فحسب من الانتلچنسيا عندنا حملته النظرة الذاتية الواهية إلى التخبط في النقد الاجتماعي ، فلن يكون لها سوى معنى اجتماعي سياسى واحد ، وهو أن فرداً ما أو جماعة ما من الناس تدعى لنفسها الحق دون مبرر في الحديث باسم المثقفين والثقافة ، في حين تتحدث في الحقيقة بالأصالة عن نفسها ومن أجل المصالح التي تدافع عنها ، وباسم القوى الاجتماعية التي تقف خلف مثل هذه المصالح .

وفي ظل ظروفنا ليس هناك سوى احتمالين . فالنظريات التي من هذا النوع ستكون – موضوعياً وبشكل مستقل عن إرادة الداعين لها – إما دعامة لهذه الإيديولوجية أو تلك وهذه المصالح أو تلك من إيديولوجيات ومصالح المجتمع البورجوازي ، وإما دفاعاً عن البيروقراطية . والاحتمال الأخير هو الحالة الأكثر شيوعاً عندنا . ونتيجة ذلك أن نظريات ذاتية مختلفة عن الدور القيادي للمثقفين كفئة من السكان وغيرها من النظريات التي تدافع عن الدور « فوق المجتمع » للمثقفين في توجيهه ونقد التطورات الاجتماعية ، إنما تتمحض في الممارسة عن محاولة لإرساء مصالح خاصة للمثقفين في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية أو لمحافظة على هذه المصالح . وإذا تطرح مشكلة المثقفين على هذا النحو فإن هذه المصالح لا يمكنها أن تبدو إلا على صورة تشيكيلة من الاتجاهات التكنوقراطية والبيروقراطية والمهنية الذاتية وما يماثلها من الاتجاهات ، أو على صورة تنصل فردي من المسؤولية تجاه المجتمع وتتجاه الإنسان العامل . ويبرز هذا الأمر حالما تصاغ هذه المصالح بوصفها نقىضاً للدور الاجتماعي القيادي للمصالح الاجتماعية الاقتصادية للإنسان العامل ، لطبقة العاملة . ولذلك فمثل هذه النظريات هي جوهر إيديولوجية البيروقراطية والتكنوقراطية .

إن هذه النظريات وغيرها من النظريات المماثلة التي قد يروج لها حتى

أولئك الذين يحملون في الظاهر سلاح النضال ضد مثل هذه الظواهر الاجتماعية ، إنما تبرهن بوضوح على أن البروقراطية ليست متأصلة فقط في طابع العمل الاجتماعي وفي تنظيم الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية في المستوى الراهن من تطور القوى الإنتاجية فحسب ، بل إنها تكتسب أيضاً صيغة إيديولوجية ، وذلك في الدفاع المخالط عن الرسالة الاجتماعية التي آلت إلى المثقفين ، هذه الرسالة التي يزعم أن الدور القيادي للطبقة العاملة وأن نظام الحكم الذاتي الذي يتضمن فيه هذا الدور إنما يعرض أنها للخطر .

وفي الحقيقة أن المثقفين في مجتمعهم ، بوصفهم قسماً من السكان ، ليس لهم رسالة خاصة في تاريخ المجتمع غير رسالة المعرفة والتعليم والعمل الثقافي الخلاق . والمثقفون المبدعون الذين يعبرون بأصالة عن الاتجاهات الاجتماعية الموضوعية ، وعن الإدراك العلمي والتجريبي لهذه الاتجاهات وحركتها وتطلعاتها ، هم وحدهم الذين يمكن أن يكون لهم دور اجتماعي تقدمي ذو دلالة تاريخياً ، وهم يلعبون اليوم هذا الدور بالفعل . وعلى هؤلاء المثقفين أن يساعدوا بطريقة أو أخرى في تحويل هذا الإدراك إلى فعل اجتماعي تقدمي بتجسيد الأهداف وتوضيح الأسس والوسائل الموضوعية التي تستخدم في مثل هذا النشاط .

وينطبق هذا أيضاً على دور النقد الاجتماعي الذي يمارسه المثقفون . فإذا كان لهم أن ينشغلوا بالتفصير الاجتماعي فلا يمكن لهم أن ينغمموا في الاستنباط الذاتي للمبادئ والأهداف الأخلاقية والمعنوية والإنسانية والثقافية التعليمية المجردة وما شابهها من مبادئ وأهداف ، دون اعتبار للمدى الذي يمكن أن تلعب فيه هذه المبادئ والأهداف دوراً إيجابياً في التوقع التقدمي لأهداف المجتمع . إن ما تدعوه الحاجة إليه بهذا الصدد هو قبل كل شيء المعرفة الأصلية بالقوانين الموضوعية للحركة الاجتماعية والتقويم الصحيح للمعرفة التجريبية . ولكن مثل هذه المعرفة وذلك الاستعداد للتعلم من الخبرة ، بدلاً من النظر إليها ، هو مجرد نقيس للانتقادات الاجتماعية الذاتية التي أصبح الصدق بالنسبة لها أمراً غير ذي بال كعنصر من عناصر النقد .

« ولا يسعنا هنا إلا أن نستعيد إلى ذاكرتنا ملاحظات ماركس حول نمط معين من أنماط نقد الماركسيّة .

« لقد أدت المساومة مع اللاساليين إلى مساومة مع عناصر أخرى غير ناضجة .. وعلاوة على ذلك إلى المساومة مع زمرة بكمالها من الطلبة غير الناضجين والذكاء المزهويين بأنفسهم الذين يريدون توجيه الاشتراكية في « مجرى أكثر مثالية » ، آئى أن يستبدلوا بأساسها المادى (الذى يتطلب دراسة موضوعية جادة إذا ما أراد المرء أن يستخدمها في الحاجة) ، علم الأساطير الحديث وما فيه من آلة عدالة وحرية ومساواة وإنماء . ومن آئمة هذا الاتجاه دكتور هوتشبيرج الذى يصدر مجلة « ذيكونفت » ، والذى قام بعملية « تنقية » داخل الحزب ، وبفرض أنه قام بذلك « بأكثر النوايا نبلا » فإنى لا أغير « (النوايا) أدنى انتباه . ومن الصعب أن نتصور شيئاً آخر أكثر منافاة للعقل من برنامج « ذيكونفت » ، مع أكثر الأمانى تواضعاً ». (ماركس - إنجلز : المراسلات المختارة ، عن الطبعة الألمانية ، برلين ، ١٩٥٣ ، ص ٤ - ٣٦٥) .

ترى ما الذى يبقى من كل كتابات هؤلاء النقاد الكثريين للماركسيّة الذين يشير إليهم ماركس ؟ لم يتبق منهم حتى اسم واحد . ولكن الماركسيّة هي التي بقيت ، لأن الماركسيّة علم ، في حين أن الأساطير مجرد أساطير .

ولذلك فإن الأمر يبدو وكأن التاريخ يعيد نفسه . والشيء الأمين الذى يمكننا فعله بالنسبة لمثل هذا النمط من النقد الاجتماعى عندنا هو أن نقرر أنهم يتحدثون باسمهم وليس باسم المثقفين ككل ، كما سيكون من قبيل الافتراء أيضاً أن ننسب الجهل والضياع الخاصين بأفراد معينين أو مجموعات معينة من المثقفين إلى مجموع مثقفينا الذين أسهموا بالكثير في نظرية وممارسة التطور الاشتراكى عندنا .

وفي اللحظة التى نتخلى فيها عن الأوثان الذاتية . تلك الأوثان « الحديثة » العتيبة فى آن واحد ، نعود إلى إقرار وإدراك العوامل الموضوعية للتطور الاجتماعى التاريخى ، تنمو خيالات الانتلچنسيا التى « تسمى فوق المجتمع » وينمو نقدها الصادر من « فوق المجتمع » مثلما ذاب جليد العام الماضى . ويصبح

من الأمور الواضحة التي لا لبس فيها أن النشاط الاجتماعي للمثقفين ، بما فيه بالطبع النقد الاجتماعي الذي يقومون به ، لا يمكن أن يكون تقدماً وخلافاً إلا إذا كان جزءاً من المهمة العظمى للطبقة العاملة وللإنسان العامل في العلاقات الاشتراكية للإنتاج والتوزيع .

إن مثل هذا الاتجاه يضفي على الدور الاجتماعي للمثقفين أهمية بالغة حتى لو تغاضينا في اللحظة الحالية عن مجال الإبداع الثقافي بمعنى الضيق للكلمة . وفي هذا الدور فإن المثقفين في الحقيقة لا يمكن أن يكونوا « وسطاء » خارجيين يعكسون فحسب ، بوصفهم مستودعاً للمعرفة ، مصالح بعض الطبقات الخارجة عنهم ، أو يعكسون تناقضات بين مصالح اجتماعية بعيدة عنهم . بل على العكس من ذلك فإن المثقفين يصبحون من خلال هذا الدور جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي التقدمي وموضوعاً خالقاً لهذا النشاط . فالمثقفون في هذا الدور ليسوا مجرد « الانعكاس والتعبير » عن المصالح الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة ، بل إنهم يتزوجون مع تلك الطبقة كجزء من مكوناتها . إن دورهم هو أن يكونوا أحد العوامل الخلاقة التي ترفع وعي الشعب العامل ليدرك أين تكمن مصالحه الاجتماعية التاريخية وتساعده على اكتشاف طرق ووسائل تحقيق هذه المصالح . ولسوف يقوم المثقفون بدورهم بكفاءة أعظم كلما عرفوا كيف يربطون خبرة الإنسان العامل بالإنجازات والقيم العلمية والثقافية للجهاد الاجتماعي الخلاق في مجتمعه ، وكيف يساعدون الإنسان العامل على استخدامها في ممارسته للحكم الذاتي والإدارة العلمية .

إن شعار « الثقافة للمشتغلين بالثقافة » الذي يصادفه المرء بشكل أو باخر في بعض المطبوعات عندنا يمكن تصنيفه كصورة مشوهة للدور الاجتماعي للمثقفين . ولو كان الغرض من هذا الشعار هو الحكم الذاتي بوساطة المشتغلين بالثقافة في المؤسسات الثقافية ، بما يعنيه ذلك من حرية النشاط الخلاق لكان شعاراً عادلاً وتقدماً بالطبع . ولكن هذا الشعار يفسر في بعض الأحيان كما لو كان يعني أنه من واجب المجتمع ، أي من واجب الإنسان العامل ، أن يكفل الأساس المادي

لقدرة الإبداع الثقافي دون أن يكون له حق اختيار نوع الأعمال التي يمها ، حق أن يقبل أو يرفض ثمار مثل هذا النشاط الثقافي . إن تفسير هذا الشعار على هذا النحو ليشبه رفع مطلب يمكن صياغته بالشكل التالي : الإنتاج للمنتجين المباشرين . لأنه في كلتا الحالتين يكون الإنسان الذي تكرس الثقافة أو الإنتاج من أجله « شخصاً غير مرغوب فيه » .

إن المنتجين والمستهلكين ، وكذلك المبدعين والمتتفعين بثمار الإبداع ، ليسوا متشابكين ومتراطرين فيما بينهم فحسب ، بل هم على طرق تقىض مع بعضهم البعض ، ودائماً ما يحل التناقض والتنازع المستمران فيما بينهما عند مستوى أعلى من الثقافة ومستوى أعلى من القدرة الإبداعية بشكل عام ، ومن هنا يصبح من العبث أن نعمل على إزالته . فإن هذا يعني بالدقة محاولة إزالة التقدم الاجتماعي الخلاق .

ومن الطبيعي تماماً أن الفرد الخلاق المشترك في هذا النزاع يمكن أن يجد نفسه في بيئه لا تفهمه ، أو لا تريده أن تفهمه ، بسبب اتجاهاتها المحافظة ، كما يمكن أيضاً أن يجد نفسه معرضاً لنقد اجتماعي غير عادل من وجهة نظر تاريخية .

ومع ذلك فليس كل ما يحمل طابع الإيديولوجي أو الثقافي يمثل قيمة أصيلة . فالنواح على « نقص الفهم » لدى المجتمع وعلى البدائية وال الحاجة إلى الثقافة لاجدو منه ما لم يصحبه نشاط اجتماعي وثقافي خلق الظروف التي يمكن أن يتغير فيها واقع الأمور القائم .

وفي الحقيقة أن مثل هذا النواح إنما يعكس عادة افتقاراً إلى القدرة الإبداعية أو افتقاد الشجاعة الإبداعية . فهنا يدافع العقم الإبداعي عن نفسه تحت ادعاء زائف هو الدفاع عن الثقافة . وغالباً ما يكمن خلف هذه المطالب تطلعات سياسية من هذا النوع أو ذاك . فأعلى المتصلحين صوتاً بفصل السياسة عن الثقافة هم في العادة أولئك الذين يحاولون إدخال مفهوماتهم السياسية الخاصة في حياتنا الثقافية . وفي بعض الأحيان يعكس هذا النوع من النواح مجرد قصر نظر بورچوازي صغير لأن السوق البورجوازي الصغير هو وحده الذي يمكن أن يتصور أو يطلب ظروفاً لا توجد فيها موهبة الإبداع إلا متلازمة مع موهبة الاستهلاك ،

ولا توجد فيها موهبة الاستهلاك إلا متلازمة مع موهبة الإبداع .

وباختصار فإن ما يتفهمه المجتمع وما لا يتفهمه هو مشكلة من مشكلات حياة الناس الواقعية واحتياجاتهم ووعيهم الاجتماعي ومستواهم الثقافي . كما أنها تعكس أيضاً النزاع الأبدى بين أولئك الذين يتسبّبون بعاداتهم القديمة . وهي كذلك المشكلة الخالدة التي ابتلى بها الإنسان ، إذ يبحث عن نوعية وقيم أصيلة فيعطي مكانها بدليلاً زائفاً ، وذلك ما يجعل هذا النزاع جزءاً لا ينفصل من عمليات التطور في أي مجتمع . وهو يختلف من حيث الشكل تبعاً لطابع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ولكنه يظل نزاعاً على الرغم من ذلك .

إن النشاط الاجتماعي في هذا المجال لا يمكن أن ينعكس في شعار « الثقافة للمشتغلين بالثقافة » ، وإنما ينبغي بالأحرى التركيز على ثقافة تكون تعبيراً عضوياً عن المجتمع ونتيجة للجهود الإبداعية التي يبذلها بكل قطاعاته . وعلى ذلك فليس الأمر إذن مسألة إلغاء للتناقضات والنزاعات بين المبدع والمستهلك ، وإنما مسألة أن نجعل التقدم الثقافي يعني رفع مثل هذا النزاع إلى مستوى أعلى وحله وفق خطوط إنسانية .

وبالتالي فليست الثقافة مجالاً ينفرد به المثقفون بوصفهم قسماً من السكان . وإذا كان يمكن القول بأن لهم رسالة خاصة في المجتمع ، فإن هذا لا يمكن أن يعني سوى أن معرفة المثقفين ومستواهم التعليمي يجعلانهم أكثر قدرة من غيرهم على الإسهام في تطور مثل هذه العلاقات بحيث تساعد كل الناس على أن يصبحوا أفضل تعليماً وأكثر قدرة على امتصاص ثمار الإبداع الثقافي ، وأكثر قابلية لأن يصبحوا هم أنفسهم مبدعين من الناحية الثقافية .

وباختصار ، إذا أغفلنا في هذه اللحظة المشكلات الناشئة عن وضع المثقفين من الزاوية المادية والسياسية ووسائل حياتهم اليومية الأخرى ، يمكننا القول بأن مشكلة وضع المثقفين كقسم من السكان في المجتمع الاشتراكي لا توجد كمشكلة إلا بمعنى واحد ، بمعنى تخطي عنصر التناقض بين العمل البدني والعمل الذهني .

وبالتالي يجب أن نحترس من خطأ النظر إلى الأشياء من الزاوية الخاطئة ورؤيه المشكلات الاجتماعية العامة باعتبارها مجرد مشكلات مثقفين .

الفصل الخامس

الأشكال الديمقراطية والنقد

ليست هناك بالتأكيد حاجة إلى أن نبرهن على أن إشاعة الديمقراطية في كل مسام حياة المجتمع هي وحدها التي يمكن أن تخلق المناخ الاجتماعي الأكثر ملائمة للمجاهدة الواسعة المستمرة لردود فعل الإنسان إزاء التناقضات الاجتماعية القائمة ، وبخاصة أن دراستنا السابقة للتناقضات بين النقد والممارسة تؤكد ذلك . إلا أنه يمكننا بالمثل أن نتساءل عن كيف تمهد مثل هذه الديمقراطية الطريق لنفسها ، ومن خلال أية أشكال ديمقراطية ولأى غرض اجتماعي ، أى المصالح الاجتماعية التاريخية التي تعتبر قوة محركة لهذه العملية .

إن ديمقراطية الرومانى «الحر» كانت في الوقت نفسه شكلا من السلطة على العبيد ، كما أن ديمقراطية أصحاب الملكيات الخاصة في الدولة السياسية ذات النظام النيابي المتعدد الأحزاب هي في نفس الوقت شكل من أشكال سلطة أصحاب رأس المال على العمال . فحيث إن الديمقراطية في مجتمع طبقي هي دائماً شكل معين من أشكال الدولة يحمي العلاقات الاجتماعية القائمة فإنها تبحث دائماً عن الأشكال التي تلائم غرضها .

. ومن الواضح أن الديمقراطية في المجتمع اشتراكى ، وهي تهدف من الناحية التاريخية إلى تحطى السلطة الطبقية وتمهيد السبيل لتأكيد الحكم الذاتي ، لابد أن تجد لنفسها أساليب تعبير ملائمة مثل هذا السعى . ومن هذه الزاوية فإن للديمقراطية الاشتراكية أولاً وأخيراً هدفين : أولهما تأمين مركز الأولوية الاجتماعية للمصالح الاجتماعية التاريخية للإنسان العامل ، أى للطبقة العاملة ، في العلاقات الإنتاجية بقدر وطال ما يكون هذا التأمين ضرورة اجتماعية ؛ وثانيهما استهداف التحطى التاريخي لعناصر «الدولة السياسية» بوصفها قسمة نموذجية للمجتمع الطبقي . ويعنى هذا في ظل الظروف السائدة عندنا ، أن على الجهد الديمقراطي أن يوجه نحو تحطى النظام النيابي السياسي كنتاج مثل هذه الدولة ، جنباً إلى جنب مع تحطى

الأشكال والوسائل التي انبثقت كنتائج «للدولة السياسية» والنظام النيابي ، وأن يوجه كذلك نحو تطوير تلك الأشكال الديمقراطية الملائمة لحول الحکم الذاتي الاشتراکی.

إن ما نقصده هنا هو أولاً وقبل كل شيء خلق الظروف التي يكون للإنسان العامل وللمواطن فيها الحرية والإمكانية والقدرة – في ظل المساواة في الحقوق – على ممارسة نفوذ مباشر للتأثير على ظروف عمله وحياته ومساعيه الإبداعية ، وأن ينخرط في جماعات تتوافق مع وضعه الاجتماعي بهذا المعنى . وبالمثل يجب أن يكون المواطن ، مثله مثل المجتمع ، قادرًا على أن يحارب الضغط الذي يواجهه من جانب التطلعات والمصالح الاجتماعية الأخرى التي تعرض حقوقه وفرصه الأساسية للخطر .

وغمى عن البيان أن مثل هذه الديمقراطية أبعد عن أن تكون هي الواقع الاجتماعي السائد ، على الرغم من أن المجتمع عندنا قد حقق قفزات هائلة إلى الأمم لتغيير واقع الأمور وتغيير الأوضاع وفق خطوط تقدمية ، ذلك أن أجیالاً كثيرة مقبلة سوف يكون عليها أن تحارب من أجل إنجاز مثل هذا الهدف – لا عن طريق مفاهيم وصيغ لفظية حول الحرية والإنسانية فقط ، ولكن قبل كل شيء عن طريق التغيير الحقيقي للأشياء ، تغيير العلاقات الاجتماعية ، عن طريق المثالية الثورية ، عن طريق التقويم المزن الوعي للظروف وللواقع العملي . وهذا هو طريق الجهد الأصيل من أجل إضافة أبعاد جدية إلى الحرية ، ومن أجل استقلال الإنسان بإرادته ، ومن أجل زيادة الطابع الإنساني والتحرر للعلاقات بين الناس ، ومن أجل مسؤولية الإنسان الوعية والإنسانية والديمقراطية تماماً تجاه الإنسان ، ومن أجل الترابط المتبادل بين الناس وتضامنهم على أساس المساواة في المجتمع ، لأن الديمقراطية ليست حرية فحسب وإنما هي أيضاً مسؤولية تجاه هذه الحرية ، لذلك فليست هناك حاجة إلى أن نبحث عن العوامل التي تؤثر على تطور وتأكيد الأشكال الديمقراطية في العلاقة بين سلطة الدولة والإنسان وحدها ، إذ ينبغي أن نبحث عن هذه العوامل في العلاقات بين الناس في محل الأول ، في إطار مصالحهم وفي القوة السياسية لهذه المصالح ، وكذلك في إطار الوعي الاجتماعي الذي يتطور على أساس مثل هذه المصالح .

وعلى الرغم من أنه صحيح أن التدعيم المستمر للديمقراطية والتوسيع في المؤسسات الديمقراطية المستقرة في المجتمع بأسره هما شرطان ضروريان للتقدم الاشتراكي، ولذلك فهما مجال حاسم للمسؤولية الذاتية والإنسانية والاجتماعية للممثلين القياديين للممارسة الاشتراكية ، فإن هذا لا يعطى الصورة الكاملة ، فالجهود الذاتي لقوى الأكثر تقدمية الذي يرمي إلى ضمان التأثير المعنوي السياسي على الوعي الاجتماعي وعلى مؤسسات الدولة السياسية ليس كافياً . إن ما نحتاج إليه قبل كل شيء هو خلق الإمكانيات الموضوعية لتطور مثل هذه العملية .

وفي التحليل الأخير ، فإن كل النظم الاجتماعية حتى أكثرها رجعية يمكنه أن يجد شكلاً ديمقراطياً زهيداً يناسب أغراضه مادام سيستخدم هذا الشكل لترجيح كفة الطبقة الحاكمة . وقواعد عامة لا يتم التخلص عن الأشكال الديمقراطية إلا عندما تكون سلطة الطبقة العاملة معرضة للخطر .

ويظل هذا الأمر صحيحاً ، إلى حد معين ، بالنسبة لسلطة الطبقة العاملة ، أو بالأحرى بالنسبة لدورها الاجتماعي . فالدور الاجتماعي التاريخي لتلك السلطة يتواافق مع المقرطة المتنامية للعلاقات بين الناس وبين الإنسان والمجتمع وصيغها بالصيغة الإنسانية ، ومع التأكيد المتزايد للحكم الذاتي للإنسان الذي يعيش في جماعة ، ذلك الحكم الذي سيقل دوره بالتدرج باعتباره إدارة للناس ليصبح أكثر فأكثر إدارة مشتركة للأشياء بواسطة الناس . بيد أن وجود بقايا معادية للإشتراكية في الممارسة الاجتماعية وفي أذهان الناس يؤخر هذه العملية . ولم يست المسألة مجرد الضغط المباشر الذي تمارسه هذه البقايا على المجتمع ملتحدمة مع كل العوامل الأخرى التي تعمل لحرف الاتجاه الاجتماعي مما يضطر الدولة الإشتراكية آنذاك إلى الدفاع عن نفسها ، ولكن المسألة هي أن مثل هذا الضغط يقوى عناصر التكنوقراطية والبيروقراطية الحكومية داخل البنيان الاشتراكي نفسه ، ويغذي ذلك النوع من الاتجاه المحافظ القائم على الصيغ والنصوص الجامدة ، ويحافظ على قوة استمرار العادات ، ويشوه الوعي الاجتماعي ، وما إلى ذلك . إن هذه الاتجاهات التي ترتبط بعضها ارتباطاً متبايناً غالباً ما تتحد في مقاومة مشتركة لتطور الديمقراطية

الاشراكية التي يجب أن تؤسس على الحكم الذاتي . ولذلك فإننا لا نستطيع أن نحارب بنجاح ضد واحد منها دون أن نقاوم الآخر في الوقت نفسه .

ومن نافلة القول أن على المجتمع الاشتراكي أن يبذل ما في استطاعته كي ينجز الأشكال الأكثر إنسانية وديمقراطية للعلاقات بين الناس ، لتكون أكثر حرية من أية علاقات استطاع أي طراز آخر من النظم الاجتماعية والسياسية أن يخلقها في الماضي . ولكن من أجل بلوغ هذا الهدف فإن على أولئك الذين يشكلونقوى الأكثر تقدمية اجتماعياً أن يكونوا قادرين على أن يميزوا بين ما هو إنجاز ديمقراطي دائم عند تقويمه تاريخياً وبين ما هو شكل ومفهوم يتميّزان إلى الماضي ، إلى النظم الاجتماعية السابقة . إن مثل هذه الأشكال والمفاهيم قد تكون في وقت أو آخر تقدمية ، بل قد تكون في بعض أجزاء العالم اليوم متقدمة وضرورية ، ولكنها في ظل ظروفنا تخفي عن أبصارنا المستقبل الديمقراطي للحكم الذاتي الاشتراكي . وهنا يكمن السبب فيما نقابل به اليوم في مجتمعنا من وجهات نظر مختلفة تجاه مسألة شكل مستقبل تطورنا الديمقراطي .

لقد عاش الناس قروناً في ظل ديمقراطية ذات أشكال وأبعاد متباعدة لم تعرف شيئاً عن النظام النيابي المتعدد الأحزاب . فهذا النظام لم يظهر إلا في عصر الدولة السياسية البورجوازية . وعلى الرغم من ذلك فلا يزال بيننا كثيرون لا يستطيعون تصور الديمقراطية دون نوع ما من النظام السياسي النيابي للدولة ، ولا يستطيعون إدراك أن مثل هذه النظم إنما تنتمي إلى الماضي .

وليس من الصعب أن ندرك أن هذه المزاعم هي كغيرها نتيجة حتمية للمنطق الذي يولده النقد الاجتماعي الذاتي الذي أشرنا إليه . فما أن يهجر النقد التربة الواقعية للبنيان الاجتماعي الاقتصادي والسياسي لمجتمع محمد ويبدأ في الانحناء لأوثان الذاتية المعاصرة حتى يعجز عن تجنب خلط الجوهر الموضوعي لواقع الأمور الحقيقي مع أشكاله الخارجية . إنه لا يدرك وجود جماعات فعلية تجمع فيها بينما المصالح المشتركة التي يخلقها بنيان اجتماعي محدد ، وأن هذه الجماعات تمارس خلال علاقتها المتداخلة تأثيراً لا يقاوم على مجرى الأحداث . وبدلًا من ذلك فهو يصل الطريق في العالم غير الواقعى للأشكال والصيغ حيث يفترض أن تتکفل

الحرية والإنسانية بحل كل المشكلات . ومثل هذا النقد لا يفعل شيئاً سوى أن «ينور» المجتمع باستمرار ، ويضرب دون توقف على نغمة ما به من نقائص ، ويؤكد على حالة المجتمع البائسة بالمقارنة بالمجتمع «المثالى» . وهو إذ يفعل ذلك فإنه لا يفر فحسب من المهمة الأساسية لتفكير الاجتماعي التقدمي ، مهمة تزويذ الإنسان بالوسائل الملائمة للتغيير واقع الأمور ، بل هو يصل إلى حد تجريده من سلاحه فيما يبذله من جهود في هذا الطريق .

وفي هذا الصدد فإن ذلك النقد ليتوافق تماماً مع النظرة الزائفة الجامدة للماركسيّة ، تلك النظرة التي تبذل الجهد في دأب لكي تضفي على الحركة الشيوعية طابع فئة دينية يفترض فيها أن تقود الجماهير «الحاهلة» نحو غد «أسعد» ، في حين أنها من الناحية الفعلية تعوق تقدم هذه الجماهير ببث خرافات ذاتية بينها .

إن النقد الاجتماعي الذاتي الموجود عندنا ، التلفيقي في محتواه ، هو كذلك تلفيقي بالنسبة للأشكال الديمقراتية . إنه لا يشد أبداً بعيداً عن الـ درب المطروق . فعند تقويمه من وجهة نظر نقدية ، لم دور عصبة الشيوعيين اليوغسلاف على سبيل المثال يكون «نموذج» المقارنة الوحيد لديه هو النظام السياسي النيابي للديمقراتية البورچوازية . وفي هذا يكمن المعنى الصحيح لما يعرف «بديمقراطية الجماعة» التي يحاول نقاد معينون لنظامنا الاجتماعي ، وبخاصة نقاد الحكم الذاتي ، أن يشجعواها عندنا .

لقد قدم چان چاك روسو تقويمًا نقدياً عاليًا لهذا النظام عندما قال عن البرلمانية الإنجليزية إن البريطانيين لا يكونون أحراراً إلا مرة كل خمس سنوات ، أى عندما ينتخبون نوابهم . وفي أيامنا هذه حيث هيئات التنفيذية في جميع الأحزاب التي تعمل في نظام تعدد الأحزاب البورچوازى قد أصبحت مركزة مرکزة عالية ، وحيث السلطة الإحتكارية على هذه هيئات التنفيذية ، فإن المرء يمكنه أن يتساءل عمما إذا كان المواطنون أحراراً حقاً حتى مرة كل خمس سنوات . وليس من قبيل المصادفة أن يصل جميع الباحثين الحادين للبرلمانية الغربية الكلاسيكية إلى النتيجة القائلة بأن سلطة المواطنين على ممثلهم ليست هي وحدتها التي تتضاعل ، بل إن البرلمان نفسه أيضاً يمارس نفوذاً يتناقض باستمرار في شؤون المجتمع . وهم يلاحظون

كذلك أن السلطة الحقيقة تنتقل إلى أيدي رؤساء الحزب وحتى أكثر من ذلك إلى مجموعات الدهاليز التي تنبثق خارج جدران البرلمان والحياة الحزبية وتعكس التناقضات الحقيقية للمصالح الاجتماعية.

ولا أريد بطبيعة الحال أن أجنس قيمة الدور العظيم والتقدمي الذي لعبته البرلمانية في تاريخ الديمقراطية ، ولكن ما أعنيه بالفعل هو أنه لا توجد نهاية للتقدم الاجتماعي في هذا المجال بدوره ، ولذلك فإن وسائل وأشكال الصراع السياسي المرتبطة بتاريخ البرلمانية لا تتطابق مع مستقبل الديمقراطية في ظل ظروف الحكم الذاتي الاشتراكي . وفيما يتعلق بالممارسة الاشتراكية فإن هذه الوسائل والأشكال لا تعدو أن تكون جزءاً من الترسانة التاريخية للإنجازات التقدمية التي يمكن للديمقراطية الاشتراكية أن تستند إليها دون أن تقلدتها تقليداً مخالفةً .

إن النزعة المحافظة كامنة في الوعي الاجتماعي حتى عندما يقفز الوعي الاجتماعي قفزات ثورية . وينطبق هذا بوجه خاص على الأشكال التي تتطور فيها حياة المجتمع . وتميل الاتجاهات الثورية في بعض الأحيان أيضاً إلى إخفاء الجوهر الجديد فيها تعود عليه الناس من أشكال قديمة تماماً مثلاً ^{تُغنى} الألحان القديمة بكلمات جديدة في جميع الهبات الثورية . وهذا صحيح بالنسبة للنظام السياسي الاشتراكي ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لأشكال الديمقراطية الاشتراكية .

ومن الواضح أن نظرة ماركس لكونية باريس بوصفها « الشكل الذي وجد أخيراً » للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الاشتراكية ، ونظرة لينين عن السلطة السوقية - وكلا الشكلين يمثلان ابتعاداً حاسماً عن الدولة البورجوازية ، وبالأحرى عن السلطة السوقية - كانتا على قدر من السبق بحيث إن الممارسة الإشتراكية اللاحقة لم يكن باستطاعتها أن تساير خطاهما . لقد كانت كل من ممارسة الدولة الإشتراكية ونظريتها واقعة تحت ضغط قوى لا يتوقف ، حتى إن عناصر معينة في تطور الدولة الاشتراكية وأشكال الديمقراطية الاشتراكية قد ارتدت إلى الأشكال القائمة في ظل الدولة البورجوازية القديمة . وينطبق هذا على مفهوم الدولة الذي نسميه مفهوماً ستالينياً ، وينطبق بالمثل على الرغبة في توجيه النظام السياسي الاشتراكي

الذى انبثق من ثورة مسلحة نحو إقامة ديمقراطية نيابية من النوع البورچوازى .

ولقد ظهرت عندنا أيضاً تطلعات من هذا النوع كردود فعل انفعالية عميماء في محل الأول لظاهرة ونتائج التكنوقراطية الحكومية وللاتجاهات الستالينية بشكل عام . وأحد مظاهر هذه التطلعات هو نظرية ما يسمى « ديمقراطية الجماعة » التي أشرنا إليها فيما سبق ، والتي هي من حيث الجوهر مجرد اسم جديد للنظام السياسي للدولة البورچوازية .

ومن الممكن بطبيعة الحال أن يظل نظام تعدد الأحزاب شكلاً للنظام السياسي في مجتمع اشتراكي إذا ما كان هذا النظام نتاجاً خاصاً للتطور التاريخي ، وذلك طالما لم تطرق العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة أشكالاً ديمقراطية جديدة . وعلاوة على ذلك فإننا نعتقد أن إساءة التقدير أو حتى النفي الانعزالي مثل هذه الإمكانيات في التطور قد ألحقت كثيراً من الهزائم بالحركة العمالية العالمية . ففي ظل ظروف خاصة يمكن لشكل أو آخر من أشكال نظام تعدد الأحزاب أن يبرهن على أنه جهاز يسمح بانتقال أقل إيلاماً من الرأسمالية إلى الاشتراكية عما يمكن أن يترب على أي شكل سياسي آخر . بيد أن هذا إنما يغير طبيعة ذلك النظام نفسها ، لأن نظام تعدد الأحزاب حينئذ لا بد أن يوائم نفسه تدريجياً من الناحيتين الاجتماعية والإيديولوجية مع أشكال التنظيم التي تتوافق مع احتياجات تزايد الحكم الذاتي في المجتمع .

وبالنسبة لنظام اشتراكي انبثق من ثورة فإن الإرتداد إلى أشكال تعد نموذجاً لنظم اجتماعية – سياسية عتيقة سيكون دليلاً على العجز والركود والأزمة في الفكر الاشتراكي والديمocrاطي .

إن علىقوى التقدمية الاشتراكية على هذه الأرض ، أرض الثورة الاشتراكية ، أن تتطلع إلى المستقبل ، إلى العمليات التي يمكن أن تقوم خطوة فخطوة بإحلال أشكال وعلاقات مميزة للديمocratie النيابية ، حيث يمثل الإنسان بمجرد « نائب » سياسي عام ، بحكم ذاتي يمارسه الإنسان في جميع مجالات الشؤون الاجتماعية ، وبنوع من التكامل يلائم العلاقات القائمة عند قاعدة هرم الحكم الذاتي .

فهل يمكننا أن نرضى تمام الرضا بالجهود الديمocratie التي تمت في بلادنا

وقد هذه الخطوط ؟ كلا على الإطلاق . فالممارسة غالباً ما تختلف كثيراً وراء المبادئ المعلنة ، وأكثر من ذلك وراء الإمكانيات الواقعية أيضاً . وهنا لا بد أن يأتي دور النقد الاجتماعي .

ولكن أي نوع من النقد الاجتماعي ؟ ليس بالتأكيد ذلك النوع من النقد الذي يسعى إلى توجيه المجتمع الإشتراكي نحو النظام السياسي النيابي البورجوازي ، إنما هو ذلك النقد الذي يتخذ التأكيد المتنامي للحكم الذاتي الاشتراكي منطلقاً له . ويعنى هذا أن على القوى الإشتراكية الواقعية أن تحارب على جبهتين في هذا الصدد أيضاً : ضد الاتجاهات الحكومية التكنوقراطية المركزية وضد تطلعات «السياسة» الذين يحاولون أن يفرضوا على المجتمع أشكالاً مميزة للنظام السياسي النيابي البورجوازي.

وعلى ذلك في هذا المجال أيضاً يكون مانعند به هو التأثير الفعلى للنقد الاجتماعي على الاتجاهات الاجتماعية ، وليس المناقشات اللغوية حول صيغ ديمقراطية . إن الهدف العاجل للديمقراطية الاشتراكية القائمة على الحكم الذاتي الاشتراكي إنما هو على طرف نقيض تماماً مع خلق الظروف المؤدية إلى عملية شد الجبل السياسية بين المخترفين السياسيين أو إلى نزاع بين عصابات متنافسة من «السياسة» . وعلى العكس إذا كان ينبغي الوفاء بهذا الهدف فلا بد من توفير الظروف الديمقراطية العامة التي تجعل الإنسان يشعر بأنه حر بدرجة كافية في عمله وفي حياته الثقافية والروحية وفي صلاته مع الآخرين ، وذلك لكي يمارس تأثيراً مباشراً على الظروف التي يعيش في ظلها .

وكذلك ليست عصبة الشيوعيين محصنة ضد تأثيرات العمليات الاجتماعية المحيطة بها . فكما أن بعض ممثلي الاتجاه الذاتي في النقد الذين يجاهرون بآراء حول الليبرالية والإنسانية يشيّدون في الحقيقة دفاعاً إيديولوجياً عن الليبروقراطية ، فإن تنظيمات عصبة الشيوعيين أو غيرها من التنظيمات الاجتماعية السياسية معرضة بدورها ، في التحليل الأخير ، لأن تقع فريسة للتأثيرات السلبية المختلفة للبيروقراطية والتكنوقراطية وما إليها . ومن الواضح أن مثل هذه التأثيرات والمظاهر لا بد أن تكافح داخل عصبة الشيوعيين كما في كل مجالات المجتمع .

ولقد قررنا من قبل أن المصدر الحقيقي للبيروقراطية والتكنوقراطية إنما يوجد

في جوانب معينة من بنيان المجتمع والمدنية المعاصرتين ، وعلى ذلك فإن البير وقراطية والتكنوقراطية ليستا ظاهرتين خاصتين بنا ؛ وإنما توجدان في كل البلاد النامية والمتخلفة على حد سواء .

وعلى الرغم من نظام تعدد الأحزاب ، أو بالأحرى بسبب هذا النظام على وجه التحديد ، تظهر مثل هذه الاتجاهات في البلدان الرأسمالية بدرجة أكبر كثيراً مما هي عليه عندنا . وعلاوة على ذلك يمكننا أن نقرر باطمئنان أن تأثير البير وقراطية على عصبة الشيوعيين أقل بما لا يقارن من تأثيرها على الإيديولوجية التي يعبر عنها النقد الموجه لعصبة الشيوعيين والتي سبق أن وصفناها باعتبارها خلاصة إيديولوجيات التكنوقراطية والبير وقراطية . ومع ذلك فمن الواضح أن الإمكانية البسيطة لتأثير البير وقراطية على التنظيم السياسي القيادي للطبقة العاملة لا يغير الدور التاريخي الذي تلعبه المصالح الاجتماعية الاقتصادية للطبقة العاملة ولا الدور التاريخي لقواتها الوعية التي تناضل من أجل تجسيد تلك المصالح ؛ وبعبارة أخرى فإن التقدم الاجتماعي من يكون ممكناً دون مثل هذه القوة المنظمة التي تمثل الوعي الاجتماعي الاشتراكي .

إن المجتمع الذي لا يغتر « الخطايا » بسهولة يقوم بتصحيحها بشكل أو بأخر خلال تطوره التاريخي ، ويتم هذا في بعض الأحيان مقابل كثير من الآلام . فالنقد الاجتماعي إذا كان يلقي بالطفل مع مياه استحمامه ، أى إذا كان يفشل في النضال من أجل تقليل « الخطايا » إلى أدنى حد ، يلحق الضرر فعلاً بالتقدم الاشتراكي .

وعندما يستسلم النقد الاجتماعي للحظة ما لضغط العقلية المحافظة السائدة – وقد حدث هذا بالفعل في المجتمع الاشتراكي – فإن المعركة لا تكون قد خسرت ، لأنه على الرغم من المسارات المتعرجة التي يسلكها فإن التقدم الاجتماعي لا يمكن أن توقفه تشويهات إجتماعية مختلفة أو عقبات ذات طبيعة ذاتية . بيد أن معركة تشن من موقع تاريخية خاطئة إنما هي معركة خاسرة إلى الأبد .

وليس هناك كثير يمكن أن يقال عن الشجاعة التاريخية وعن الثقة في المعتقدات والمعرفة الاشتراكية لدى هؤلاء النقاد الذين ينتقدون دور عصبة الشيوعيين في المجتمع ، والذين يلقون بسلاحهم يائسين لأنه حتى في ظل الاشتراكية لا تناسب

الحياة كنهر مسلم لا تعترضه الصخور ، وإنما تقدم فقط إلى ذلك المدى الذي يكون الإنسان فيه قادرًا على أن يدفعها إلى الأمام من بين أننياب المصالح المتنازعة في أغلب الأحيان وفي ظل ظروف معينة ما دية وغير مادية . ويبدو أن هؤلاء ينسون الحقيقة التي لا شك فيها ، حقيقة أنه مهما كان ضعف أجنة الأشكال الاجتماعية والديمقراطية التي تولدها ثورة مثل ثورتنا وتمهد لها الطريق ، فهي تمثل من وجهة النظر الاجتماعية التاريخية شيئاً أكبر بكثير مما تمثله كل الأنظمة المكتملة المحكمة التي لا تشير ، على الرغم مما تشيره من احترام ذليل وذعر سوق ، إلا إلى مجرد نهاية عصر . فالروح المحافظة هي وحدتها التي سوف تستسلم دائمًا أمام ضغط الماضي عبر هذا الطريق .

ويمكن لأى امرئ أن ينتقد السياسة التي اتبعتها أنماط متنوعة من أحزاب الطبقة العاملة في إطار نظام تعدد الأحزاب الذي تعرفه بلدان رأسمالية معينة . ولكن من الواضح أن هذه الأحزاب في مجموعها هي ركيزة السعي إلى تغيير البنيان الاجتماعي لهذه البلدان وفق خطوط اشتراكية . وفي مثل هذه الظروف أيضاً فإن الدور الاجتماعي التاريخي الطليعى للطبقة العاملة ومصالحها تشق الطريق لتحقيق هذا التغيير وتمثل الوسيلة الوحيدة الممكنة للتقدم الاجتماعي .

وتصل النظريات التي تنكر الدور الاجتماعي القيادى لمصالح الطبقة العاملة ، بسبب بعض التشويهات فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب تطور أحزاب الطبقة العاملة ، إلى حد التخلى عن الاشتراكية . وعلى القوى الوعائية الأكثر تقدمية للعمل الاشتراكى أن تناضل بلا هوادة لكي تجعل من حركات الطبقة العاملة الوسيلة الحقة للمصالح الجوهرية الاجتماعية التاريخية للطبقة العاملة ، ولكي تتفادى النفوذ التلقائى والعقيم للاتجاهات التي توهن عزمها عن إنجاز مهمتها التاريخية أو التي تجردها حتى من طابعها الاشتراكى في لحظات تاريخية معينة .

وبالمثل فإن الإصرار على الدور القيادى لعصبة الشيوعيين ، بالقول أو بالإجراءات الإدارية ، هو أمر قليل الجدوى ، فالامر اهام هو أن نعرف ما إذا كانت عصبة الشيوعيين ، على أساس دورها الاجتماعي التقدمي وقدراتها جنبًا إلى جنب مع كل القوى الخلاقة في مجتمعنا الاشتراكى ، تشير حقًا موضوعياً

إلى الطرق والوسائل الصحيحة التي يمكن بوساطتها للعلاقات الاشتراكية أن تقدم، وتلعب بالفعل دوراً طبيعياً في الفكر والممارسة الاشتراكية ، أم لا .

إن هذا الدور ، بوصفه دوراً خاصاً خارج نطاق الآلية العامة للحكم الذاتي الاجتماعي والحياة الاجتماعية ، سوف يتقلص بطبيعة الحال تدريجياً عندما تصبح أسس العلاقات الاشتراكية والحكم الذاتي الاجتماعي أكثر ثباتاً ، وعندما يتضاعف الضغط الذي تمارسه على هذه الأسس التأثيرات المعادية للاشتراكية والرجعية والبيروقراطية الحكومية ، مع زيادة قوة الوعي الاجتماعي الاشتراكي ، ومع زيادة قدرة الآلية التنظيمية للديمقراطية الاشتراكية بأسرها وكذلك قدرة التنظيمات الاجتماعية السياسية المختلفة التي يولدها نظام الحكم الذاتي الاجتماعي والتي تضطلع بالوظائف الناشئة عن الحياة الديمقراطية المنظمة للمجتمع— فإذا فهمنا الدور الاجتماعي القيادي للطبقة العاملة بهذا المعنى فإنه وبالتالي لا يكون عقبة أمام التطور الديمقراطي والصراع ضد البيروقراطية ، بل إنه يكون في الواقع شرطاً لهما . كما لا يعني أن القوى الاشتراكية القائمة « تمنع » الحرية أو « تضيقها » وذلك إذا كانت بالطبع متسقة في ممارسة دورها الاجتماعي القيادي بالطريقة التي وصفناها فيما سبق ، وهي على العكس تشن المعركة ضد القوى التي تحاول تقييد أو حتى إلغاء حرية العمل للممثلين الرئيسيين للتطور الاجتماعي الاشتراكي .

فالأشكال التي يتجسد فيها هذا الدور القيادي للوعي المنظم للطبقة العاملة مسألة أخرى ، وهي قد تختلف كثيراً تبعاً للظروف الخاصة التي يتطور في ظلها مجتمع أو آخر ، كما تختلف في البلدان التي يؤكد فيها هذا الدور نفسه تدريجياً وبوسائل سلمية عنها في تلك البلدان التي تكون التناقضات العدائية فيها من القسوة بحيث تفضي إلى الثورة ويتم الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح . ومن الواضح بالمثل أن الأحزاب الشيوعية في حد ذاتها ليست هي الركيزة الوحيدة لهذا الدور القيادي للوعي الاشتراكي ، بل إن هذا الدور بالأحرى نتاج الجهد الخلاق للقوى الاجتماعية التقدمية في مجموعها .

وعلى الرغم من أن حشدًا كبيراً من التأثيرات الاجتماعية يمارس ضغطاً على الممثلين القياديين لوعي الطبقة العاملة الاشتراكي ، وعلى الرغم من أن هؤلاء

الممثلين ليسوا قضاة متزهين عن الخطأ أو أئبياء للمستقبل ، فإنهم — بسبب وضعهم في المجتمع — هم الأكثرون قدرة على ربط التأثير المباشر للمصالح العاجلة للإنسان العامل باتجاهات ونتائج الفكر الاجتماعي الاشتراكي . وهذا الدور يجعل مثل هؤلاء الممثلين عاملاً قوياًًا وجوهرياًًا بصورة استثنائية في استقرار المجتمع الاشتراكي .

ولكن هذه الأشكال ليست أشكالاً أبدية . ومع ذلك فإنها لا يمكن أن تتغير إلا إلى المدى الذي تنبثق فيه وتتدعم الآلية الديمقراطية الجديدة للمجتمع الاشتراكي القائم على الحكم الذاتي . ويعني هذا أن المجتمع الاشتراكي لا يمكنه أن يتخطى عناصر النظام السياسي النيابي في نظام الدولة عندنا — والتي ما تزال قائمة — باستعارة أشكال سياسية هي بدورها نواتج نموذجية للنظام السياسي النيابي ، وإنما بأن يسمح لأشكال جديدة من أشكال الديمقراطية المباشرة والتكميل الديمقراطي بأن تنبثق من الحكم الذاتي الاجتماعي .

إن مستقبل النظام الاجتماعي السياسي الديمقراطي — القائم على الحكم الذاتي الاشتراكي — لا يمكن أن نبحث عنه بالتأكيد في مشاحنات التنافس بين الشلل السياسية من أجل المراكز في نظام سياسي نيابي من هذا النوع أو ذاك . فمستقبل نظامنا هذا إنما يكمن في التأكيد المتنامي للحكم الذاتي وتطور شبكة واسعة من التنظيمات والمؤسسات من أكثر الأنماط تنوعاً والتي سوف تختضن — في ظل ظروف الحرية الديمقراطية والمسؤولية المتبادلة — الاختلافات في الآراء حول كل أنواع المشكلات التي تنشأ في حياة المجتمع ، وتمارس نفوذها على الوعي الاجتماعي بهذه الطريقة .

وباختصار فن الواضح أنه لا حاضر للديمقراطية الاشتراكية ، ولا حتى مستقبلاً يكمن في استعارة الأردية المستعملة للنظام السياسي النيابي البورجوازي ، بل إنه يكمن في المواجهة المتسلقة بين الدور القيادي للقوى الاشتراكية ، وبخاصة عصبة الشيوعيين ، وبين القوة المتنامية لنظام الحكم الذاتي والتداول الديمقراطي للآراء من زاوية التقدم الاشتراكي الذي يجب أن يرتكز عليه الحكم الذاتي والذي ينبع من الوعي الاجتماعي الجديد للمواطنين الاشتراكيين .

إن إنجاز الهدف الذي حددت معالمه فيما سبق لا يمكن أن نضع له برنامجاً

بوساطة حركة سياسية خاصة ، فهو عملية تاريخية تنبسط متوافقة مع تطور الظروف الموضوعية والذاتية . ومحاولة تخمين أشكال التطور وسرعته إنما هي محاولة عقيمة كالرجم بالغيب . وسيكون الصراع من أجل هدفين معينين ذا دلالة حاسمة في سلسلة التطورات في الحاضر والمستقبل ؛ وهذا الهدفان هما : أولا ، النضال من أجل الحكم الذاتي ، أي من أجل تدعيم أساسه المادى والسياسى ، ومن أجل استقراره بوصفه أساس النظام السياسى بأكمله ؛ ثانياً ، النضال من أجل توفير المناخ الممكن الأكثـر حرية وديمقراطية في حياة المجتمع ، هذا المناخ الذى لا يمكن تحقيقه إلا بنمو المسئولية الديمقراطية المتبادلة بين الناس في توازٍ معه . وبمعنى آخر فإن من يرغب في أن يتمتع بحقوق ديمقراطية الحكم الذاتي الاشتراكى لا بد أن يحترم « قواعد اللعبة » ، وألا يحاول أن يفرض قواعد أخرى عليها . وهذا هو أيضاً الطريق الوحيد الذى يمكن أن تصبح به العلاقات الديمقراطية أكثر حرية بصورة متزايدة .

الحكم الذاتي والنقد

على الرغم من أن بعض جوانب الحكم الذاتي ما زالت حلمـاً أكثر منها واقعاً ، أو واقعاً كثيراً ما تعوقه مختلف عناصر النظام السياسى ، إلا أنه قد أصبح البديل الممكن الوحيد للمركزية التكنوقراطية الحكومية من ناحية ، وللاحتـكار السياسى لنظام الديمقراطـية النيابـية البورجوازـى من ناحـية أخرى . ومن هذه الزاوية يجب النظر إلى ما يسمى « ديمقراطـية الجمـاعة ». فالمشكلـة ليست هـي مشكلـة هل توجـد مثل هذه « الجـمـاعـات » المرتبـطة مع بعضـها البعضـ بمصالـح مشـترـكة أم لا ، إذ لا يـستطيع أن يـنـكـرـ هذا إلا الأعمـى الذى يـهـربـ من الواقع ، لأن « الجـمـاعـات » موجودـة بغضـ النظر عن الإـرـادـة الذـاتـية لأـى نوعـ منـ الحكومـات ، وإنـما المشـكلـة هـي بالأـخـرى مشـكلـة أـية مـجمـوعـة أـصـيلـة منـ المـصالـح تلكـ وما طـابـعـها الـاجـتمـاعـى ، وهـلـ علىـ المـجـتمـعـ الاـشتـراكـىـ أنـ يـتـبـنىـ تنـظـيمـ « الجـمـاعـةـ » بـوصـفـهـ طـريقـاًـ إـلـىـ الحـكـمـ الذـاتـىـ ، وهـلـ عـلـيـهـ أـنـ يـطـيلـ أـمـدـ نوعـ أوـ آخـرـ منـ النـظمـ الـنيـابـيةـ . وـيـدـعـىـ بـعـضـ النقـادـ عـنـدـنـاـ أـنـ الحـكـمـ الذـاتـىـ لـاـ يـقـدـمـ أـيـةـ آـفـاقـ لـلـديـمـقـراـطـيةـ لـأـنـهـ يـتـعـرـضـ لـضـغـطـ كـبـيرـ للـغاـيةـ مـنـ جـانـبـ الـاعتـبارـاتـ الـعـمـلـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـةـ وـالـتجـارـيـةـ وـمـنـ المـصالـحـ الذـاتـيـةـ

المادية ، ولأنه لا يترك أى مجال للظواهر الروحية والحوافز الأخلاقية والخلافات الإيديولوجية على مستوى أعلى وما إلى ذلك . والنتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من منطقهم – إذ ليس هناك بديل لذلك – هي أن الشكل الأكثر ملاءمة إما أن يكون نظام الديمocratie النيابية البورجوازية حيث تختكر الجماعات الاجتماعية القيادية ، « الصفة » ، الدور الحقيقى « للروح » ، وإما أن يكون النظام السياسى للمركزية الحكومية البير وقراطية .

إن السمات التي يشير إليها هؤلاء النقاد موجودة بالفعل في ممارسة الحكم الذاتي عندنا ، بل إن هناك أيضاً قسمات أخرى لا تقل ضرراً ولا بد من انتقادها ومكافحتها ، بيد أن هذا ليس كل ما يجب أن يقال عن الحكم الذاتي . لقد تطلب الأمر من الديمocratie البورجوازية أكثر من قرنين من الزمان كى تنبثق في غربى أوربا ، في حين يرفض بعض « الحكماء » عندنا الحكم الذاتي الاشتراكى للمجتمع لأنه لم ينتصب من « رماد الثورة » كاملاً فهو كالعنقاء . وفي اللحظة التي يرفض النقد الاجتماعى فيها جنين المستقبل لأنه مثقل ببركة الماضي ، فإنه من الناحية الفعلية يوجه الخائب الاجتماعى نحو ذلك الماضي ويمارس بالضرورة تأثيراً رجعياً .

ويزعم قسم من نقادنا الاجتماعيين في بعض الأحيان أن الحكم الذاتي عاجز عن أن يولد أشكاله الديمocratie الخاصة ، ويحاولون البرهنة على أن « صفة » من هذا النوع أوذاك كانت دائماً سوف تكون دائماً الممثلة الحتمية « للجماهير بالحالة » ، وكدليل على ذلك فإن لديهم مصادر للمعلومات من السجلات والحداول الإحصائية من كل الأنواع يفترضون أنها تبرهن على أن العمال ليس لهم دور فعال في هيئات الحكم الذاتي .

لقد أصبحت « الموضة » في هذا البلد ، كما هي في أى مكان آخر من العالم ، دراسة العلاقات البشرية ودراسة الرأى العام « موضوعياً وبصورة مستقلة » بوساطة مجموعة متنوعة من وسائل القياس الاجتماعية وغيرها من الوسائل المماثلة . وعندما أقول « موضة » فإن ما تحمله الكلمة من سخرية لا ينصرف بالطبع إلى دور وفائدة مثل هذه الوسائل ، فهما دور وفائدة كبيران بالتأكيد ، وأكثر من ذلك فإن ابتكار هذه الوسائل واستخدامها المتزايد إنما هو دليل آخر على أن عصر النظام السياسي

البرلماني البورجوازى يوشك أن يأفل ومعه كل وسائل ومناهج الديمقراطية والصراع السياسى الذى تنتمى إلى ذلك العصر ، وبتعبير آخر فإن وجود هذه الوسائل في حد ذاته إنما هو دليل على أن فترة الحكم الذاتى الاجتماعى والأشكال الديمقراطية مثل هذا الحكم الذاتى إنما تطرق أبواب البشرية المعاصرة . كما أن نغمة السخرية فى كلمة « موضة » لا تنطبق أيضاً على مؤسسات البحث وغيرها من المؤسسات التى يجب أن تستفيد منها بأكثر فعالية ممكنة .

بيد أن المشكلة تكمن هنا ، فقسم كبير من النقاد الذاتيين لحياة المجتمع عندنا ، الذين بدوا إلى هذه الوسائل لأنها أصبحت أداة للعلم الاجتماعى المعاصر يستخدمونها ببساطة كأداة مفضلة ومستحدثة ومصممة للبرهنة على « ما يعلمه بالفعل مقدماً » نقادنا هؤلاء . وهكذا فإن بعضًا من هؤلاء النقاد إنما يكشفون عجزهم باستخدام وسائل هي التأكيد الأكثر وضوحاً لمستقبل الحكم الذاتى . بل إننا لنجد مثل هؤلاء الأشخاص يستخدمون بدلاً من ذلك معلومات مجتمعة بدقة من تحقيقات مختلفة حول الحكم الذاتى الاجتماعى تقرر شيئاً مختلف تماماً عمما يريد هؤلاء النقاد أن يثبتوه ليذعنوا قضايا لا تتفق مع الواقع الموضوعى . فالبعض مثلًا يستخدم مثل هذه البيانات في محاولة لإثبات أن نسبة الأشخاص المشتركين بنشاط ووعي في هيئات الحكم الذاتى إنما هي نسبة محدودة للغاية ، ويتوقعون لذلك أن تعتبر النتيجة التي يستخلصونها برهاناً على فشل الحكم الذاتى .

إن هذه النتيجة هي أفضل ممكناً للاستخدام الذاتى غير الملائم لوسائل البحث الذى أشرنا إليها . فالبيانات المجمعة تؤكد عادة وبساطة وضعاً خاصاً ، ولكنها لا تفيد سوى التذرر اليسير عن نجاح أو فشل الحكم الذاتى . أولاً يثور السؤال عمما إذا كانت نسبة المساهمة « صغيرة » على ضوء أن المقارنة ، بين البيانات الخاصة بمدى النشاط الاجتماعى والسياسى للناس في بلادنا وفي بلدان الديمقراطية الأوروبية الكلاسيكية ، تشير إلى أن النسبة عندنا أعلى بكثير .

وثانياً أنه عند تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج منها ، لا يعطى اهتمام كافٍ لأسباب مساهمة الناس المقيدة في الحكم الذاتى الاجتماعى مثل : الظروف

الاجتماعية وهيكل العمل المنظم اجتماعياً والطريقة التي ينظم بها هذا العمل ، ودرجة التعليم ، وما إلى ذلك . فالعمل الوعي لتغيير هذه الظروف إنما يدعم في الوقت نفسه الحكم الذاتي في كل مناحي العلاقات البشرية . وأخيراً فإنه عند تقدير قيمة هذه البيانات الإحصائية لا تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن القياس العددى لمساهمة الناس في الحكم الذاتي ليس هو الشىء الرئيسي ، بل إنها أقل قيمة كمقاييس لنجاح أو فشل الحكم الذاتي ودور الحكم الذاتي في المجتمع . كما لن يكون لكل الناس دور فعال في هيئات الحكم الذاتي الاجتماعى مهما يكن مستوى التعليم وإنتاجية العمل الذى تم الوصول إليه . ولا تتطلب الآلية الديمقراتية للحكم الذى الاجتماعى من كل الناس أن يساهموا فيها بنسبة واحد في المائة من كل قواهم ، ولكنها تتطلب منهم أن يدافعوا عن مصالحهم المختلفة فى مثل هذه الآلية وأن يناضلوا من أجل هذه المصالح عندما يحسون الحاجة إلى مثل هذا النشاط . ومن المحتمل إلى حد كبير أنه لو كانت إنتاجية العمل الاجتماعى وتنظيمه متقدمين ، وكان متوسط المستوى التعليمى عالياً ، ولو لم يكن هناك كثير من التوتر فى العلاقات الاقتصادية بين الناس ، لسمح ذلك للهيئات التكنيكية المختلفة بأن تتخذ قرارات بشأن الشئون الاجتماعية المشتركة إلى مدى أعظم بكثير مما عليه الحال اليوم . بيد أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا عندما تقتصر مثل هذه الهيئات التكنيكية على إدارة الأشياء وحدتها ، وليس على إدارة العلاقات بين الناس ، أى عندما يصل الحكم الذاتي الاشتراكى الديمقراتى إلى مستوى عال من التطور .

ويشير التصوير المخطط للحكم الذاتي الاشتراكى – الذى لا يمكن أن يكون دقيقاً تماماً وذلك بالتحديد لكونه مخططاً ، وإن كان يمكن استخدامه على الرغم من ذلك من أجل الإيضاح – إلى أنه في ظل مثل هذه الظروف تتطور حياة المجتمع في مجموعها بشكل متزايد خلال مجالين أساسيين : في عملية العمل المنظم اجتماعياً في نطاق آلية الحكم الذاتي لدعوة تلك العملية ؛ وفي مجال السعي الخلاق الثقافي والروحي ونزاع الآراء الذى تكون وسائل القهر الحكومي ضرورية فيه مادامت مشكلة حماية الأساس الاشتراكى للمجتمع والاستقلال الوطنى قائمة .

ومن الواضح أنه يستحيل في ظل مثل هذه الظروف تصوّر الناس منظمين

في « جماعات » على أساس مصالح مماثلة ، كما هي الحال في الدول البورجوازية ذات نظام تعدد الأحزاب . فالتنظيمات السياسية ذات الطابع النيابي لن يعود لديها عندئذ أية إمكانية للمحافظة على نفسها سواء في هذا المجال أو ذاك . ولكن سوف تكون هناك ثروة وتنوع كبيران من الأشكال التي سوف ينتظم الناس خلالها على أساس اختياري ، متعاونين على أساس مصالحهم المباشرة في العمل والحياة بشكل عام – وفق خطوط من المساعي إيديولوجية واجتماعية – سياسية وثقافية وعلمية . وسيكون مثل هذه التنظيمات – لها الآن بالفعل – تأثير متدام على وعي الناس الاجتماعي والديمقراطي . ولكنها لا تستطيع أن « تمثل » المواطن ، بل هي لا تفعل ذلك الآن ، تجاه المجتمع والإدارة الاجتماعية ، إذ أنها مجرد شكل من الأشكال التي يكون المواطن فعالاً فيها .

بيد أنه صحيح أن مثل هذه العمليات عندنا لم تتعذر دور البداية ، وسيطلب الأمر قدرًا عظيمًا من الجهد من جانب أجيال كثيرة قبل بلوغ هذه الأهداف . وحقيقة أن مثل هذا النظام الاجتماعي ما زال يواجه عقبات وصعوبات متعددة موضوعية وذاتية لا تعنى أن القوى التقدمية الاشتراكية والديمقراطية يمكنها أن تستدير ببصرها إلى الوراء . فالثورة التي تشرع في استعارة أزياء الاستعراض من مجتمعات سابقة إنما تتنكر لنفسها تدريجياً . ولقد تأكد هذا بالفشل التاريخي الواضح لكل المحاولات ، وبخاصة محاولة ستالين ، الرامية إلى « تهجين » النظام السياسي للدولة الاشتراكية بآلية النظام السياسي النيابي للديمقراطية البورجوازية . وكانت الديمقراطية الاشتراكية الأصلية هي ضحية هذه المحاولات .

وفي رأيي أن هذا هو سبب أن مسألة الأشكال الديمقراطية للنظام السياسي في الدولة الاشتراكية بشكل عام قد أصبحت حادة للغاية وتكتسب دلالة متزايدة من زاوية المبادئ المعنية . وما يجب أن يقر في أذهاننا هو أن تطور الديمقراطية الاشتراكية لا يمكن أن يقوم على صيغ مختلفة للديمقراطية مستمدۃ من الكتب بصرف النظر بما إذا كانت قد التقى من نظريات ولدها هيكل اجتماعي اقتصادي مختلف تماماً عن هيكلنا ، أو كانت تدابير لا حياة فيها مستمدۃ من مبادئ مجردة لبرالية وإنسانية . فهذا التطور لا يمكن أن يكون سوى النتيجة العضوية

للظروف الفعلية التي في ظلها تنبثق علاقات اجتماعية – اقتصادية اشتراكية ويشكل وعي اشتراكي . وذلك هو السبب في أن الطريق إلى الديمقراطية الاشتراكية لا يمكن إيجاده بالبحث في التاريخ عن نماذج مناسبة ؛ وإنما لا بد من ارتياح أرض جديدة ما دام الأمر المعنى هو العناصر الجوهرية .

وإذا قلنا إن علىقوى الاشتراكية أن ترتاد طريقاً جديداً فإننا لانعني أن هذه القوى في ظلام تام فيما يتعلق باتجاه وأهداف الطريق الذي تسير فيه . فالاكتشافات العلمية للماركسيين فيما يختص بالقوانين الاجتماعية ، والخصيلة الكبيرة من نتائج الممارسة والنظرية المستخلصة من التطور الاشتراكي ، تقدم إلى حد كبير للقوى الاشتراكية اتجاهها للنشاط واضحاً تماماً . وأحد العناصر الهاامة في هذا الاتجاه – إذا تحدثنا عن مشكلة النظام السياسي – هو بالتأكيد الجهد الوعي للقوى الاشتراكية لتخطىء اغتراب الإنسان عن ظروف وثمار العمل وعن الإدارة الاجتماعية لذلك العمل ، وهو الاغتراب الذي ينبع عن النظام النيابي للدولة السياسية . ومن الواضح أن هذا المهد لا يمكن الوصول إليه ببساطة باتخاذ قرار ثورى . فالثورة ، انتصار القوى الاشتراكية ، يمكنها فقط أن تبدأ العملية ، وأن تمهد أمامها الطريق . وسوف تؤكد القوى الاشتراكية عزمها إذا استطاعت حقاً تحريك هذه العمليات ، وتعبيد الطريق الصحيح أمامها في النشاط الاجتماعي اليومي ، ووضع الأسلحة الصحيحة في أيدي الإنسان من أجل التخطى التدريجي لذلك الاغتراب . وما نعنيه هنا هو عملية تاريخية طويلة الأمد من التغيير الذي لا يتوقف في الأشياء المحيطة بالإنسان وبوساطة الإنسان ، وهي عملية تغير في الوقت نفسه الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً ، تغير وعيه الاجتماعي .

إن نفس هذا التطور في الجوهر الاجتماعي – الاقتصادي للحكم الذاتي الاشتراكي في أشكاله المتعددة هو بالتأكيد إحدى الوسائل الأكثر أهمية لتلك العملية ونقطة البدء في إقرار أشكال ديمقراطية مناسبة . والحكم الذاتي الاشتراكي هو إنعكاس وشكل للعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية وعلاقات الإنتاج بشكل عام ، التي لا تسمح فحسب بالتخطى التاريخي لنظام الدولة السياسية كمؤسسة خاصة ، بل تتطلب ذلك أيضاً . وتتطور هذه العملية في محل الأول في اتجاه المطابقة

التدریجية لنظام الدولة الوظيفي مع عملية وتنظيم العمل الاجتماعي ومع وظائف الحكم الذاتي الأخرى في الشئون الاجتماعية . ولذلك يكتسب الجهد الوعي من جانبقوى التقدمية في المجتمع لتخطى اغتراب الإدارة الاجتماعية عن الإنسان العامل أساسه الموضوعي الاجتماعي – الاقتصادي .

وهنا ينعكس التناقض الكامن في كل تلك التطبعات الإيديولوجية عندنا ، والتي هي خليط من الماركسية والذاتية الميتافيزيقية ، بصرف النظر عما إذا كان الأمر المعنى فلسفة وعلم اجتماع أم ممارسة اقتصادية واجتماعية . إن كثيرين من مثل هذه التطبعات يبدون الشكوى إزاء اغتراب المجتمع عن الإنسان متمسكين بأن العقبة الوحيدة أمام تخطى مثل هذا الاغتراب هي إرادة البيروقراطيين – في حين يدافعون ببطولة في نفس اللحظة عن هذا الموضوع أو ذاك من النظام السياسي ، الذي هو بحكم طبيعته نفسها الشكل الأكثر تأكيداً لاغتراب الإنسان عن إدارة المجتمع ، أي إمكانية تحقيق تأثير مباشر على ظروف حياته وعمله .

إن النقاد من هذه الطائفة عندما وجهوا النقد للديمقراطيتنا ونقطة انطلاقهم هي الماضي وليس المستقبل ، لم يكن ممكناً إلا أن يجدوا أنفسهم في مثل هذا الوضع المتناقض . وأمثال هؤلاء لا يرون المنابع الجديدة للديمقراطية التي تنبثق في الحكم الذاتي الاشتراكى ، ولا يمكنهم أن يدركوا أن الحكم الذاتي الاشتراكى هو الطريق الوحيد الممكن الذي يقدم الآفاق لتخطى الاحتكار السياسي ، سواء أكان احتكار حزب واحد أم عدد من الأحزاب .

وطبقاً لهذه النظريات لا يكون العاملون ومصالحهم هو الممثلون الأكثر تقدمية للمصالح الاجتماعية في عملية العمل المنظم جماعياً ، وإنما هم مجرد جمهور متجمع في جماعات حول الصفوة من الممثلين ، قادة هذه الجماعات ، الذين يكون عليهم أن يديروا المجتمع مسترشدين بالمبادئ الخالدة للحرية والإنسانية والأخلاق . وبهذه الطريقة ستقوم هذه الصفوة الجديدة من « المفكرين ورجال الأخلاق » بإحلال « صفوة بيروقراطية للسلطة » . إن كل أمثال هذه العبارات الليبرالية المزعومة وأمثالها لا تعنى في الممارسة الاجتماعية إلا نفي الدور الاجتماعي

التاريخي القيادي لمصالح الإنسان العامل ، وهي بالتالي شكل جديد من أشكال الدفاع عن الاحتياط التكنوقراطي للتشكيلة الحكومية البيروقراطية – بصرف النظر عن كون أنصار مثل هذه النظريات يدركون ذلك أم لا .

ونحن عندما نرفض نظرية « الصفة » و « الجماهير » فإننا لا نعني بطبيعة الحال أن نزعم أن كل الناس على درجة متساوية من القدرة ، أو أن الأمر يستوي سواء شغل هذا الفرد أو ذاك هذا المنصب أو ذاك في الإدارة أو المجتمع ، ومهما تفاوت قدرات هذا الفرد ومؤهلاته . ولكننا نعلم جميعاً أن الموهبة في حد ذاتها لا تحدد الدور الاجتماعي للممثلين المختلفين للجهد الاجتماعي الخلاق ، فدورهم الاجتماعي تحدده طبيعة المصالح الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والتطورات الإيديولوجية لهذا القسم أو ذاك من « الجماهير » التي يعبرون عنها . إن « الصفة » التي ننظر إليها على هذا النحو ليست طائفة خاصة ، ليست طائفة منفصلة أو مستقلة عن المصالح والمناقضات التي تهم « الجمهور » ، بل هي بالأحرى جزء لا يتجزأ من هذا الجمهور .

وفي مجتمع طبقي فمن نافلة القول أن « الصفة » التي تدافع عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الحاكمة وتوضحها هي جزء لا يتجزأ من تلك الطبقة . ولكن هذا لا يغير حقيقة أن العنصر الذي يحدد ويوجه التطورات الاجتماعية ليس هو تلك « الصفة » في حد ذاتها ، ولكنه « جمهور » تلك الطبقة النوعية جنباً إلى جنب مع مصالحها .

إن الحكم الذاتي لا يمكن إنجازه إلا بالتدريج و كنتيجة للتطور العضوي للمجتمع في مجموعه ، وبخاصة لتطور قواه الإنتاجية وإنتاجية العمل فيه ، و كنتيجة لاختلافات المناقضة في الموقع الاقتصادي الذي يصبح ممكناً بالنمو المطرد في إنتاجية العمل الاجتماعي .

وحيث إن الظروف التاريخية وعوامل الضرورة للنظام السياسي النيابي لا يمكن تخطيها وإزالتها بقرار ثوري بسيط ، فإن وجود عناصر خاصة في ذلك النظام ليس ممكناً فحسب في أثناء الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، بل إنه أمر حتمي . وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان المختلفة نسبياً التي لم تصل بعد إلى

مستوى تطور القوى الإنتاجية الذي كان النظام الرأسمالي قادرًا على أن يخلقه في البلدان المتقدمة؛ إن ظروفاً كهذه لا تسمح فحسب للدولة أن تلعب دوراً هاماً كأداة لسلطة الطبقة العاملة ، بل إنها تتطلب أيضاً وجود عناصر من النظام السياسي النيابي بالكيفية التي يمكن بها للممثليين القياديين للوعي الاجتماعي الاشتراكي أن يضطّلعوا بها بدورهم الاجتماعي .

وبصرف النظر عن المدى الذي كانت فيه عناصر الديمقراطية النيابية في هذا الشكل أوذاك – وما زالت حتى اليوم – أمراً ذا دلالة ولا غنى عنه تاريخياً بوصفه خطوة للمجتمع نحو الأمام ، فإنها لا يمكن أن تكون الأساس للديمقراطية في المجتمع الاشتراكي القائم على الحكم الذاتي وعلى الاندماج النوعي بين الأشكال الحديثة لتنظيم العمل والتخطيط الاجتماعي وبين الآلية التنظيمية للديمقراطية المباشرة . فالممارسة تؤكد من جديد وإلى حد كبير بهذا الخصوص أن النضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية إنما يتوقف قبل كل شيء على نجاح الجهد الموجه نحو الملاعة المستمرة للآلية السياسية لنظام الدولة بأسره مع النظام المتتطور للحكم الذاتي.

نقد القسمات غير الديمقراطية وديمقراطية النقد ، نقد الأخلاقيات السياسية وأخلاقيات النقد

وإذ أختتم هذه الملاحظة حول النقد الاجتماعي ، أحب أن أمس مسئلتين آخريتين . والمسئلة الأولى التي أرغب في تناولها هي مسئلة معنى هذه الملاحظات والغرض منها . وأود أن أؤكد بدئي ذي بدء اقتناعي بأنه لا توجد وصفات أو مشورات أو حتى قواعد مدرورة يمكن أن تحدد ما هي الشكل الذي يجب أن يكون عليه النقد الاجتماعي كي يكون تقدمياً وخلاقاً من الناحية التاريخية .

وعلاوة على ذلك ، فحتى الاحتجاج الأعمى والتمرد الذي لا هدف له قد لعبا في كثير من الأحيان دوراً تاريخياً إيجابياً بوصفهما نقيفما قضية الختمنى الذى دفع إلى العمل تلك القوى التي أمكنها أن تصبح وسيلة التركيب .

وأخيراً ، فإن النقد التجربى اليومى بدوره يؤكّد تلك الحقيقة . فمثل هذا

النقد غالباً ما يكون غير واقعى بالنسبة لحقائق نوعية معينة أو بالنسبة للحلول الذى يشير بها ، إلا أنه على الرغم من ذلك يمارس ضغطاً إيجابياً على النشاط الخلاق لتلك القوى الاجتماعية التى يتبعين عليها أن تجد الحل الصحيح .

ومع ذلك تبقى حقيقة أنه يجب على النقد الاشتراكى التقدمى أن يتطلع إلى التركيب ، أى إلى الصدق ، وإلى إيجاد الحلول للمشكلات الذى تولدها الطبيعة الموضوعية للحركة الاجتماعية .

وبناء على ذلك لا يستطيع النقد الاجتماعى أن يوصى على نفسه برجأً عاجيًّا أو أن ينسحب إلى « خلوة رائعة » بعيداً عن الممارسة الاجتماعية تحت شعار أنه « كلما ابتعد المرء كان أفضل ». إن هذا الشعار مضلل وخداع ، لأن النقد الاجتماعى يوجد في دوامة التطورات السياسية وذلك هو السبب في أن النقد يجب أن يكون خاصعاً للنقد، ليس نظرياً فحسب ، بل عملياً كذلك .

إن صدق وإلحاح هذا الأمر لا يمكن أن تغيرهما حقيقة أن الضغط المحافظ في المجتمع الاشتراكى يمكنه أن يخنق النقد التقدمى أو حتى أن يجعله مستحيلاً في ظل ظروف معينة . فهذا الخطر يمكن تفاديه لا بمحاولات عقيمة لإزالة التناقض بين النقد والقدرة الإبداعية ، بل يرفع كلاً من القدرة الإبداعية والنقد إلى مستوى أعلى.

ولكن تبرز هنا مسألة ما إذا كان من الضرورى في مجتمعنا الاشتراكى المعاصر من زاوية جميع الجهدات التى تبذل من أجل التقدم الثابت للحكم الذاتى الاجتماعى الإشتراكى أن تحل كل أوجه العلاقات والتناقضات بين النقد والقدرة الإبداعية سواء بالدفع المحظى أو عن طريق التوجيه الإدارى من هذا المركز أو ذاك . بطبيعة الحال ليس هذا ضرورياً ، ومع ذلك فإن جزءاً كبيراً من مناقشاتنا حول النقد الاجتماعى يدور حول هذين الموقفين المتطرفين .

ولكى نحرر أنفسنا من ضغط كل من هذين الموقفين المتطرفين اللذين يعوقان الديمقراطيات الاشتراكية بنفس الدرجة ويهبطان بمستوى التعبير الاجتماعى عندنا ، لا بد من توافر شرطين . فتحن فى حاجة إلى آلية ديمقراطية تكفل تأكيد النقد الاجتماعى . وقد أقر دستورنا هذه الآلية من حيث المبدأ . أما كيف ستطبق هذه

المبادئ فأمر يتوقف علينا جميعاً . وبجانب ذلك فإن على النقاد أنفسهم أن يحسوا اجتماعياً وإنسانياً بالمسؤولية عن نتائج نقدتهم ، من زاوية كل من المجتمع الاشتراكي وتطوره التقدمي ، والفرد الذي يتعرض للنقد أو يتحمل نتائجه .

إن هدف النقد الاجتماعي ومسئوليته إزاء ذلك الهدف يجب أن يحددا الوسائل والأشكال واللغة التي يستخدمها . وبهذا السبب فقد أكدنا في هذه الملاحظات أهمية التمييز بين النقد البناء والنقد الهدام . ومن الواضح أن وسائل وأشكال النقد في صراع سياسي يتميز بتناقضات طبقية لا يمكن أن تكون هي نفسها وسائله وأشكاله في نقد اجتماعي ينشأ في مجتمع اشتراكي متوجه نحو الحكم الذاتي . في الحالة الأولى نحن نعالج سلطة سياسية ، سلطة طبقية ، ومن ثم أيضاً صراعاً سياسياً بين الناس ؛ وفي الحالة الثانية نعالج خلافاً في الآراء بين أنداد يسهمون ، أو بالأحرى يمكنهم أن يسهموا ، في إدارة المجتمع على قدم المساواة .

وأنا لا أزعم أن مجتمعنا في مجموعه قد وصل بالفعل إلى هذا المستوى . فمن المعروف أننا نحتاج إلى جهود أجيال متعددة لتطوير الحكم الذاتي الاجتماعي الإشتراكي إلى نظام كامل فهو للعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية والأخلاقية والسياسية بين الناس . ومع ذلك فمن الواضح أن مستقبل نعط الديمقراطيات الموجودة عندنا يكمن في تقدم الحكم الذاتي الإشتراكي ، وليس في تقليد أشكال معطرة لعلاقات اجتماعية واقتصادية بين الناس مختلفة اختلافاً تاماً . وعلى ذلك فإن تخلف نظامنا الحالي للحكم الذاتي الاجتماعي وجود عناصر لتزاعات طبقية عدائية متشابكة معه كنتيجة للمستوى العام لتطور المجتمع ليست سبباً لإبقاء الأشياء على ما هي عليه . بل إنها على العكس تقدم سبباً حتى لمزيد من المجهودات الفعالة الخلاقة للتدعيم والتحسين التدريجيين لعلاقات وآلية الحكم الذاتي . وعلى النقد الاجتماعي أن يساعد مثل هذا التطور ليس فقط عن طريق طبيعة محتوياته بل وأيضاً عن طريق وسائله ومناهجه وأشكاله .

وإذا كانت هذه هي نقطة البدء عندنا ، فمن الواضح أن الصراع السياسي من أجل السلطة لا يمكن أن يكون هو منهج النقد الاجتماعي . وإذا ما حدث هذا

بالفعل فإنه يبرهن ببساطة على وجود بقايا نزاعات طبقية عدائية أو اتجاهات نحو الاستبداد التكنوقراطي والبيروقراطي . إن المنهج الذي يجب على النقد الاجتماعي أن يستخدمه في ظل ظروف الحكم الذاتي هو صراع الآراء الديمقراطي بين أنس متباين ومسئولي مشتركين في الحكم الذاتي . وتكمّن أهمية ذلك الصراع في الجهد الوعي المبذول لكي يتطور المجتمع الاشتراكي ديمقراطياً نحو علاقات اجتماعية واقتصادية اشتراكية بين الناس أكثر تقدماً، كما تكمّن في السعي لتوفير حرية وإنسانية وثقافة ذات أبعاد مادية وأخلاقية سياسية جديدة . إن النضال من أجل هذه الغايات يخلق في الوقت نفسه الظروف الممكنة الأكثـر ملاءمة لتقـدم الشـخصية الـحـلـاقـة لـلـفـرد.

إن ما يعنيه هذا قبل كل شيء هو أن على النقد الاجتماعي أن يكون ديمقراطياً وإنسانياً في الشكل والوسيلة إذا ما أراد أن يدعم تأكيد الديمقراطية في حياة المجتمع ويعجل به . إن عليه أن يكون جذرياً وغير مساوم في تقويمه للظروف وفي بحثه عن حل للمشكلات ، في حين يكون في الوقت نفسه ديمقراطياً وإنسانياً إزاء الإنسان.

وأنا لا أريد القول بأن المسئولية الشخصية في الحكم الذاتي تقل أهمية عنها في بعض أنواع الآلية الديمقراطية الأخرى . على العكس ، فالمسئولية الشخصية لابد أن تعكس نفسها حتى بقوة أكبر في آلية الحكم الذاتي الاجتماعي ، ولا بد أن يتم هذا بشكل أكثر اتساقاً مما هو عليه في الوقت الحاضر . ولكن الغرض الأول للنقد الاجتماعي ليس هو إثارة الصراع بين أفراد ، وإنما تغيير واقع الأمور . ويرجع هذا إلى سببين . فقبل كل شيء ليس هناك نقد اجتماعي يمكن أن يتطلع إلى العصمة ، فهو لابد أن يتعرض لاختبار الممارسة القاسـي بـوسـاطـةـ النـاسـ ، وـقـبـلـ كـلـ شـيـءـ بـوـسـاطـةـ أـوـئـكـ الـذـينـ يـتـأـثـرـونـ بـشـكـلـ مـبـاـشـرـ بـوـاقـعـ نـوـعـيـ لـلـأـمـورـ . والـسـبـبـ الثـانـيـ أـنـ النـقـدـ اـلـاجـتمـاعـيـ الـمـوجـهـ ضدـ أـفـرـادـ وـلـيـسـ ضـدـ وـاقـعـ الـأـمـورـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـحـولـ عـلـىـ الفـورـ إـلـىـ الـصـرـاعـ السـيـاسـيـ الـكـلاـسيـكـيـ مـنـ أـجـلـ مـنـصـبـ ماـ ، إـلـىـ دـيـمـاجـوـجـيـةـ سـيـاسـيـةـ ، إـلـىـ خـلـقـ شـلـ لـامـبـادـيـ لهاـ ، وـبـاختـصارـ إـلـىـ آـلـيـةـ النـظـامـ الـنيـابـيـ الـبـورـجـواـزـيـ الـكـلاـسيـكـيـ .

إن ما هو جوهري هنا هو ما إذا كان النقد الاجتماعي سيراً بـرأـيـاـ عـامـاـ دـيمـقـراـطـيـاـ ، أو ما إذا كان سيسهم في توجيه الوعي الاجتماعي نحو المناهج الديمقراطية للحكم الذاتي و نحو علاقات ديمقراطية بين أنس متباين داخل إطار الحكم الذاتي ،

أو ما إذا كان سيدخل في هذه العلاقات مناهج التناحر السياسي بين الشلل السياسية. إن الصراع السياسي هو صراع من أجل السلطة ، والصراع من أجل السلطة قسمة لنوع المجتمع الذي تتسلط فيه على السلطة طبقة فوق أخرى و إنسان فوق آخر . فنمط المجتمع الذي يسعى إليه النظام الإشتراكي هو ديمقراطية أناس أحرار في مواجهة خلافية عملية العمل المنظم اجتماعياً التي سوف تصبح في الوقت نفسه شكلاً يتحكم من خلاله المجتمع ، المكون من منتجين ومبدعين متساوين ، في قوى الطبيعة ، أو بصورة أقل ادعاء ، شكلاً من الإدارة المنظمة للأشياء وليس للناس ، بوساطة أفراد متساوين يعملون معاونين .

ونحن نعلم جميعاً أن الديمقراطية الواسعة والحرية الواسعة تعنيان في آن واحد أن المجتمع لا بد أن يكون لديه ليس فقط أساساً مادياً متيناً قادر على أن يعالج بصورة جوهرية التصادم بين المصالح ، بل وأن يكون لديه أيضاً مواطنون مزودون تماماً بوعي ديمقراطي متقدم ، بإدراك متقدم للمسؤولية المتبادلة . فالحكم الذاتي لا يعني مجرد قدر عظيم من الحرية ، بل يعني كذلك قدرًا عظيماً من المسؤولية . وإذا كان لابد أن يكون لدينا المزيد من الحكم الذاتي ، والمزيد من الديمقراطية ، والمزيد من الحرية ، فإن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية الديمقراطية ينبغي أن يزداد في وعينا الاجتماعي وفي وعي الفرد .

ولاتكفي الإجراءات التربوية والدعائية السياسية لرفع هذا الإحساس بالمسؤولية . فلا بد أن يكون مصدراً لها في الممارسة التي تتضمن النقد الاجتماعي والآلية الديمقراطية التي يمكن أن يجري فيها تبادل الآراء . وبصورة أكثر بساطة ، إن قواعد السلوك العادلة بين الأفراد الذين غالباً ما لا يتفقون مع بعضهم البعض ، ولكن على الرغم من ذلك يظلون أصدقاء ، يجب أن تصبح هي القواعد التي تحكم الأسلوب الذي يتبسط به صراع الآراء والنقد الاجتماعي في ظل ظروف عالية النمو من الحكم الذاتي الاجتماعي . وإذا كان علينا أن نتحمل عناصر الصراع السياسي في حياة المجتمع اليوم ، فإن هذا لا يعني أنه في استطاعة النقد الاجتماعي التقدمي أن يتخل عن مثل هذا المهدف أو عن مسؤولية الوصول إليه .

إن المسؤولية الديمقراطية للنقد الاجتماعي هي دون شك السلاح الأكثر فعالية

في النضال ضد القهر البيروقراطي – الأوتوقراطي للنقد الاجتماعي ، ضد القيود الإدارية التي لا مبرر لها على النقد .

إن الطبيعة الديمocrاطية للنقد ، أو فلنكن أكثر دقة ، التأثير التربوي الديمocrاطي الذي يمكن أن يمارسه النقد على الوعي الاجتماعي ، هي في الوقت نفسه مصدر نفوذه الأخلاقي – السياسي على المجتمع . فالنقد الذي يزخر فقط بالنفي وبالصراع السياسي للإنسان ضد الإنسان لا يمكنه أن يولد الصفات الأخلاقية التي لا غنى عنها إذا كان على وعي الإنسان أن يسمو وأن يتخد صبغة إنسانية .

ومن الواضح تماماً أن الضغط الرجعى السياسي والإيديولوجى للماضى البورجوازى ، وبقايا التناقضات الطبقية أو بعض التطلعات الأخرى التي تشقق على المجتمع الإشتراكى في صورة هذا النوع أو ذاك من التكنوقراطية الحكومية ومن التشوييه المعادى للديمocratie ، يمكن أن تفرض صراعاً سياسياً حتى على القوى الاجتماعية التقدمية . ومرة أخرى ، لا يعني هذا أن النقد الاجتماعي التقدمي يمكنه أن يتخلى عن هدفه وعن صفاته النوعية التي هي المصدر الحقيقى لأثره التقدمى على مجرى التطورات الاجتماعية ، لأنه في تلك الحالة يمكن أن يتحول إلى مصدر لتشوييه التطور الديمocrاطى للمجتمع الإشتراكى .

وتنطبق هذه الملاحظة بشكل خاص على قسم من النقد الاجتماعي الذى يحارب بطريقة صورية المظاهر السلبية في حياة المجتمع ، في حين يوجهها من الناحية الفعلية وفق مسالك رجعية .

وهذا المثل يؤكّد من جديد الحقيقة المعروفة جيداً وهي أنه فيما يتعلق بالأثر الموضوعى للنقد لن يكون ملائماً بالمرة أن نتساءل عن نقطة انطلاق النقاد الذين نعنيهم وعن الوسائل التي يستخدمونها عندما يقومون التطورات الاجتماعية ، حتى على الرغم من أنهم قد يطرحون بدقة مشكلات معينة بالمعنى الإيجابى . إن حقيقة أن نمطاً معيناً من النقد الاجتماعي قد قامت به الأقسام الأكثر تقدمية في مجتمعنا لا تشير إلى مقاومة للنقد بشكل عام ، ولا تعنى مقاومة للفلسفة كما يزعم البعض . إنها ببساطة مقاومة لاتجاهات نوعية في النقد الاجتماعي ، ومقاومة ل الحاجة إلى تحمل جانب من نقاد اجتماعيين معينين لمسؤولية ديمocratie وإنسانية وأخلاقية ،

ومقاومة لكشف اتجاهات من هذا النطء بوساطة قسم من التفكير الفلسفى والنظرى بشكل عام .

إن النقد، وبخاصة النقد ذو الصفات العلمية والإيديولوجية العالية ، ضرورة لا غنى عنها للمجتمع الاشتراكى . فالمجتمع الاشتراكى يجب ألا يخشى حتى النقد الحرئ الذى يرنو بصره إلى الغد ، على الرغم من أنه لا يبدى في كل الأحوال تفهمًا كافياً للواقع الراهن وللوعى الاجتماعى السائد . وقد يكون من المتعذر تصور اتجاه المجتمع نحو التقدم ، نحو الارتقاء الذى لا يتوقف والتطور الديمقراطى ، ما لم يكن تفكير الإنسان دائم العمل بشكل خلاق ، وما لم يكن من الممكن طرح مشكلات جديدة بشجاعة . فنفس ديكتىك حياة المجتمع نفى مستمر للماضى بحيث إن التفكير الواقعى للإنسان لا بد أن يقوم الحاضر تقويمًا نقدىًّا إذا كان له أن يتطلع إلى المستقبل.

وبهذا الصدد ، فإننى أتفق بالتأكيد مع أولئك النقاد الاجتماعيين عندنا الذين يعارضون أشكال الممارسة السياسية التى تميل إلى تضييق مجال النقد الاجتماعى إلى حدود ما هو مقبول بشكل عام .

بيد أن النقد الاجتماعى ، كما سبق أن رأينا ، جزء من تلك الممارسة ولذا فإنه هو نفسه معرض لتأثير نفس العوامل الموضوعية للواقع الاجتماعى والمصادمات بين المصالح والاختلافات فى الاتجاهات التطورية . وعلى ذلك فلا يمكنه أن ينسحب من المجتمع إلى لحظة من الاستعلاء فوق المجتمع أو إلى العفة والخصانة . ومن ثم فإن التزاع بين النقد والممارسة إنما هو نزاع لا يمكن لأى من طرفيه أن يكون معصوماً عن الخطأ . وعلاوة على ذلك فإن القوى التقدمية الاشتراكية يجب عليها أن تشن معركة سياسية ضد تلك الأشكال من النقد الاجتماعى التى هى انعكاس ذاتى أو موضوعى للضغط الرجعى على واقعنا .

وليس من الضرورى بالنسبة لكل هذه النزاعات أن تتطور بشكل انفعالى ، أن تصاعد إلى مستوى الشقاق ، أن تتخذ شكل الدفاع عن السلطة أو الصراع من أجلها . إن على المجتمع أن يبذل جهداً ديمقراطياً واعياً ليس فقط من أجل أشكال ووسائل ومناهج إنسانية مناسبة للممارسة السياسية وللنظام السياسى ، إنما

أيضاً من أجل الأشكال والوسائل والمناهج الإنسانية المناسبة للنقد الاجتماعي نفسه .

إن النقد الاجتماعي الموجه نحو جعل حياة المجتمع حياة ديمقراطية وإنسانية وأخلاقية ، خالية من الحيل السياسية ومن الأنانية ، الفردية منها أو الجماعية ، يجب أن يكون هو نفسه نقداً ديمقراطياً وإنسانياً وأخلاقياً ومتحرراً من النغمات النشاز الحيل السياسية . فإذا كانت وسائل ومناهج وأشكال ولغة النقد الاجتماعي عندنا على هذا النطء فسوف يمارس تأثيراً ديمقراطياً وأخلاقياً إيجابياً على تشكيل الوعي الاجتماعي الديمقراطي ، حتى حيث لا يلقي فهماً أو تطبيقاً مباشراً في الممارسة الاجتماعية لأسباب موضوعية أو ذاتية .

وفي إيجاز ، إذا كان للنقد الاجتماعي أن يكون حرّاً فإنه يجب أن يكون قادراً على تشجيع خلق الظروف التي تجعل هذه الحرية أمراً ممكناً

مصادر وأسباب الاتجاهات المتباعدة في النقد الاجتماعي

لم أعالج ، سوى بشكل عابر ، المشكلات التي يظهرها النقد التجريبي والسياسي اليومي وغيره من أنواع نقد الممارسة الاجتماعية ، كما تتعكس في وعي الجماهير أو كما تتخذ لها تعبيراً عاماً عن طريقها . والحقيقة أن معالجتي كادت أن تقتصر في أغلب الأحوال على النقد الاجتماعي والإيديولوجي والعلمي .

ومع ذلك ، فإن هذا يعني أن مشكلات النقد التجريبي وصراع الأفكار في الممارسة السياسية اليومية لا تستحق تحليلاً نقدياً شاملاً . وسوف يكون في مقدورنا بالتأكيد إقرار وجود اتجاهات مماثلة في هذا المجال كما فعلنا في النقد الإيديولوجي والنظري . وبالإضافة إلى ذلك فسوف يتبعين علينا دون شك أن نعرف بأن الوسائل والأشكال التنظيمية والمناهج المستخدمة في صراع الأفكار وفي التحليل والتفسير العامين لمشكلات معينة تثور في حياة المجتمع ، إنما هي وسائل وأشكال ومناهج حتى أقل تقدماً في هذا المجال عنها في مجال النقد الذي عنيت به هذه الملاحظات .

ويشدنا هذا إلى مسألة أخرى لا بد من التعرض لها في خاتمة البحث وهي : ما مصدر سوء الفهم حول المسئولية الديمقراطية وموقع النقد الاجتماعي بين القوى

ال前一天ية والديمقراطية للمجتمع الاشتراكي نفسها ، ثم ما مصدر المجرى الرجعي الهدام والتطلعات التكنوقراطية والبيروقراطية لقسم من نقدنا الاجتماعي .

إن تلك المسألة ، وكذلك مسألة مصادر التيارات الإيديولوجية وسماتها المميزة في مجتمعنا بشكل عام ، قد تتطلبان تحليلًا شاملًا ومناقشة مستفيضة تخرجان عن إطار هذه الملاحظات ، ولذلك فسألونه فقط ببعضه أفكار تتعلق في محل الأول بالمسؤولية الذاتية للعوامل الإشتراكية الواقعية في مجتمعنا في مجال الإبداع النظري والعلمي ، وذلك من أجل تغذية الفكر أكثر منه من أجل حماولة الإجابة على السؤال المطروح .

ولقد كان من الطبيعي بالنسبة لتطور الديمقراطية في حياة مجتمعنا أن يثير دفاعاً إيديولوجياً وسياسياً من جانب النطاق السابق للمجتمع ، وأن يحرك تشكيلاً من الأوهام بين بقایا ذلك المجتمع . وعلاوة على ذلك فإن الهيكل الاقتصادي لمجتمعنا ما زال يوفر فرصاً وظروفاً للملاعة بين عناصر معينة من تلك الإيديولوجية .

ومن السهل أن ندرك السبب فيما ابتلى به قسم من الجيل الذي تشكل خلال نقطة التحول الثورية من مشكلات اجتماعية – سيكولوجية خطيرة . إن هذه المشكلات تعكس طابع القوة الإبداعية لذلك الجيل وموقفها تجاه المجتمع الذي انبثق عن الثورة . ويقدم جزء من أدبنا صورة صادقة للمشكلات الاجتماعية – السيكولوجية لهذه الطائفة .

ولقد نشأت بعد النزاع مع ستالين « أزمة وعي » معينة ، يمكن أن تعد أيضًا أحد الأسباب التي أدت إلى أن يصل النقد الاجتماعي عندنا الطريق . فالصدام مع ستالين ، الذي لم يكن مجرد صدام بل نزاعاً له ركائزه العميقية فوق مسالك الإشتراكية المعاصرة ، قد فتح الطريق أمام مطلب خلاق من جانب المجتمع بالبحث عن مخرج من تناقضات الاشتراكية الحديثة . ومع ذلك فإن النفوذ السلبي لمشكلات اجتماعية – سيكولوجية معينة تسببت عن « أزمة الوعي » تلك ، لم يكن بالإمكان تجنبه .

وأولئك الذين لا يجدون رضى كافياً في جهودهم الخلاقة ، ويصبحون لذلك السبب مرتبطين عاطفياً بهذا المنهج أو ذاك ، إنما يحسون حقاً بالضياع بمجرد أن يتركوا دون هذه الجهود . ولقد بحث الكثيرون منهم ، وهم فاقدو الاتجاه ، عن

مناهج أخرى وعثروا عليها في صور متنوعة من الإيديولوجية البورجوازية .

ومن الطبيعي أن تكون التغيرات الاجتماعية والسيكولوجية الناتجة عن عشرين عاماً من تطور المجتمع الاشتراكي ، من بين العوامل الهاامة التي تحدد النموذج عندنا . فالأجيال التي تحمل مكان الصدارة الآن في الحياة الاجتماعية النشطة الخلاقة ، لم يكن لها أية صلة مباشرة بالمجتمع البورجوازي اليوغسلافي ، على الرغم من أن هذا الجيل واقع بدرجة أو بأخرى ، دون أن يكون واعياً بذلك ، تحت تأثير عقلية الجيل السابق وتقاليده الإيديولوجية . إن نقطة الانطلاق في موقف هذا الجيل تجاه التطورات الاجتماعية المعاصرة ليست هي المجتمع اليوغسلافي السابق وإنما المجتمع الاشتراكي الحالي ، كما هي الحال بالضبط مع كل إنجازاته ومشكلاته وتناقضاته ومصاعبه وتشويهاته . وبحكم طبيعة الأشياء نفسها يتخذ هذا الجيل وجهة نظر انتقادية للحالة الراهنة في المجتمع وللتطورات أكثر مما يفعل جيل الثورة والجيل السابق لها . وليس هذا بالأمر الخطأ ، بل إنه لصالحه . فلو لم يكن هذا الجيل قادرًا على أن يضع أهدافاً جديدة لأصيب المجتمع بالركود .

ييد أنه هنا تنشأ المشكلات . فما هو جديد حقاً لا يمكن أن تخلقه إلا قوى اجتماعية خلاقة حقاً . فالنفي الأعمى لما هو قائم لا يمكن أن يخلق في حد ذاته أي شيء جديد حقاً . إن خلق غد تقدمي حقاً مهمته أكثر صعوبة وخطورة بكثير من مجرد نفي ما هو قائم .

وهناك من يحاولون «اجتياز» هذه الصعوبات عن طريق صيغ مجردة وذاتية ، صيغ محبة للحرية وإنسانية كلاً ماً أكثر منها واقعاً ، معتقدين أن نقدهم إسهام جدير بالاعتبار . وعلى الرغم من أنه مما يبعث على الرضى أن يكون الجيل الأصغر شديد الاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي والإدارة الاجتماعية ، ويبحث عن مكان لنفسه في هذه التطورات ، إلا أن علينا أن نلتفت جديداً إلى ذلك النذير ، وهو أن قسماً كبيراً من الجيل الأصغر يردد بلا تبصر تشيكيلة من الصيغ المثالية والخطابية العتيبة في اعتقاد مخلص بأنه يحكى شيئاً جديداً . إن الخطر لا يكمن بالطبع في الصيغ نفسها ، وإنما في أن هذه الصيغ تصرف انتباها قسم كبير من الشبان المهووبين إلى أمور اجتماعية ذات أهمية ثانوية ، أو حتى تحولهم إلى قيد على التقدم

العلمى الأصيل ، على ما هو جديـد حقاً.

ومن المحتمل في عدد من الحالات أن تكون هذه التطلعات رد فعل تلقائيًا للضغط من جانب نزعة عملية اقتصادية وإدارية ضيقة تحرف حياتنا الإيديولوجية والثقافية في كثير من الأحيان إلى مشكلات ذات أهمية ثانوية . والحقيقة هي أن تنظيماتنا الاجتماعية والسياسية ما زالت تمثل كثيراً إلى الإصغاء للمشكلات الاقتصادية وللمشكلات السياسية العاجلة والتأمل فيها ، أكثر إلى حد كبير مما تفعل بإزاء المشكلات المتعلقة بتكوين الوعي الاجتماعي – الإنساني والديمقراطي ، أو مشكلات النمو الثقافي لمجتمعنا .

وييندر أن توجد مسائل من هذا النوع في جداول أعمال تنظيماتنا الاجتماعية السياسية ، وإنما هي تعالج بطريقة مختلفة بشكل غير منتظم خارج هذه التنظيمات ، في الندوات واجتماعات تبادل الآراء وفي افتتاحيات الصحف في المناسبات إلخ .

وأنا لا أزعم أن هذه الطرق ليست في مستوى الطرق الأخرى . ولكن القوى الأكثر تقدمية في المجتمع لا تكون عادة هي القوى المشتركة في هذه النشاطات . وهذا يفسر عدم كفاية صراع الآراء الديمقراطي وكشف الاتجاهات المعادية للاشراكية والمحافظة في تطور التفكير الاجتماعي . وهناك البعض من يسعون عن عمد للهبوط «بديالوج» المناقشة الاجتماعية إلى مجرد العلاقة بين «الحكومة» أو «القيادة» وبين النقاد .

وغنى عن البيان أن النزاع بين الإيديولوجية التي تتطور على أساس الحكم الذاتي الاجتماعي وبين تلك التي تمثل التكنوقراطية الحكومية ، إنما يثير بشكل حاد كل المسائل التي من هذا النوع ويسبب ردود فعل نقدية مختلفة . وهناك سلسلة لا نهاية لها من المشكلات البشرية تحدق بمجتمعنا لم تحل بعد تماماً ، من بينها الفقر الأولى للإنسان ومدى عدم المساواة الاقتصادية كنتيجة للمستوى المنخفض لتطور مجتمعنا . وهذه المشكلات ، وما يرتبط بها من مشكلات أخرى ، هي في التحليل الأخير مصدر الاتجاهات المتباينة في النقد الاجتماعي . فمثل هذه المشكلات توجد بالفعل ، ولكن الناس لا يهتمون عادة بالسؤال عن الكيفية التي يجب أن يصاغ بها النقد وفق هذه الخطوط ، وإلى أين ينبغي أن يقود ، إنهم لا يفعلون

سوى أن يقرروا الحقائق وأن يحصروا أنفسهم في رد فعل بسيط لتلك الحقائق في تجاوب مع مشاعرهم حول الموضوع .

وأخيراً فمن الواضح أن مجتمعنا بعد عشرين عاماً من الثورة ، وبعد كل الخبرة التي تجمعت لدينا في الممارسة الاجتماعية ، لابد أن يحل مشكلات معينة للعلاقات بين الناس وبين الإنسان والدولة بطريقة تختلف عن تلك التي كانت تعالج بها هذه الأمور في الماضي .

ومثل هذه المصادر وما يماثلها من مصادر التأثيرات الإيديولوجية المتنوعة على وعيينا الاجتماعي هي مصادر موضوعية في منشئها وستمارس مستقبلاً تأثيراً لبعض الوقت . وهذا يجعل من الأمور الحادة بشكل خاص مسألة ما إذا كان مجتمعنا الاشتراكي سيتواءم أم لا بسرعة كافية وعن طريق المناهج السليمة مع الحاجة إلى حل إيديولوجي وسياسي للمشكلات التي تتولد من جديد كل يوم ، مع توقع أنها سوف تتولد بتكرار متزايد ، عن طريق النموذج الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي والسينيكولوجي والعتيق المتغير جوهريّاً لمجتمعنا . وفي هذا الصدد لا أعتقد أن بإمكاننا أن نرضى بواقع الأمور الراهن .

وأنا أشعر أنه ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن ممثلي الوعي الاجتماعي الاشتراكي الأكثر تقدمية ليسوا ملتزمين بشكل كاف بالخطوط الإيديولوجية والنظرية . فروح التكنوقратية الحكومية والتزعة العملية الاقتصادية والإدارية الضيقة ما زالت تمارس نفوذاً قوياً على الوعي الاجتماعي بشكل عام ، وعلى الممثلين القياديين لمجتمعنا الاشتراكي بشكل خاص . إن ضغط هذه التزعة الذي لا يمكن التغلب عليه إلا بتحويل عدد من الوظائف الاجتماعية – السياسية إلى هيئات الحكم الذاتي ، لا يعكس فقط في حقيقة أن كثيراً من مشكلات الصراع الإيديولوجي والوعي الاجتماعي والتطور الثقافي والأخلاقي للإنسان في المجتمع الاشتراكي تولى أهمية ثانوية ، وإنما أيضاً في تأثيرها المباشر على عقلية الناس سواء كانوا موظفين في الدولة أم نشطين سياسياً أم كانوا أشخاصاً مبدعين وفق خطوط إيديولوجية وثقافية . إن النتائج تتحول عندئذ إلى أسباب وعوامل تشجع عناصر التزعة المحافظة والانحراف

الإيديولوجي داخل إطار وعينا الاجتماعي.

وليس من الممكن أن نحارب بنجاح النقد الاجتماعي الانشقاقى أو فقد الاتجاه أو الغريب على الاشتراكية أو حتى المعادى لها ، إذا ما أثقلت النزعة العملية الضيقة كاهل التفكير الاشتراكى وفق خطوط إيديولوجية ونظرية إلى الحد الذى يصبح فيه هذا التفكير مجرد خادم للنشاطات اليومية . ولا يهمنا كثيراً كم هو صحيح أن الإيديولوجية والنظرية لا يمكن تأكيدهما إلا في الممارسة ، ذلك أنه صحيح بالمثل أن الممارسة يجب ألا تفرض مقاييسها عليهم .

وفي تطور الاشتراكية في العالم حتى الآن ، ربما يكون ضغط الممارسة ومتطلباتها اليومية الختامية قد ألحقت من الضرر بالفكرة الاشتراكية وفق خطوط إيديولوجية ونظرية أكثر مما فعل المجموع الكلى للنقد المعادى للماركسية الموجه لذلك الفكر . وفي ظل مثل هذه الظروف تحولت الماركسية في كثير من الأحيان إلى عقيدة مخططة جامدة وإلى صيغ براغماتية بشكل ضيق تخدم التفسير الذاتي للمشكلات الحادة للممارسة بدلاً من أن تكون عاملاً إيديولوجياً ونظرياً يحيش في مقدمة الممارسة وينير الطريق للمستقبل .

ونحن بالتأكيد لا نستطيع أن نزعم أنه لا توجد مثل هذه التشويهات في مجتمعنا . ولا يهمكم كانت ممارستنا الاشتراكية تقدمية أو لكم كانت أكثر تقدماً من التنظير الملهل ، فإن تأثيرها على التفكير الإيديولوجي والنظرى التقدمى يكون ضاراً عندما يمارس كضغط ذاتى . ومن الممكن أن يكون هذا أحد الأسباب في أن تصورات نظرية وإيديولوجية معينة قد قدمت هنا كمفاهيم « جديدة » على الرغم من أنها انعكاس للتفكير الاجتماعي المتختلف أو حتى انعكاس لتطورات اجتماعية معادية للاشتراكية ، فأنصار هذه التصورات لا يرون شيئاً جديداً في خبرتنا الخاصة التي أنتجت الكثير مما هو جديد حقاً . والنتيجة الثانية لهذه الحقيقة هي أن النظريات التي من هذا النوع لم تجد الحماية بمثل هذه الإجابات الكيفية النظرية والإيديولوجية من جانب التفكير الاشتراكى التقدمى ، حيث لا غنى عن ذلك من أجل موازنة ضغط مثل هذه النظريات على الوعي الاجتماعي .

ولكي تكون الإيديولوجية والنظرية الاشتراكية قادرتين على كشف طرق ووسائل جديدة لتقديم المجتمع ، وعلى تأكيد مقدرتهم ، باعتبارهما عاملان للتقدم الحلاق ، وعلى الإمساك بخناق الممارسات والنظريات والنقد الاجتماعي التي تبطل مفعول النشاط الاجتماعي التقديمي الذي تقومان به ، فلا بد لهما أن تعيشا مع الممارسة الاشتراكية ومن أجل الممارسة الاشتراكية بدلاً من أن تعملا كخادم لها أو أن تسيرا في ذيلها .

ومجال آخر ما زال مجتمعنا في رأي متختلفاً فيه عن احتياجات العصر ، هو مجال خلق الأشكال التنظيمية اللاحزة للتتبادل الديمقراطي والمسؤول للآراء . ويختطى قسم كبير من هذه التبادلات الآلية التنظيمية القائمة لحياة المجتمع الديمقراتية ، على الرغم من أنه لم يخط الدستور والقوانين . وتقوم هذه الحقيقة دليلاً بلانياً على أن الآلية التنظيمية القائمة إما أنها غير كافية أو أنها غير مهيأة بشكل كاف لاحتياجات عصربنا وللحاجات الإيديولوجية – السياسية للمجتمع . وإنه صحيح دون شك أن هذه الآلية قد استباقت في مجالات متعددة أشكالاً ومناهج تناسب هيكل مجتمعنا كما كان بالأمس ، ولكنها لم تعد تناسبه اليوم . ووفق هذه الخطوط توجد مهمة خاصة تنتظر تنظيمات مثل التحالف الاشتراكي للشعب العامل وغيره من التنظيمات الاجتماعية – السياسية التي ينبغي عليها أن تبذل جهداً أكبر مما بذلت في الماضي كي تحيط ب مجالات واسعة للتبدل الآراء بطريقة ديمقراطية .

وفي الختام علينا أن نلاحظ أن الأنواع المختلفة من النقد الاجتماعي التي أشرنا إليها كان لها تأثير مفيد معين . فلقد أعادت إلى ذاكرة القوى الأكثر تقدمية في مجتمعنا كيف أنه مما لا غنى عنه أن تطرح وأن تحل بمحنة أكبر المشكلات الإيديولوجية والسياسية التي تواجه النظام الاجتماعي والسياسي والتي تحدق بالعلاقات بين الناس . ومن المهم بوجه خاص بذل جهود أكثر تركيزاً في اتجاه تأكيد مبادئ الحكم الذاتي الاشتراكى في كل مجالات حياة المجتمع ، وفي اتجاه الإقرار الأسرع للأشكال الديمقراطية المناسبة لصراع الأفكار ، وهي الأشكال الحيوية تماماً بالنسبة لمجتمع قائم على الحكم الذاتي .

الفهرس

صفحة

٥	تعريف بالمؤلف	
١٣	تمهيد	.

الفصل الأول

١٤	نقد النقد	
١٩	نقد البير وقراطية	.
٣٤	معنيان لنظرية نقد كل ما هو قائم	.

الفصل الثاني

٤٢	ماركس والنقد	
٤٥	الدور الاجتماعي للنقد	.
٤٩	النقد والمسؤولية البشرية	.
٥٢	النقد والممارسة	.
٥٥	الطبيعة الذاتية الموضوعية للنقد	.
٦١	مدى صدق النقد	.

الفصل الثالث

٦٦	النقد البناء والنقد الهدام	
٧٣	النقد الأخلاقى المثالى	.
٧٨	النقد والصراع السياسى	.

الفصل الرابع

٨٥	حرية النقد	
٩٢	مسؤولية الديمقراطية ومسؤولية النقد	.

صفحة

- ١٠١ نقطة انطلاق النقد الاشتراكي وغرضه
- ١١٢ المثقفون والطبقة العاملة

الفصل الخامس

- ١٢٥ الأشكال الديمقراطية والنقد
- ١٣٧ الحكم الذاتي والنقد
- نقد القسمات غير الديمقراطية وديمقراطية النقد ، نقد الأخلاقيات
السياسية وأخلاقيات النقد
- ١٤٥
- ١٥٢ مصادر وأسباب الاتجاهات المتباينة في النقد الاجتماعي

تم طبع هذا الكتاب على مطبع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨

في النقد الاجتماعي

اشغل كارديلي منذ شبابه بالنشاط السياسي داخل حركة الطبقة العاملة في صراعها ضد الرجعية اليوغوسلافية فيما قبل الحرب ، وتعرض للاعتقال والتشريد .

وفي أثناء الحرب شارك زعماء الحزب الشيوعي اليوغوسلافي في تنظيم حركة التحرر الوطني ضد قوى الاحتلال الفاشية . وبعد الحرب شغل عدة مناصب حكومية وسياسية حتى صار نائباً للرئيس تيتو وعضوًا ب الهيئة رئاسة اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف .

وكان طوال حياته مهتماً اهتماماً خاصاً بالأبحاث النظرية في مجال التطور الاجتماعي والسياسي والأمني وبالقضايا الفكرية للبناء الاشتراكي . وقد صدر له في ذلك عدة مؤلفات أهمها : تطور المسألة القومية لسلوفينيا (١٩٣٩) ، مشكلات السياسة الاشتراكية في المناطق الزراعية (١٩٥٩) ، الاشتراكية وال الحرب (١٩٦٠) ، تطورنا الاشتراكي (ست مجلدات ، ١٩٦٤) .

والكتاب يعالج النقد العلمي ويشرح أسباب - ومحفوبي ، ودلالة - النزاع الدائر في يوغوسلافيا بين جانب من النقد وبين التطبيقات الاشتراكية ، ويدحض مفاهيم بعض المثقفين اليوغوسلاف حول مكان ودور النقد الاجتماعي . ويقول إن النقد لا يمكن أن يكون أداة للتقدم إلا إذا كان موجهاً توجيهياً اشتراكياً ، أي كان جزءاً لا يتجزأ من عملية الحكم الذاتي التي يصبح الإنسان عن طريقها سيداً لظروف عمله وثماره . كذلك يوضح الكتاب أن المرحلة الراهنة من النقد الاجتماعي ، بسبب الإمكانيات المتاحة للعلوم الاجتماعية وزيادة الديمقراطية في حياة المجتمع ، تتسم بتتنوع ملحوظ لوسائل النقد واتجاهاته ، وبرد فعل النظرية الاجتماعية والممارسة الاجتماعية لهذه الظاهرة ، أي ظهور نوع من نقد النقد .

كما يبرز أن « الانتلچنسيا » لا يمكن أن يكون لها دور خاص خارج الصراع الذي يستهدف تأكيد الدور التاريخي للطبقة العاملة والإنسان كفرد يسعى من أجل مصالحه الخاصة .